هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرّد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزيدة)

د. محمّد عمارة

مكتبة الشروق الدولية

هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرد على شبهات العلمانيين

الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية
١٤٢٩ هـ ـــ يناير ٢٠٠٨ م
طبعة جديدة ومزيدة

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٣٩
المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢
Email: < shoroukintl @ hotmail. com >
< shoroukintl @ yahoo.com >

هذا هو الإسلام

(٩)

الإسلام والسياسة

الرّد على شبهات العلمانيين

(طبعة جديدة ومزيدة)

د. محمد عمارة

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطني لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

عمارة، محمد، ١٩٣٤ .

الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين ـ محمد عمارة .

ط . جديدة ومزيدة ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م

١٧٦ص ؛ ١٧ × ٢٤سم . (هذا هو الإسلام ؛ ٩) .

تدمك 978-977-6278-03-5

١ - الإسلام والسياسة .

٢ ـ الإسلام ـ دفع مطاعن .

أ . العنوان .

٢١٤,٣٢

رقم الإيداع ٢٧٠٧٤ /٢٠٠٧م

الترقيم الدولي I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 03 - 5

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
تقديم الطبعة الجديدة: علمانية المدفع والدولار والإنجيل!	٧
تقديم لشيخ الأزهر الراحل ـ الشيخ جاد الحق على جاد الحق	٢٧
كلمة طيبة ـ للدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا	٣١
تمهيد عن الإسلام والسياسة	٣٣
إسلامية الدولة	٤١
متى.. وكيف حدث الاختراق؟	٥٩
علمنة الإسلام من الداخل!	٧٣
العودة عن علمنة الإسلام إلى إسلامية السياسة	٩٩
شبهات.. وعلامات استفهام:	١١٧
١ ـ شبهة الخشية من «التطبيق البشري» للشريعة الإسلامية	١١٩
٢ ـ شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين	١٢١
٣ ـ شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامي	١٢٧
٤ ـ شبهة غموض المشروع الإسلامي وغيبة برنامجه	١٣٦
٥ ـ شبهة اقتران المشروع الإسلامي بالعنف	١٤٤
أسئلة إلى العلمانيين	١٥١
المصادر	١٥٩
الدكتور محمد عمارة.. سيرة ذاتية في نقاط	١٦٣

تقديم

علمانية المدفع والدولار والإنجيل!

كانت العلمانية الغربية، التى عزلت السماء عن الأرض، وأحلّت «العقل والعلم والفلسفة» ـ أى منظومة التنوير الغربى ـ محل «الله والكنيسة واللاهوت»، وجعلت من الحداثة «دينًا طبيعيًا» أحلّته محل «الدين الإلهى»... كانت ـ هذه العلمانية ـ بمثابة «الكأس المسموم» الذى تجرعته المسيحية الغربية، فترنحت. وأصابها الإعياء والعجز والتهميش.

وبشهادة أحد الخبراء الألمان، عالم الاجتماع والنفس «جوتفرايد كونزلن»:

«فلقد مثلت العلمانية: تراجع السلطة المسيحية.. وضياع أهميتها الدينية.. وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية.. والفصل النهائى بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية.. وسيادة مبدأ: دين بلا سياسة، وسياسة بلا دين..

لقد نبعت العلمانية من التنوير الغربى.. وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشرى، يتلاشى باطراد فى مسار التطور الإنسانى.

ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقدانا كاملا.. وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم.. بل وزوال أهميته أيضا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس، وللحياة بشكل عام.. فسلطة الدولة، وليست الحقيقة، هى التى تصنع القانون.. وهى التى تمنح الحرية الدينية..

ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحى، يفهم الوجود بقوى دنيوية، هى العقل والعلم..

لكن.. وبعد تلاشى المسيحية.. سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان، التى كان الدين يقدم لها الإجابات.. فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين.. وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتفكك أنساقها العقلية والعلمية عدمية ما بعد الحداثة.. فد خلت الثقافة العلمانية فى أزمة بعد أن أدخلت الدين المسيحى فى أزمة.. فالإنهاك الذى أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلمانى الحديث.. وتحققت نبوءة «نيتشة» [١٨٤٤ ـ ١٩٠٠م]: عن «إفراز التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون نجمهم الذى فوقهم، ويحيون حياة تافهة، ذات بعد واحد، لا يعرف الواحد منهم شيئا خارج نطاقه».. وبعبارة «ماكس فيبر» [١٨٦٤ ـ ١٩٢٠م]: «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم، وعلماء لا قلوب لهم»!..

ولأن الاهتمام الإنسانى بالدين لم يتلاش، بل تزايد.. وفى ظل انحسار المسيحية، انفتح باب أوروبا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة.. من التنجيم.. إلى عبادة القوى الخفية.. والخارقة.. والاعتقاد بالأشباح.. وطقوس الهنود الحمر.. وروحانيات الديانات الآسيوية.. والإسلام، الذى أخذ يحقق نجاحًا متزايدًا فى المجتمعات الغربية..

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا.. ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلمانى على الإنسان الأوروبى، عندما أصبح معبدها العلمى عتيقًا!.. ففقد الناس «النجم» الذى كانوا به يهتدون: وعد الخلاص المسيحى.. ثم وعد الخلاص العلمانى..!»[1].

تلك شهادة خبير غربى ـ فى الدين والاجتماع معًا ـ على تجرع المسيحية الغربية لكأس العلمانية المسموم، الذى أصابها بالهزال والإعياء والتهميش.. فكان الفراغ الروحى الذى سقطت فيه الشعوب الأوروبية.. وخاصة بعد إفلاس الحداثة ودينها الطبيعى..

* وعلى أرض الواقع، وبالحقائق والأرقام:

(١) جوتفريد كونزلن: [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوروبا] ص١٧، ١٨. تقديم وتعليق: د. محمد عمارة. طبعة دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م.

ـ فإن الذين يؤمنون ـ في أوروبا ـ بوجود إله ـ مجرد وجود إله ـ لا يتعدون ١٤٪ من الأوروبيين!..

ـ والذين يواظبون على حضور القداس بالكنيسة ـ مرة في الأسبوع ـ في فرنسا ـ بنت الكاثوليكية، وأكبر بلادها ـ أقل من ٥٪ من السكان ـ أي أقل من ثلاثة ملايين فرنسي ـ أي أقل من نصف عدد المسلمين في فرنسا!..

ـ وفي ألمانيا، توقف القداس في ١٠٠ كنيسة من أصل ٣٥٠ كنيسة في أبرشية «أيسن» بسبب قلة الزوار! الأمر الذي زاد من الكنائس المعروضة للبيع، والتحول إلى أغراض أخرى ـ من مثل: المطاعم والملاهي.. وحتى المساجد.. بينما ارتفع عدد المساجد ـ في ألمانيا ـ من ١٤١ إلى ١٨٧ في عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م وحدهما!.. وبلغت نسبة المواليد المسلمين ١٠٪ من جملة المواليد في السنوات العشر الأخيرة!..

ـ وفي انجلترا، صنفت أكثر من ١,٦٠٠ كنيسة ـ أي ١٠٪ من الكنائس الانجليزية ـ رسميًا باعتبارها زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع.. في الوقت الذي يتحدثون فيه عن أن عدد المسلمين الانجليز الملتزمين دينيًا سيتفوق ـ في العقود القادمة ـ على نظرائهم الانجليكانيين!.. ومع أن نسبة المسلمين في انجلترا هي ٣٪ من السكان، فإن المواليد الذين أطلق عليهم اسم «محمد» ـ ٢٠٠٦م ـ يأتون في المرتبة الثانية بعد اسم «جاك»![1].

ـ وفي إيطاليا، غنت «مادونا» في إحدى الكنائس التاريخية، بعد تحويلها إلى مطعم وملهى، وبعد تحويل «المذبح» إلى فرن للبيتزا!..

ـ وفي جمهورية التشيك، لا يذهب للقداس سوى ٣٪ بين السكان.. وتباع الكنائس التاريخية، لتتحول إلى مطاعم وملاه.. ومعروض للبيع منها ١,٠٠٠ كنيسة، أي نصف عدد الكنائس في جمهورية التشيك!..

---

(١) صحيفة [الحياة] ـ لندن ـ في ٨ ـ ٥ ـ ٢٠٠٧م. و [نيوزويك] ـ الأمريكية ـ في ٢٧ ـ ٢ ـ ٢٠٠٧م، ومجلة [فوكوس] ـ الألمانية ـ نقلاً عن صحيفة [المدينة] ـ السعودية ـ ملحق [الرسالة] في ٢١ ـ ٩ ـ ٢٠٠٧م.

ـ وفى ٢٠٠٧م أسلم ١١٤,٠٠٠ فى فرنسا وهولندا وألمانيا والجزء الشمالى من بلجيكا والنمسا[١].

* وهذا الواقع البائس الذى صنعته العلمانية بالمسيحية الأوروبية، هو الذى جعل بابا الفاتيكان «بنديكتوس السادس عشر» يعلن فى كتابه: [بلا جذور، الغرب، النسبية المسيحية، الإسلام] سنة ٢٠٠٦م ـ عن مخاوفه الثلاثة:

١ ـ انقراض الأوروبيين المسيحيين ـ وخاصة الألمان والإيطاليين والإسبان ـ بسبب تحلل الأسرة، وعدم الإنجاب، وزيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد..

٢ ـ وحلول الهجرات المسلمة ـ العربية والإفريقية ـ محل المسيحيين الأوروبيين المنقرضين!..

٣ ـ وأن تصبح أوروبا «جزءا من دار الإسلام» فى القرن الواحد والعشرين![٢].

هكذا صنعت العلمانية بالمسيحية فى أوروبا..

* * *

● لكن مؤسسات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التى طاردت الدين واللاهوت فى بلادها، وهمشت دور الكنيسة فى مجتمعاتها، قد ظلت وفيه.. للروح الصليبية فى مواجهتها مع الإسلام والمسلمين.. واستمرت فى استخدام الدين والكنيسة والتنصير سلاحا فى الزحف الإمبريالى على عالم الإسلام!..

فسلطاتها الاستعمارية تعمل على علمنة المسلمين، لكسر شوكة المقاومة الإسلامية للاستعمار الغربى، بتحويل الإسلام إلى روحانية فردية معزولة عن السياسة والاجتماع، مع فتح الأبواب والميادين للكنائس الغربية لتنصير المسلمين، وذلك لإتمام عملية التغريب والتبعية والإلحاق.. كى يتأبد النهب الاقتصادى والمسخ الحضارى ـ اللذين هما الهدف الأول للاستعمار...

---

(١) صحيفة [أويست فرانس] ـ الفرنسية ـ نقلاً عن صحيفة [الدعوة الإسلامية] ـ الليبية ـ فى ١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٧م.

(٢) جوزيف راتزنجر ـ [بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر] ـ ومارسيليو بيرا: [بلا جذور، الغرب، النسبية، المسيحية والإسلام] طبعة نيويورك سنة ٢٠٠٦م. وانظر فى ذلك ـ أيضًا ـ صحيفة [الشرق الأوسط] ـ لندن ـ ملحق «منتدى الكتب» فى ٢٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٦م. و: د. محمد عمارة [الفاتيكان والإسلام] طبعة مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

فبعد ما يقرب من قرن على انتصار الثورة الفرنسية ـ ذات التوجه العلماني المتوحش ـ والتي همشت النصرانية وكنيستها ـ تجد الروح الصليبية حية ومتوقدة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته وحضارته، عند احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠م.

ويحكي واقعة بطهطاوي [٢١٦ ـ ١٢٩٠هـ ١٨٠٠ ـ ١٨٧٣م] وهو شاهد عيان بباريس كتب «أن المطران الفرنسي الكبير لما سمع بأخذ الجزائر ـ [أي احتلالها سنة ١٨٣٠م] ـ ودخل الملك «شارل العاشر» [١٧٥٧ ـ ١٨٣٦م] الكنيسة يشكر الله على ذلك ـ [!!] جاء إليه المطران ليهنئه على هذه النصرة، ومن جملة كلامه ـ ما معناه ـ: إنه يحمد الله على كون الملة المسيحية انتصرت نصرة عظيمة على الملة الإسلامية، ومازالت كذلك»![1].

والروح الصليبية حاضرة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته عامة ـ وهي توحد «الدولة» و«الكنيسة»، في صف الصليبية، كما كان الحال في عصور أوروبا الوسطى، عندما تكون المواجهة مع الإسلام!.

● وبعد قرن من الزمان على احتلال فرنسا للجزائر احتفلت فرنسا العلمانية بمرور قرن على احتلالها لهذا البلد المسلم سنة ١٩٣٠م ويومها لم تنس فرنسا روحها الصليبية المعادية للجزائر المسلمة، والحاقدة على إسلام الجزائريين.. فخطب أحد كبار الساسة الفرنسيين في مهرجانات هذه الاحتفالات، فقال:

«إننا لن نتصر على الجزائريين ما داموا يقرءون القرآن ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم، وأن نقتلع العربية من ألسنتهم»!

وخطب سياسي آخر، فقال:

«لا تظنوا أن هذه المهرجانات من أجل بلوغنا مائة سنة في هذا الوطن، فقد قام الرومان قبلنا فيه ثلاثة قرون، ومع ذلك خرجوا منه. ألا فلتعلموا أن مغزى هذه المهرجانات هو تشييع جنازة الإسلام بهذه الديار»!

---

[1] واقعة بطهطاوي [الأعمال الكاملة] ج٢ ص٢٢٠ ـ ٢٢١ وانظر ـ مقدمة الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣م.

كما خطب أحد كرادلة الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية - بهذه المناسبة - قائلًا:

«إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيتمر إلى الأبد وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهدًا لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدينة مسيح وحيها الإنجيل»![1].

ولقد فطن المسلمون الجزائريون في تجربتهم مع الاستعمار الفرنسي إلى «أن موقف البورجوازية» الفرنسية هذا هو مدعاة للعجب، فإن هذه البورجوازية نفذت حكم الإعدام في القسس، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحي في فرنسا المسيحية.. أما في الجزائر، فقد اتخذت مسلكًا مخالفًا، فحولت المساجد إلى كنائس، ومجدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين لتنصيرهم! وهكذا أحيت الروح الصليبية عندما رفعت علم المسيحية ضد الإسلام، في الوقت الذي ظلت تسخر فيه من المسيحية والإسلام في آن واحد..»![2].

فالعلمانية الأوروبية تضطهد المسيحية في بلادها، لكنها تستخدمها في مطاردة الإسلام إبان الزحف الإمبريالي على بلاد المسلمين!

● ولقد ظل هذا الحلف الاستعمار الغربي دائمًا وأبدًا، فهي العلمانية الأوروبية التي تهمش المسيحية، لكنها في المستعمرات المسلمة تستخدم المنصرين النصيريين وكنائسهم لإقامة قواعدها الدينية - إلى جوار القواعد العسكرية - وتنصير المسلمين، دعمًا للاحتلال، وتأسيسًا لأتباعها وإلحاقهم بالمصالح الاستعمارية، وتستخدم إرساليات التبشير التنصيري ومدارسها وجامعاتها ومؤسساتها الثقافية ومنابرها الإعلامية - في الشرق العربي الذي أعني تقاطع المنصرون أن الهدف منها هو «تكوين جيش متفان في خدمة فرنسا في كل وقت.. وجعل التربية العربية - [كذا] - تنحني لا إراديًا أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»![3].

---

(١) انظر دراسة عن الشيخ محمد [illegible] الإبراهيمي - بكتاب [من أعلام الإحياء الإسلامي] ص١٢٤، ١٢٥ طبعة مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٦م

(٢) د. محمود قاسم [الإمام عبدالحميد بن باديس] ص١٠ طبعة دار المعارف القاهرة، د. محمد عمارة [المسلمون والآخر] ص٤٧٠ طبعة دار الشروق القاهرة سنة ٢٠٠٦م

(٣) روجيه جارودي [خطاب الغرب] ص٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٨، ٨٩٧، ٨٩٨، د. محمد عمارة [هل الإسلام هو الخطر؟] ص٢٣ طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٧م

● عقد عقب الكنيس الأمريكي مؤتمرًا تبشيريًا شهيرًا ـ مؤتمر ... في مدينة سنة ١٩١٨م ـ أعلنت فيه حرب تبشيرية جديدة على الإسلام، فقالت في وثائق هذا المؤتمر:

«إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية.. والنظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعيًا وسياسيًا.. ونحن بحاجة إلى مئات المراكز، لفهم الإسلام، ولاختراقه في صدق ودهاء ـ[!!]ـ . ولذلك، لا يوجد لدينا أمر أكثر أهمية وأولوية من موضوع تنصير المسلمين.. ولذلك، فعلى مديري إرساليات أمريكا الشمالية والقادة المبشرين الآخرين أن يكتشفوا ويوطدوا أساليب جديدة للتعاون والمشاركة مع كنائس العالم الثالث وعملها المنظم للوصول إلى المسلمين. لقد وطدنا العزم على العمل بالاعتماد المتبادل مع كل النصارى و الكنائس الموجودة في العالم الإسلامي.. إن نصارى البروتستانت ـ في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا ـ مهمكون بصورة عميقة في عملية تنصير المسلمين. ويجب أن تحرج الكنائس القومية من عزلتها، وتقتحم بعزم جديد ثقافات ومجتمعات المسلمين الذين تسعى إلى تنصيرهم.. وعلى المواطنين النصارى في البلدان الإسلامية وإرساليات التنصير الأجنبية العمل معًا، بروح تامة، من أجل الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك لتنصير المسلمين.. إذ يجب أن يتم كسب المسلمين عن طريق منصرين مقبولين من داخل مجتمعاتهم.. ويفضل النصارى العرب في عملية التنصير . إن تنصير هذه البلاد سيتم من خلال النصارى المنتمين إلى الكنائس المحلية، ويتم ذلك بعد تكوين جالية محلية نصرانية قوية..»[1]

● وفي سبيل تحقيق المخطط التنصيري المرسوم، تقرب هذه الكنائس وتعقدت «المكيافيلية ـ الصليبية»، عندما أعلنت عن «صنع الكوارث» لاستخدام المعونات و مساعدات التنصير بفقراء و ملجئين مسلمين ا في الاستعمار الغربي وحكوماته التعميدية ـ يهب ثروات مسلمين، ويحول جماهيرهم إلى فقراء ومعدمين وكنائس لدول الاستعمارية ـ تحت حمايته تدفع الاستعمارية تستخدم

---

(١) التنصير «خطة بعيدة المدى» [إسلامي] ـ ترجمة العربية بوثائق مؤتمر كولورادو ـ ص ٤٥٢، ٢٢، ٢٣، ٧٨٩، ٧٩٠، ٥٣، ٥٦، ٤، ٥، ٦٢٧، ٦٣١، ٣٨٣، ٨٤٥ طبعة مركز دراسات العالم الإسلامي ـ مانشستر سنة ١٩٩١م

كسرة الخبز وجرعة الدواء لتحويل هؤلاء الفقراء المعدمين عن دين الإسلام إلى النصرانية الغربية..

وهكذا تم ويتم التحالف غير المقدس - بين «المدفع العلماني» مع «إنجيل المبصرين»!..

نعم.. نظرت وقعّدت هذه الكنائس لهذه «المكيافيلية - الصليبية»، فقالت في وثائق مؤتمر كولورادو:

«لكي يكون هناك تحوّل إلى النصرانية، فلا بد من وجود أزمات ومشاكل وعوامل تدفع الناس - أفرادًا وجماعات - خارج حالة التوازن التي اعتادوها!.. وقد تأتي هذه الأمور على شكل عوامل طبيعية، كالفقر والمرض والكوارث والحروب، وقد تكون معنوية، كالتفرقة العنصرية، أو الوضع الاجتماعي المتدني.. وفي غياب مثل هذه الأوضاع المهيئة فلن تكون هناك تحولات كبيرة إلى النصرانية!.. ولذلك، فإن تقديم العون لذوي الحاجة قد أصبح أمرًا مهمًا في عملية التنصير!!.. وإن إحدى معجزات عصرنا، أن احتياجات كثير من المجتمعات الإسلامية قد بدلت موقف حكوماتها التي كانت تناهض العمل التنصيري، فأصبحت أكثر تقبلاً للنصارى»!!

«فالمدفع» العلماني الاستعماري الغربي يحتاج مواطن الثروات في عالم الإسلام، لنهبها.. وفي سبيل ذلك يصنع الكوارث التي تطحن الشعوب الإسلامية.. ثم يفتح الأبواب - تحت قهر المدافع - لإرساليات التنصير كي تقدم العون والمساعدة باسم يسوع المسيح، كي يبيع الفقراء والمعدمون إسلامهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء!!

● ولقد وُضع هذا المخطط.. وهذه «المكيافيلية - الصليبية» في الممارسة والتطبيق.

- فهذه الكنائس الأمريكية، التي تتحكم في القوة الأمريكية - الفرعونية والقارونية بواسطة «التحالف المسيحي» و«اليمين الديني» و«المحافظين الجدد»، قد نصرت ربع سكان كوريا الجنوبية.. أي أقامت في تلك البلاد «قاعدة دينية نصرانية» إلى جوار «القواعد العسكرية الأمريكية» التي أقامتها فيها منذ سنة ١٩٤٥م. وجعلت من هذه «القاعدة النصرانية» - وهي «كنيسة صهيل»، التابعة لليمين الديني الأمريكي - رأس

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٢، ٨٢٦، ٨٢٧، ٤٦٩، ٣٦٤، ١٤٧

حربه في تنصير العالم، والعالم الإسلامي على وجه الخصوص ... حتى أن عدد المنصرين الكوريين قد بلغ الرقم التالي للمنصرين الأمريكان على النطاق العالمي!!..

وبقيادة الإمبريالية الأمريكية - المفترض أنها علمانية - تزامل عمل المنصرين الكوريين والجنود الكوريين مع عمل المنصرين الأمريكيين والجنود الأمريكيين حيثما وجد الغزو الأمريكي لبلاد المسلمين من العراق إلى أفغانستان ... وحتى في مناطق النفوذ والهيمنة الأمريكية ولإيضاح هذه الحقيقة - التي يجهلها أو يتجاهلها الكثيرون - فإن هذا الفرع الكوري للكنائس الأمريكية - كنيسة صايمل Saemm Church - لم تقف عند التنصير للكوريين وتحويلهم عن ديانتهم البوذية والكونفوشية فحسب ... وإنما اشتغلت - مع الأمريكان - في التنصير للعالم ... فأرسلت ١٦,٠٠٠ منصر كوري إلى الدول الآسيوية، وكان نصيب البلاد الإسلامية ٢٥٪ من هؤلاء المنصرين الكوريين!

ولقد كان نصيب أفغانستان ملحوظاً في هذا الجهد التنصيري ... فالغزو «الأمريكي - الأطلنطي» لأفغانستان سنة ٢٠٠١م قد قضى على مقومات الأمن الغذائي والصحي للشعب الأفغاني، ولم ينعش في تلك البلاد سوى زراعة المخدرات التي تضاعفت مساحتها ثلاث مرات! ... وفي ظل هذا الفقر المدقع - الذي صنعته «المدافع العلمانية» تمدد التنصير، الحامل «للإنجيل» مع كسرة الخبز وجرعة الدواء!.. وشهيرة تلك الأزمة التي تفجرت إعلامياً في ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٧م، عندما أسرت «حركة طالبان» ٢٣ منصراً كورياً، كانوا يعملون على تنصير المسلمين في أفغانستان - التي ليس في شعبها نصراني واحد! - ويجعلون ضحاياهم يغنون:

«إنني الآن أفهم حب يسوع. هالالويا. إنني الآن نظيف - [وكأن الإسلام هو القذارة!] - وقد أصبحت شخصاً آخر. آمين»!

ولقد قامت حركة طالبان بإعدام أحد هؤلاء المنصرين - القس «باي هيونج كيو» Pastor Hyung Ku Bae في ٢٦ يونيو سنة ٢٠٠٧م ... ثم أفرجت عن الباقين - الذين كان أغلبهم نساء - لقاء فدية ... وبعد تعهد الحكومة الكورية الجنوبية - في ٢١ يونيو سنة ٢٠٠٧م - بمنع سفر المنصرين إلى أفغانستان، وسحب جنودها من هناك مع نهاية سنة ٢٠٠٧م..

كذلك سبق للحكومة الأفغانية أن رحلت عدداً من هؤلاء المصريين الكوريين، المتواجدين على أفغانستان في حملة الدفاع الأمريكية الأطلسية!

وقد شهد النشاط الكوري - المصري في بلاد إسلامية كثيرة، منها الصومال والسودان وكازاخستان وتركيا وطاجيكستان وداغستان. وقد قامت الحكومة الروسية بطرد المصري الكوري «هتري بي» من الشيشان وداغستان سنة ٢٠٠٣م.[1]

بل لقد أرسلت هذه الكنيسة الكورية - الكيبة الصغيرة التابعة لمعبد «سيول» إلى مصر - إلى الأزهر الشريف! - وذلك للعمل في عشر محافظات مصرية. تحت شعار العمل في مجالات «تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والإنترنت والمعاملة الكورية» للمسلمين المصريين![2].

وبعد أن نشط هؤلاء المصريون الكوريون في العراق - في ظل الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣م - وفي مواطن تجمعات اللاجئين العراقيين في الأردن وغيرها. حتى لقد هاجم بعضهم هذا المصري بالكاتشب في العراق «إنكاونتر دينيل» في ١٩ مايو سنة ٢٠٠٥م - قائلاً «إنهم أتوا ليحولوا المسلمين فقراء من دينهم باستخدام أموال الشيطان والتجارة»[1]. وأشار إلى ما يحدثون - بنشاطهم المصري - من «تدمير لتواصل الاجتماعي والديني بين مكونات الشعب العراقي»[2].

وبعد سنوات قضوها بالعراق قبض على عدد من هؤلاء المصريين الكوريين في برلين سنة ٢٠٠٤م. وتم الإفراج عنهم، بعد إعدام أحدهم - أمام «الكنيسة» - في يونيو سنة ٢٠٠٤م.[3]

● الدور المصري الأمريكي المشترك في العراق، فحدث عنه ولا حرج!

فعندما قادت أمريكا حربها على العراق في مارس سنة ٢٠٠٣م، لم تكن وحدها صاحبة المشروع «الإمبريالي - الصليبي» الذي حرب بسببه على ثلثي سكان الكرة الأرضية، بتحالف دولي واحد وعشرون دولة لإمبراطورية الأمريكية وحدها دون شريك!...

---

(١) د. محمد عبد السلام صحيفة [الأهرام] العدد الصادر في ٢ - ٩ - ٢٠٠٧م

(٢) المرجع السابق، في ١٠ - ٩ - ٢٠٠٧م

(٣) المرجع السابق، في ٢ - ٩ - ٢٠٠٧م.

وفي سبيل ذلك وصفت هذه الإمبريالية الأمريكية مؤسسات الصليبية والتنصير بكسر شوكة الإسلام المجاهد - الذي أطلقت عليه أوصاف «الأصولية» و«الإرهاب» و«الأشرار» - ولقد نشرت مجلة «نيوزويك» - الأمريكية - إبان الحرب على العراق - عدد ١١ - ٣ - ٢٠٠٣م - أن الرئيس الأمريكي «بوش - الصغير» قد أقنع نفسه، وأعلن أن حربه على العراق «هي حرب عادلة، وفق المفهوم المسيحي، كما شرحه القديس أغسطين [٣٥٤ - ٤٧٠م] في القرن الرابع.. وكما فصّله كل من القديس توما الإكويني [١٢٢٥ - ١٢٧٤م] ومارتن لوثر [١٤٨٣ - ١٥٤٦م] وآخرون! وأنه - أي بوش - قد «نبش كلمة «الأشرار» - التي أطلقها على العراق وأفغانستان وإيران - وكل قوى الممانعة الإسلامية - من سفر المزامير»!.. وأنه يبدأ عمله صباح كل يوم بالمطالعة - بناء على توصية القس «بيل جراهام» - في كتاب القس «أوزوالد شامبرز» - الذي مات سنة ١٩١٧م. وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف على القدس لانتزاعها من أيدي المسلمين!..

كما نشرت المجلة - الأمريكية - في ذات العدد - دعم «المؤتمر المعمداني الجنوبي» وقساوسته السياسيين - من أمثال «ريتشارد لاند» و«فرانكلين جراهام» - الغزو للعراق، ولتنصير المسلمين فيه!.. وبعبارة «نيوزويك»

«فإن هؤلاء المبشرين الإنجليين لا يخفون رغبتهم في تحويل المسلمين إلى المسيحية، حتى - لا بل لا سيما - في بغداد»![1]

ولقد نشرت «نيويورك تايمز» - في عددي ٥، ٦ - ٤ - ٢٠٠٣م - أي إبان الغزو للعراق - أن جيشًا من المبشرين الأمريكيين قد صحب الجيش الأمريكي الزاحف على العراق من الكويت.. وأن «من بين تلك الجماعات التبشيرية المصاحبة للجيش الأمريكي في حربه على العراق مبشرين تابعين للكنيسة المعمدانية والكنيسة المنهجية.. حيث ذكر ممثلو الكنيسة المعمدانية أنه منذ بدأت الحرب الأمريكية على العراق تطوع نحو ٨٠٠ مبشر من خلال مجلسها التبشيري لتقديم الدعم الروحي والمادي للشعب العراقي باسم يسوع المسيح!.. ومن بين هؤلاء المبشرين «فرانكلين جراهام» - الذي دشن حفل تنصيب

(١) [نيوزويك] في ١١ - ٣ - ٢٠٠٣م

«بوش» رئيساً لأمريكا ـ والذى وصف الإسلام بالشر والعنف والإرهاب، وتطاول كثيراً على النبى وعلى الإسلام! . وولده «بيلى جراهام» ـ الذى وصف نبى الإسلام بأنه إرهابى ووثنى! ..

ولقد أعلن «فرانكلين جراهام» ـ وهو بالكويت، يهم بدخول العراق، فى ركاب الجيش الأمريكى ـ: «لقد جئت إلى هنا تمهيداً لدخول العراق، فرغم أن نسبة المسلمين فى العراق تشكل ٩٧٪ من إجمالى تعداد السكان، إلا أننا يجب ألا ننسى أن المسيحية سبقت الإسلام فى دخول العراق! . . إننى هنا لدعم مسيحيى العراق! . وعندما نقدم الدواء أو الطعام لغير المسيحيين فإننا لا نفعل ذلك باسمنا، ولكن نفعل ذلك باسم ابن الرب!! . .

ولقد تحدثت «نيويورك تايمز» ـ عدد ٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م ـ عن العقيدة المسيحية الصهيونية الموجهة لأركان الإدارة الأمريكية ـ التى شنت الحرب على العراق ـ والتى أعلنت «الحملة الصليبية» ضد الإسلام فى ١٦ / ٩ / ٢٠٠١م ـ فقالت الصحيفة الأمريكية:

«إن السيد «كولن باول» يصف نفسه بأنه عاشق للطقوس الكنسية المسيحية الصهيونية . . والسيدة «كوندليزا رايس» كان والدها قسيساً بإحدى كنائس المسيحية الصهيونية بولاية ألاباما و «ديك تشينى» يؤمن بنفس المنهج التبشيرى للرئيس جورج بوش، والقائم على فكرة أن الطريق إلى التبشيرية يبدأ بالمدفع والإنجيل! . . ونفس الأمر ينطبق على وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» . فى حين تؤثر ديانة «بول وولفويتز» ـ اليهودية ـ على توجهاته السياسية . . مما دفع بعض المراقبين للقول:

إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية تتم صياغتها والتعبير عنها طبقاً للمعتقدات التلمودية، وتقسيم العالم إلى مؤمنين ووثنيين»[1] .

هكذا استخدمت وتستخدم ـ بعض الدوائر الغربية ـ «المدفع» لإنجاح «الدعوة» فى مواجهة الإسلام والمسلمين!

* * *

[1] [نيويورك تايمز] فى ٥، ٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م والنقل عن صحيفة [الأسبوع] ـ القاهرة ـ فى ١٤ ـ ٤ ـ ٢٠٠٣م.

إن الغرب، الذي زرع - ويزرع - العلمانية في المجتمعات الإسلامية، بواسطة سلطات الاستعمار المباشر، وبواسطة المتغربين العلمانيين من أبناء جلدتنا الذين صنعهم على عينه في بلادنا - هو الذي أعلن الحرب على الإسلام، عندما جعله العدو و«الخطر الأخضر» الذي أحله محل «الخطر الشيوعي الأحمر» فور سقوط الشيوعية وأحزابها وحكوماتها أوائل ١٩٩١م - لا لشيء إلا لاستعصاء الإسلام على العلمنة، ومن ثم استعصائه على التبعية والذوبان في النموذج الحضاري الغربي، ورفضه - من ثم - الاستسلام للإمبريالية الغربية.

لقد أعلن هذا الغرب الإمبريالي الحرب على الإسلام وأمته وحضارته وعلمه كي يجرعه «كأس العلمانية المسموم»، الذي همش المسيحية الغربية وأصابها بالهزال والإعياء والإفلاس.

وعن هذه الحقيقة كتبت مجلة [شئون دولية] - الصادرة في «كمبردج» - بلندن - عدد يناير سنة ١٩٩١م - تقول:

«لقد شعر الكثيرون بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفيتي وبالنسبة لهذا الغرض فإن الإسلام جاهز في المتناول»

إن أوروبيين كثيرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلماني مثلما فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة وطويلة ومؤلمة؟ أم أن رسوخ الإسلام في المجال السياسي والإجتماعي يجعله يرفض القبول بالمبدأ المسيحي/ العربي الذي يميز بين ما لله وما لقيصر، وبما لا يسمح لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين للقانون بصورة يعول عليها في ديمقراطية علمانية؟

إن النظرية التي يعتنقها علماء الاجتماع، والتي تقول: إن المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يقوض الإيمان الديني، صالحة على العموم - لقد تناقص التأثير السياسي والسيكلوجي للدين، عمليًا، في كل المجتمعات، وبدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة.. لكن عالم الإسلام استثناء مدهش وتام جدًا من هذا! - فلم تتم أي علمنة في عالم الإسلام - إن سيطرة الإسلام على المؤمنين به هي سيطرة قوية، وهي بطريقة ما أقوى الآن عما كانت من مائة سنة مضت. إن الإسلام مقاوم للعلمنة

نوعًا ما، والأمر المدهش هو أن هذا يظل صحيحا فى ظل مجموعة مختلفة من النظم السياسية، فهو صحيح فى ظل نظم راديكالية (ثورية) اجتماعيًا، وهو صحيح أيضًا فى ظل النظم التقليدية، وهو صحيح بالنسبة إلى النظم التى تقف بين النوعين..

إن وجود تقاليد محلية للإسلام.. قد مكن العالم الإسلامى من أن يفلت من المعضلة التى أرّقت مجتمعات أخرى أثار الغرب فيها الاضطراب والإذلال.. معضلة إضفاء الطابع المثالى على الغرب، ومحاكاته.. لقد امتلك الإسلام مقومات الإصلاح الذاتى، باسم الإيمان المحلى، وذلك هو التفسير الأساسى لمقاومة الإسلام المرموقة لاتجاه العلمنة.

إن الإسلام، من بين الثقافات الموجودة فى الجنوب، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعلى وحقيقى لمجتمعات يسودها مذهب اللاأدرية وفتور الهمة واللامبالاة، وهى آفات من شأنها أن تؤدى إلى هلاك تلك المجتمعات ماديًا، فضلاً عن هلاكها المعنوى..»[1]

وعن ذات الحقيقة ـ حقيقة استعصاء الإسلام على العلمنة والتبعية للنموذج الغربى.. وعداء الغرب للإسلام بسبب هذه الممانعة الفريدة والأكيدة ـ يقول المفكر الاستراتيجى الأمريكى «فوكوياما».

«إن الحداثة التى تمثلها أمريكا وغيرها من الديمقراطيات المتطورة، ستبقى القوة المسيطرة فى السياسة الدولية، والمؤسسات التى تجسد مبادئ الغرب الأساسية ستستمر فى الانتشار عبر العالم.. وهذه القيم والمؤسسات تلقى قبولا لدى الكثير من شعوب العالم غير الغربية، إن لم نقل جميعها.. ولكن السؤال هو:

ـ هل هناك ثقافات أو مناطق فى العالم ستقاوم، أو تثبت أنها منيعة على عملية التحديث ـ بهذا المعنى الأمريكى والغربى؟!»

ثم يجيب «فوكوياما» على هذا التساؤل الذى طرحه، فيقول:

---

[1] مجلة [شئون دولية] عدد يناير سنة ١٩٩١م. ملف عن «الإسلام والمسيحية» لعالم الاجتماع «إدوارد مورتيمر» و«الإسلام والماركسية» لعالم الاجتماع «إرنست جيلنر».

«إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن الجدال بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة.. فالعالم الإسلامي يختلف عن غيره من الحضارات في وجه واحد مهم، فهو وحده قد ولّد تكراراً خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية مهمة، ترفض لا السياسات الغربية فحسب، وإنما المبدأ الأكثر أساسية للحداثة: العلمانية نفسها.. وإنه بينما تجد شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية ودول المعسكر الاشتراكي وأفريقيا الاستهلاكية الغربية مغرية، وتود تقليدها ـ لو أنها فقط استطاعت ذلك ـ فإن الأصوليين المسلمين يرون في هذه الاستهلاكية دليلاً على الانحلال الغربي»..

ويعترف «فوكوياما» أن هذا الاستعصاء الإسلامي على العلمنة، وهذه المقاومة الإسلامية للحداثة الاستهلاكية الغربية هي سبب الحرب التي يشنها الغرب على الإسلام ـ وليس السبب هو ما يسميه الغرب بالإرهاب! ـ فيقول:

«إن المسألة ليست ـ ببساطة ـ حربًا على الإرهاب، كما تظهر الحكومة الأمريكية بشكل مفهوم ـ [؟!] ـ وليست المسألة الحقيقية ـ كما يجادل الكثير من المسلمين ـ هي السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين، أو نحو العراق. إن الصراع الأساسي الذي نواجهه، لسوء الحظ، أوسع بكثير، وهو مهم، ليس بالنسبة إلى مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل لمجموعة أكبر من الراديكاليين الإسلاميين، ومن المسلمين الذين يتجاوز انتماؤهم الديني جميع القيم الأساسية الأخرى. إن الصراع الحالي ليس ـ ببساطة ـ معركة ضد الإرهاب.. ولكنه صراع ضد العقيدة الإسلامية الأصولية التي تقف ضد الحداثة الغربية. إنه يشكل تحديًا أيديولوجيًا هو، في بعض جوانبه، أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية.

وإن التطور الأهم ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه، فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمي مع الحداثة، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية.. أم لا؟!..»[1]

---

(١) [نيوزويك] ـ العدد الثاني ـ ديسمبر سنة ٢٠٠١م ـ فبراير سنة ٢٠٠٢م

فهذه الحرب الصليبية العربية المعلنة على الإسلام وأمته وحضارته ـ والتي تقودها أمريكا ـ ليس سببها، باعتراف «فوكوياما» ـ ما يسمى بالإرهاب ـ وإنما السبب الحقيقي والأعمق هو استعصاء الإسلام على العلمنة ورفضه لمحدثاته الاستهلاكية الغربية!

* * *

● وإذا كان هذا هو تاريخ الغرب العلماني في استخدام الصليبية سلاحًا في مشروعه الإمبريالي ضد العالم الإسلامي ـ وهو تاريخ قديم قدم المشروع الإمبريالي الغربي ـ

الذي استخدم النصرانية الرومانية والبيزنطية لقهر النصرانية الشرقية، لعدة قرون قبل ظهور الإسلام، والفتوحات الإسلامية.

والذي استخدم الحملات الصليبية مدة قرنين من الزمان [٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ ١٠٩٦ ـ ١٢٩١م] لإعادة اختطاف الشرق من الإسلام

فإن هذه النزعة الدينية الصليبية قد انتعشت وتزايدت في اللغة العربية والسياسات العربية والممارسات العربية ولدى النظم العربية ـ المفترض علمانيتها! ـ في العقود الأخيرة، لأسباب عديدة منها الصحوة الإسلامية التي أعادت الإسلام ليكون «الفكرية ـ والأيديولوجية» التي تواجه بها المسلمون الإمبريالية الغربية ـ بعد سقوط الخيارات والنماذج التغريبية في المجتمعات الإسلامية ـ

وعن هذه الحقيقة الهامة، حقيقة تزايد اللغة الدينية والتأثير الديني لدى المؤسسات السياسية العربية ـ تقول مجلة [شئون دولية].

«إنه من الواضح أن الدين أصبح يقتحم الشئون الدولية بصورة متزايدة، أو بالأحرى يعيد إدخال نفسه فيها . . .

ويصعب أن تكون مصادفة أن الديمقراطيين المسيحيين في كل بلد أوروبي موجودون على الدوام بين أشد أنصار الوحدة الأوروبية حماسًا، أو أن القادة القوميين الثلاثة الذين أرسوا أسس الاتحاد الأوروبي الحالي ـ كونوراد أديناور [١٨٧٦ ـ ١٩٦١م] والسيد دي جاسبيري [١٨٨١ ـ ١٩٥٤م] وروبرت شومان [١٨٨٦ ـ ١٩٦٣م] ـ كانوا جميعهم من الديمقراطيين المسيحيين، ومن الكاثوليك المخلصين . . ـ

إن هناك انطباعاً قوياً بأن الإشارات إلى المسيحية ـ في سياق دولي ـ قد تضاعفت في وسائل الإعلام الغربية . . ولا شك أن السبب الرئيسي في هذا هو التغييرات التي وقعت في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية . ففي بعض بلدان أوروبا الشرقية لعبت الكنيسة دوراً مهماً في إحداث التغيير السياسي : بولندا بصورة واضحة ، وألمانيا الشرقية بصورة غير متوقعة ، بدرجة أكبر ، وكذلك تشيكوسلوفاكيا إلى حد ما .

وفي الاتحاد السوفييتي بدأ التغيير من أعلى ، وعلى يد المثقفين العلمانيين ، لكن دور المثقفين المسيحيين في مقاومة النظام ، وتقدمهم لإدانته لم يكن بحال من الأحوال أمراً تافهاً ، والأمر الذي كان مدهشاً حقاً هو السرعة التي اتجه بها المجتمع والدولة على حد سواء إلى الكنيسة في بحث يائس عن شيء يملأ الفراغ الأخلاقي المروع الذي كشف عنه انهيار الأيديولوجية الشيوعية . .

وكان لهذه الأحداث تأثير مدهش على المواقف الغربية . فبدلاً من الكتلة السوفييتية . . اكتشفنا زملاء أوروبيين يشاركوننا ميراثنا الحضاري والديني

وكان لا بد لأوروبا ـ التي اعتادت أن تعرّف نفسها من خلال تحديد الآخر ـ أن تبحث عن آخر جديد يحل محل الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي بعدما انهارت أيديولوجيته ، وكان هذا الآخر هو الإسلام . إنها في وقت يسود فيه انطباع قوي بتصاعف الإشارات إلى المسيحية في السياق الدولي . »

هكذا حللت المجلة الأكاديمية الرصينة هذا المتغير الهام . . متغير عودة العامل الديني إلى السياسات الغربية من جديد وبصورة منحوتة ومؤثرة ومتزايدة . . بعد أن «كان المجتمع الدولي للقرن العشرين تسوده الثقافة الغربية الحديثة ، وواحدة من سماتها العلمانية . . »[1] .

وخلاصة هذا التحليل هي :

١ ـ عودة بعض المجتمعات إلى الدين والتدين والمتدينين والتأثير في السياسات الغربية

---

١ [شوق دونيا] ـ المصدر السابق

٢ ـ ودور المسيحية ـ والأحزاب المسيحية الديمقراطية ـ في تأسيس الوحدة الأوروبية

٣ ـ ودور الكنائس الأوروبية في إسقاط الشيوعية، وإعادة أوروبا الشرقية إلى الحضارة الغربية: المسيحية/ اليهودية..

٤ ـ وعودة الدين كي يصبح «معيار» في تعريف أوروبا «نفسها» إزاء «الآخر»

٥ ـ ودور هذا العامل والمعيار الديني في اختيار الغرب للإسلام عدواً أحله محل العدو الشيوعي!! أي عودة النزعة الصليبية ـ من جديد ـ إلى السياسة الدولية، وخاصة في المواجهة الغربية مع الإسلام.

ففي الحقبة الرومانية والبيزنطية تجلت الوحدة بين «القيصرية» و«الكنيسة» في مواجهة الشرق ونصرانيته.

وفي الحقبة الصليبية ـ بالعصور الوسطى الأوروبية ـ توحد «أمراء الإقطاع الأوروبيون» مع «الكنيسة» و«البورجوازية التجارية» ضد الإسلام والشرق الإسلامي

واليوم ـ وعقب سقوط «الخطر الشيوعي الأحمر» ـ وتوحد الغرب في إطار الحضارة المسيحية اليهودية ـ وإحلال الغرب الإمبريالي الإسلام وصحوته عدواً وخطراً أخضر ـ تعود الوحدة لمؤسسات الهيمنة الغربية في المواجهة مع الإسلام ـ وفي مقدمة هذه المؤسسات «المؤسسات السياسية» و«الكنائس الغربية»

● وفي ضوء هذا المتغير ـ الذي يجب أن يأخذ حقه في الدرس والتحليل ـ نفهم الحديث عن وجوب جعل أوروبا «نادياً مسيحياً» مغلقاً في وجه تركيا المسلمة ـ وهو موقف يعلنه السياسي الفرنسي «جيسكار ديستان» ـ واضع دستور الاتحاد الأوروبي

ونفهم موقف الفاتيكان الرافض لدخول تركيا إلى هذا «النادي المسيحي»!

ونفهم ـ كذلك ـ تخلي العلمانية الفرنسية عن حيادها إزاء الأديان، لتقف ـ في مسألة الحجاب ـ ضد الشعائر الإسلامية على وجه الخصوص!

ونفهم إعلان بابا الفاتيكان «بنديكتوس السادس عشر» عن مخاوفه الثلاثة

١ ـ انقراض المسيحيين الأوروبيين ديموجرافياً..

٢ ـ وحلول المهجرات الإسلامية ـ العربية والإفريقية ـ محل المسيحيين الأوروبيين المفرغين

٣ ـ وتحول أوروبا إلى «جزء من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين»![1]

وتعهم اتحاد المؤسسات العربية، واجتماعها ـ سياسية ودينية ـ على التحويف من الإسلام ـ ومع القوانين المقيدة لحريات المسلمين في الغرب، والتي تقنن التمييز العنصري ضدهم ـ ومع حملات الإعلام والثقافة التي تشيع الكراهية ضد الإسلام والمسلمين ـ والتي تمارسها المؤسسات السياسية الغربية ـ تأتي تصريحات كبار الكرادلة المحرضة على الإسلام والمسلمين..

ـ فالكاردينال لايطبي «حكومومبيمي» ـ أسقف بولونيا ـ يدعو إلى **«استئصال المسلمين من أوروبا»!.. فصورة أوروبا والغرب ـ بل والعالم ـ بنظره ـ لا يمكن أن تكون متعددة الديانات!.. ووفق عبارته: «إما أن تتحول أوروبا إلى مسيحية فوراً، وإلا ستكون إسلامية مؤكداً»![2]**.

ـ والكاردينال «أول بوتار» ـ مساعد بابا الفاتيكان، ومسئول المجلس البابوي للثقافة ـ يعلن **«إن الإسلام يشكل تحدياً بالنسبة لأوروبا وللغرب عموماً»![3]**

ـ والمونسينيور «جوزيبي برنارديني» يقول ـ في حصره بابا الفاتيكان ـ **«إن العالم الإسلامي سبق أن بدأ يبسط سيطرته بفضل دولارات النفط. وهو يبني المساجد والمراكز الثقافية للمسلمين المهاجرين في الدول المسيحية، بما في ذلك روما عاصمة المسيحية. فكيف يمكننا ألا نرى في ذلك برنامجاً واضحاً للتوسع، وفتحاً جديداً»![4]**

ـ والحكومات الغربية ـ التي كانت حارسة للحيد بين الأديان ـ عدت الحملة لمهجم على الإسلام ورموزه ومقدساته، تحت ستار «حرية التعبير»! وبعد أن كانت شديدة العداء ضد الأحزاب العنصرية الجديدة، رأيناها تمسح بعض مظاهرات التي تقودها

---

(١) [بلا جدور، الغرب، المسيحية، الإسلام] ـ مصدر سابق.

(٢) صحيفة [العالم الإسلامي] ـ مكة ـ في ٦ / ١٠ / ٢٠٠٠م

(٣) صحيفة [الشرق الأوسط] ـ لندن ـ في ١ / ١٠ / ١٩٩٩م

(٤) المرجع السابق، في ١٣ / ١٠ / ١٩٩٩م

هذه الأحزاب الفاشية - في العديد من العواصم والمدن الأوروبية - في سبتمبر سنة ٢٠٠٧م - ضد ما يسمونه «خطر أسلمة أوروبا»!!..

هكذا يتصاعد التحالف «العلماني - الصليبي» الغربي ضد الإسلام والمسلمين وتتزايد - في مواجهة الصحوة الإسلامية والصمود الإسلامي - «اللغة الدينية» في المؤسسات الغربية - العلمانية والدينية جميعًا - وتسعى الإمبريالية الغربية - في سبيل استعمارها الجديد لعالم الإسلام - إلى استخدام «المدفع» و«الإنجيل» لكسر شوكة الإسلام والصحوة الإسلامية التي سرت وتسري روحها بين جماهير المسلمين.

ويجد المسلمون أنفسهم اليوم - كما وجدوها على امتداد تاريخهم الطويل - أمام السنة الإلهية التي لا تبديل لها ولا تحويل:

﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾ [البقرة: ٢١٧]

﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾

[الصف: ٨]

﴿إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا إلى جهنم يحشرون (٣٦) ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعًا فيجعله في جهنم أولئك هم الخاسرون﴾ [الأنفال: ٣٦-٣٧]...

صدق الله العظيم

* * *

بهذه الصفحات - المليئة بالحقائق والوثائق - نقدم تقديمًا جديدًا لهذا الكتاب [الإسلام والسياسة. الرد على شبهات العلمانيين]

سائلين المولى - سبحانه وتعالى - أن ينفع بهذه الطبعة كما نفع بطبعاته السابقة إنه خير مسئول.. وأكرم مجيب

رمضان ١٤٢٨هـ

أكتوبر ٢٠٠٧م

د. محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ:

جاد الحق على جاد الحق

(شيخ الأزهر الراحل ـ رحمه الله)

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وبعد

فإن جدلا كثيراً يدور في بلادنا العربية والإسلامية، وبصوت عال حول «العلمانية» وحول موقف الإسلام والمسلمين منها. بل إن الكثيرين يتساءلون عن ماهية هذه العلمانية؟ ويريدون أن يعرفوا ـ بعد فهم ماهيتها ـ هل لها مكان طبيعي في عالم الإسلام وأوطان المسلمين؟

وكان هذا ـ وبصفة خاصة ـ بسبب ما رجع من سقوط كثير من الحضارات والمذاهب الوضعية، في تدبير الدولة والعمران، والاجتماع الإنساني، وما صاحب هذا التراجع من تدهور وتعطيل لمكانة المنهج الإسلامي في سياسة الدول، وبناء الحضارة، وتنمية العمران، فقد عقدت المقارنة بين المنهج الإسلامي، الذي يصنع العمران بالصنعة الإلهية، ويضبط الخلافة الإنسانية بالشريعة الإسلامية ـ غدت المقارنة ـ بين واقع المنهج الإسلامي، وبين العلمانية، التي تعزل الدين عن كل شئون العمران ـ في المعارف.. والتطبيق.. والسلوك ـ واحدة من أبرز القضايا، التي يدور حولها الجدل، في وطن العروبة وعالم الإسلام..

وإذا كان لابد من كلمات في التقديم لهذا الكتاب، الذي يطرق مبحث (الإسلام والسياسة) والذي يرد على (شبهات العلمانيين).. وهو أحد الأعمال الفكرية،

للأستاذ الدكتور محمد عمارة فإن من الأهمية بمكان - في هذا المقام - الإشارة إلى استظهار بعض الحقائق في عدد من النقاط..

● فالعلمانية مذهب من مذاهب الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة، تدعو إلى فصل الدين عن الدولة أو إبطال أي تأثير للدين على السلوك الإنساني فيتحقق الارتباط، ويقطع العلاقة بين الشريعة الإلهية، وبين الدولة والسياسة، والاجتماع والاقتصاد والسوق.. أي يعزل الدين عن الدنيا، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد، والشعائر التعبدية..

● وهذه العلمانية قد نشأت في الغرب، إبان نهضته الحديثة، كرد فعل لحكم الكنيسة وتحكمها، عندما حول هذا الحكم الكنسي شئون الدنيا إلى كهوت ديني مقدس، الأمر الذي أدى إلى ثبات المعرفة المدنية - فكرية وعلمية - في جانب المجتمعات الغربية بسبب هذا الحكم الكهنوتي في عصور التخلف والجمود والظلام.. حتى جاءت العلمانية - كرد فعل - تدعو إلى فصل الدين عن شئون الدنيا.. ومن هنا، وبسبب هذه الملابسات الخاصة بنشأة العلمانية، كانت دعوتها - كمصدر غربي قياسي - إلى "العالم" بمعنى "الدنيا" و "الواقع" في مقابل "الدين" و "المقدس" وليس إلى "العلم" كما يحسب بعض الناس.. فالمصدر القياسي لها هو (العالمية) - من "العالم" بمعنى "الدنيا" و "الواقع" للدين لا قداسة لهما ولا ثبات، ولا دين يحكم شئونهما في نظر العلمانيين

● وفي ضوء هذه الحقيقة.. حقيقة نشأة الغربية العلمانية، كثمرة غربية لملابسات غربية، تأتي مشروعية التساؤل عن الحيثيات المجتمعات الإسلامية لهذه العلمانية؟

إن العصرية تقول بها رسالة روحية، وتحصر همها في خلاص الروح، وفي مملكة السماء.. وبذلك كان تطلع كنيستها إلى شئون الدنيا والعمران الدنيوي، تجاوزاً لحدودها الدينية التي أن تتسع لقيصر ما لقيصر، ولله لله.. فإذا جاءت العلمانية كرد عصري إلى داخل الكنيسة، وتحصرها في إطار علاقة الفرد بالخالق، جاز بهذا وذاك، أو وكان موقفها هو التصحيح المتحضر الذي تجاوزت به الكنيسة الغربية حدود تصرفاتها

وليس هكذا الحال مع الإسلام، والحضارة الإسلامية..

ف لإسلام منهج شامل للدين والدنيا للعقيدة والشريعة، وحضارة و لأخلاق للحياة الدنيا وللآخرة، التي هي خير وأبقى فالدعوة إلى إبعاد الإسلام - بالعلمانية - عن سياسة الدولة وشئون الحكم، هي قطع لإحدى ساقيه، وتعطيل لإحدى رئتيه، وكفران بنصف آيات كتابه، بتنقص من كماله وكفاءته لإنقاذ بهذا الإسلام وإذا كانت العلمانية، في نشأتها الغربية، قد جاءت كرد فعل لتحكم الكنيسي، وحكم الكهنة، وتحكم طبقة الكهنوت فيها، بما تملك، تكون (حلا غربيا) لـ«مشكلة غربية» وهذه مشكلة الكهنة والكهنوت ووجود طبقة رجال الدين، وحكمهم باسم الله شئون الحكم هي مشكلة لم تعرفها الحضارة الإسلامية ولا تاريخ المسلمين؛ لأن الإسلام يرفض ذلك كله من الأساس

ولذلك يبدو شذوذ الدعوة إلى العلمانية، في الواقع الإسلامي، باعتبارها دعوة إلى «حل» ليست له «مشكلة» في عالم الإسلام؟..

وحتى يفهم العلمانيون على الناس شذوذ دعوتهم هذه، نحدثهم بشيء من الصراحة عن الإسلام والتاريخ الإسلامي، حتى يصبح الإسلام مثل النصرانية، يدرس، ويقصر تقصير، ولله لله وحتى يصبح تاريخ الخلافة الإسلامية كله وكهنوتا، وكأنهم بهذا التمويه - يتعلمون «مشكلة» ليقدموا لها «حلا» وبذلك لا نعرف التمييز الإسلام عن غيره وتغيير تاريخ المسلمين السياسي عن كهنة النصرانية وتاريخ الغرب، وحكم الكنيسة، كما عرفت بدقة «التفويض الإلهي»

● وأهم خطر هذه القضية وخطورة تمويه العلمانيين هو أنه يكذب أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه إلى المسلمين، ويردد ويؤكد شعور المنهج الإسلامي لكل مسلم يعمر الشرق عقيدة وشريعة، وحضارة وخلقا بل ويدعو العلمانيين ينورون بنور عقيدة الإسلام وشريعته، إطارا حاكما وهاديا في كل شئون الحياة.

فعندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية، لعلاقة الإسلام بالسياسة، ولمعنى «إسلامية الدولة» وعندما تتسع لدراسة دور الاختراق العلماني الفكري العربي، في ظل هجوم الاستعمار الغربي على بلاد المسلمين، وموقف مفكريه من هذا الاختراق العلماني..

ثم تفصل الحديث في الرد على أبرز شبهات العلمانيين من مثل

- الخشية من «التطبيق البشري للشريعة الإلهية»..

- والخشية من «الاستبداد باسم الدين»..

- والخشية من الحكم الإسلامي على الوحدة الوطنية.. إلخ إلخ

عندما تقدم صفحات هذا الكتاب الرؤية الإسلامية لهذه القضايا - وغيرها مما يتعلق بهذا الموضوع - فإنه يكون عملاً فكرياً، جديراً بأن يسهم في ترشيد الحياة الفكرية، في العالم الإسلامي، وبيان صفحة من صفحات أصالتنا الإسلامية.. يزيد المؤمنين بالمنهاج الإسلامي إيماناً.. وتقدم للذين لا يعلمون.. بل وللضالين عن هداية هذا المنهاج، النور الذي يضيء لهم سبيل العودة إلى أحضان الإسلام، وإلى جماعة المسلمين.

والله من وراء القصد.. نسأله، سبحانه وتعالى، أن ينفع بهذا الكتاب ولكاتبه.. إنه سميع مجيب الدعاء.. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهدى الإسلام إلى يوم الدين..

٢٨ من ذي الحجة ١٤١٢هـ	شيخ الأزهر
٢٩ من يونيه ١٩٩٢م	جاد الحق على جاد الحق

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة طيبة

الإسلام : دين ودولة . . وكما كان النبى ﷺ حامل الرسالة الإسلامية، فلقد كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا.

والمدنية الإسلامية : هى ميراث حلال لكل أبناء الشرق، من المسلمين والكتابيين، وتاريخهم مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية

وهناك رأى يقول :

إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية، فتختار من كل أحسنه. وأكبر ضعف فى هذا الرأى، أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة، وحاجتها الآن هى : جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر. وليست مصر هى الدولة الطفيلية الحديثة التى ترقع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التى يلقيها الخياطون؟! . .

د. عبد الرزاق السنهورى باشا

«أبو القانون المدنى الحديث»

تمهيد

عن الإسلام والسياسة

ليس هناك خلاف في فكرنا ـ القديم منه والحديث ـ على تعريف «الإسلام»، فهو الخضوع والانقياد لله ـ سبحانه وتعالى ـ وفق ما جاء به وأخبر عنه الرسول ﷺ من الشرائع والأحكام[1]..

أما «السياسة»، فإن في مضمون مصطلحها خلافًا:

فقبل الاحتكاك الفكري بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية بعد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لديار الإسلام، وعندما كانت المضامين «العربية ـ الإسلامية» هي الوحيدة والسائدة والشائعة في معاجمنا وقواميسنا وموسوعاتنا، لم يكن هناك خلاف في مضمون مصطلح «السياسة»؛ لأن هذا المضمون الإسلامي كان تعبيرًا أمينًا عن صورة الإنسان كما صورها وتصورها الإسلام.

الإنسان ـ خليفة عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ الحامل لأمانة عمران الحياة الدنيا كابتلاء وامتحان ومعيار للحياة الآخرة.. التي هي خير وأبقى.. فسياسته لعمران الدنيا ليست هي المقاصد والغايات، وإنما هي السبل والوسائل للدار الآخرة.. وهو، بحكم خلافته عن الله، ليس سيد هذا الكون.. وإنما هو عبد لسيد هذا الكون، وإن كان سيدًا فيه.. هو عبد لله وحده.. وسيد لكل شيء بعده!.. ومن ثم كانت حرية هذا «العبد ـ السيد» محكومة بشريعة خالقه، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف، الأمر الذي جعل المضمون الإسلامي للسياسة في العمران الإسلامي لا يقف عند المعايير

---

(1) انظر (التعريفات للجرجاني) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م و[معجم ألفاظ القرآن الكريم] وضع مجمع اللغة العربية طبعة سنة ١٣٧٠هـ ١٩٧٠م

المادية في حدودها الدنيوية معزولة عن معايير الصلاح الأخروي. وإنما ربط هذا المضمون الإسلامي لمصطلح السياسة بين المعايير الدنيوية والأخروية بعروة وثقى!..

لقد عرّفت القواميس الإسلامية «السياسة» - انطلاقاً من هذه «الصورة الإسلامية» للإنسان، بأنها: «هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل. وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة»[1].

فهي ليست مطلق طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية والعاجلة.. بل الصلاح والمصلحة التي تجعل نجاة الدنيا محققة للنجاة في الآخرة. وهي ليست مطلق تدبير المعاش وتنميته وفق المعايير الدنيوية وحدها. بل التدبير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة، التي وضعها الخالق لخليفته إطاراً وفلسفة حاكمة لسياسة العمران..

ولما كان العمران البشري في الدنيا هو ميدان «السياسة»، وفيه من «المتغيرات» و«المستجدات» أكثر مما فيه من «الثوابت».. جاءت نصوص الدين والشرع الإلهي متناهية، بينما لا تتناهى متغيرات العمران الدنيوي ومستجداته. فكان أن وقفت النصوص الشرعية، في سياسة العمران، عند الثوابت والكليات، والفلسفات، والقواعد، والمبادئ، والأطر الحاكمة، تاركة للعقل الإنساني والاجتهاد البشري حرية التفريع والبناء، والتفصيل والإبداع، في إطار القواعد والمبادئ والأطر الحاكمة، تحقيقاً لإسلامية العمران المتجدد، بمد فروع إسلامية من الأصول والقواعد، تتطلب بالإسلام هذه المتغيرات والمستجدات. فتتواصل الصبغة الإسلامية للعمران، دونما جمود، ودونما قطيعة مع الأصول.

وتحقق هذه الخصيصة التي اقتضاها حسم الرسالات الإلهية برسالة سيدنا محمد ﷺ استقر الرأي في الفكر السياسي الإسلامي على أن «شرعية» السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع، وإنما هي - «الشرعية» - متحققة فيما يبدع المسلمون من السياسات، طالما أنها لا تخالف ما شرعه الله.. «فالسياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي.. فهي لا تنحصر فيما نطق به الشرع، وإنما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع». والسياسة العادلة غير مخالفة للشريعة الكاملة، بل

---

[1] أبو البقاء [الكليات]، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م.

هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحي، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع.

وتقسيم بعضهم الحكم إلى شريعة، وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة، وحقيقة، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل، وكل ذلك باطل.

بل السياسة، والحقيقة، والطريقة، والعقل، كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، لا قسيم لها، والباطل ضدها ومنافيها.

ومن له ذوق في الشريعة واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها موضعها، وحسن فهمه فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها أبتته، **فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة، فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.. وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها.**

هكذا، استقر في الفكر الإسلامي الإجماع بين «إسلامية» مضمون مصطلح «السياسة» انطلاقاً من صورة الإنسان في الإسلام، صورة الإنسان الخليفة عن الله - ومن كون سياسته للعمران البشري هي الأمانة التي حملها والتكليف الإلهي الذي اختاره، كرسالة محكومة حريته في أدائها بالشريعة الإلهية، التي هي بمثابة بنود عهد وعقد الوكالة والاستخلاف.. ولم تقف هذه «الإسلامية» لـ«السياسة» عند حدود ما نصت عليه النصوص المتناهية، بل امتدت باستصحاب ضوابط النصوص وروحها وفلسفة قواعدها، امتدت بالاجتهاد الإسلامي، إلى ما لم ترد به النصوص.

ذلك هو مضمون مصطلح «السياسة» في فكر الإسلام: **«استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل.. والأفعال التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وتدبير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية..».**

---

(١) ابن القيم [إعلام الموقعين] جـ ٤ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م و[الطرق الحكمية في السياسة الشرعية] ص ١٧ - ١٩، ٥ تحقيق. د. جميل غازي، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م

وعلى هذا المحور صنعت السيدة لهذه المصطلحات في معاجمها وقواميسها إلى أن جاء الاحتكاك الحضاري بين أمتنا وبين فكر الغرب وحضارته، فدخلت في معاجمنا وقواميسنا المعربة للمصطلحات العربية المعاصرة مصطلح «سياسة» بنفس الوعاء الأمريكي الذي أحدث الدوحة في مفهوم ومضمون، رغم وحدة المصطلح والوعاء. وهي مشكلة توجه العقل المسلم في بحثه عن المصطلحات الإسلامية، المتميزة في قواميس ومعاجم خلطت مصطلحات الغرب بمصطلحات الإسلام عندما عرفت الكثير من المصطلحات!..

فقد كانت «السياسة» في العرف الإسلامي لا تقف عند مصطلح خلق في العادة - [أدب] وحدها، لأن صورة الإنسان في الإسلام هي صورة خليفة عن الله، والذي يعمر الدنيا كمعبر للآخرة، التي هي خير وأبقى. **فإن «السياسة» في الحضارة الغربية، ذات الطابع الوضعي، إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها.** فهو في عرف تلك الحضارة سيد هذا الكون، ومقصد عمرانه بسياسته هي تعظيم ثروته في هذه الحياة، وتنمية الموارد المادية، وتكثير ثروته، دون ربط ذلك بالآخرة، أو ضابط ديني، ولا معيار شرعي يتحدد بإطار حاكمية الله. فالمعيار والسياسات والواقع المحسوس هو المنطق - والعقل والحواس هما سبل معرفته. و﴿ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ [الجاثية ٢٤]. إنها سياسة دنيوية المحتوى والمقصد، لا تتبع شيئاً خارج العمران الدنيوي، ولا تحكمها أية معايير غير دنيوية، ولا دخل فيها لسنن الدين وفلسفته وضوابطه!.

ولهذه النظرية الدنيوية الخالصة للإنسان، ولسياسته للعمران البشري، كانت علمانية الحضارة الغربية فصلاً للدين، لا عن «الدولة» وحدها - كسلطة تنفيذية - وإنما فصلاً له واستبعاداً لمعاييره من كل شئون العمران البشري، المعرفية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفلسفية.. إلخ.. إلخ.. فوسمتها «دنيوي» ذو مقصد «دنيوية» تحكم سياسته للعمران المعايير الدنيوية وحدها.

وعندما يكتب أستاذ مسيحي مُعرِّفاً مصطلح «العلماني» Secu Lar - فيقول إنه «نسبة إلى العلم. [مصدر غير قياسي] بمعنى العالَم، وهو خلاف الديني أو اللاهوتي،

وهذه تفرقة مسيحية لا وجود لها في الإسلام، وأساسها وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة، وسلطة مدنية هي سلطة الولاة والأمراء والعلمانيون يُحكِّمون، بوجه عام العقل، والمصلحة العامة دون تقيد بنصوص أو طقوس دينية ». فإنه يقدم شهادة - غير متهمة - على أن العلمانية الغربية - فضلاً عن أنها خصيصة غربية - هي فصل الدين عن الدنيا واستبعاد معاييره عن أن تكون حاكمة في سياسة العمران كل العمران.

ولذلك كان طبيعياً في حضارة علمانية أن تكون السياسة علمانية هي الأخرى، فهي تدبير «الإنسان - الدنيوي» حياته «الدنيا»، وصولاً إلى مقاصد «دنيوية» صرفة - ولقد صاغ مكيافيللي [١٤٦٩ - ١٥٢٧م] في كتاب [الأمير] فلسفة السياسة في الحضارة الغربية العلمانية، باعتبارها «الممكن من الواقع» دونما ضوابط أو معايير دينية لهذا الممكن من هذا الواقع. وتحدثت القواميس عن هذه السياسة Policy - فقالت: «إنها أسلوب معين للعلم اختبر بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة». دونما إشارة إلى الصلاح الديني الذي يربط سياسة الدنيا بمقاصد الآخرة. ولذلك جاهرت التعريفات الغربية بأن «القوة» وعلاقتها، والصراع بين مالكيها هما محور هذه «السياسة». فالتعريفات الحديثة للسياسة Politics - تذهب إلى أن محور السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، وعلاقة مصالح الجماعة بها. أما العناصر التحليلية الرئيسية فهي: الصراع، والقوة، والفعل السياسي هو الذي يحدث من خلال منظور القوة التي تمارس من خلال عملية الحكم وفي إطار الدولة. ودراسة السياسة: هي تحليل لعلاقات القوة...»[٢].

فالإنسان دنيوي فقط، والحضارة دنيوية علمانية - فقط. ومن ثم فالسياسة فيها هي فن الممكن الدنيوي من الواقع - الدنيوي. دونما علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران، وبين الاستقامة الدينية.

ذلك هو جوهر ومنطلق الخلاف بين مضمون «السياسة» في الحضارة الإسلامية، ومضمونها في الحضارة الغربية. يبدأ الخلاف حول تصور كل حضارة لـ «الإنسان» - أخليفة هو عن الله، سبحانه وتعالى. فتكون دنياه معبراً إلى الآخرة، التي هي خير

(١) د. جبارزي: انظر [معجم العلوم الاجتماعية] تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مدكور، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.

(٢) [قاموس علم الاجتماع] تحرير ومراجعة: د. محمد عاطف غيث، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م.

وأبقى، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين، قيامًا بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف على النحو الذي يجعل هذه «السياسة» «سياسة ـ شرعية».. ؟؟ أم أن هذا الإنسان هو سيد هذا الكون، الذي تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا.. والذي تتغيا سياسته للعمران تحقيق المقاصد الدنيوية ولا شيء وراءها.. حتى ليفصل الدين عن العمران كله، وليس فقط عن الدولة «كسلطة تنفيذية»؟؟.

هكذا وجدنا ونجد أنفسنا أمام مضمون واحد لمصطلح «الإسلام» وأمام مضمونين متميزين لمصطلح «السياسة» اختلطا في المعاجم والقواميس، التي صبت المعاني العربية المتميزة في أوعية المصطلحات التي اتفقت فيها الحضارات!.

* * *

وإذا كنا نلح اليوم، ونحن نسعى إلى صفاء الرؤية الإسلامية، وإلى تحرير العقل المسلم من العيش الذي أحقه به عدم التمييز بين «أوعية» ـ مصطلحات ـ لا مشاحة في وضعها واستخدامها، وبين «مضامين» تحمل خصوصيات حضارية متميزة بتميز الحضارات والثقافات.. إذا كنا نسعى إلى ذلك، فنحن لا نبتدع اختراعًا غير مسبوق.. فالعلامة ابن خلدون [٧٣٢ ـ ٨٠٨هـ ١٣٣٢ ـ ١٠٤٦م] عندما تحدث عن «الدولة» و«الملك» ـ الذي يشترك فيه كل ألوان الاجتماع البشري ـ ميز بين «السياسات» التي تطبع وتصبغ الدول وسلطات الملك.. فتحدث عن تميز «السياسة الإسلامية» عن «السياسة الدنيوية».. فالأولى سياستها شرعية، تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة، بينما لا تربط الثانية بين الصلاحين.. **فالسياسة الدنيوية هي التي تقف مرجعيتها عند العقل، كملكة للإنسان الدنيوي.. بينما تجعل السياسة الإسلامية من الشريعة إطارًا حاكمًا لحركة العقل المسلم، وصولا بالسياسة إلى تغيي سعادة الدنيا والآخرة كليهما**.. بل نقد ميز ابن خلدون بين هذين اللونين من ألوان «السياسة» وبين «سياسة القهر» والاستبداد، التي لا قانون لها، ولا مرجعية تحكمها إلا شهوة استبداد المستبدين!

لقد تحدث ابن خلدون عن أنواع السياسات هذه، فقال: «.. وحقيقة الملك أنه الاجتماع الضروري للبشر.. ويجب أن يرجع في ذلك إلى **قوانين سياسية** مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها.. وإذا جلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولا يتم استيلاؤها، سنة الله في الذين خلوا من قبل.

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائهم ـ كانت سياسة عقلية.

وإذا كانت مفروضة من الله، بشارع يقررها ويشرعها، كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة. وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنها كلها عبث وباطل، إذ غايتها الموت والفناء والله يقول ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا﴾ [المؤمنون ١١٥] والمقصود بهم بما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم ﴿صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض﴾ [الشورى ٥٣]

فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم، من عبادة ومعاملة، حتى في المُلك، الذي هو طبيعي، للاجتماع الإنساني، فأجرته على منهاج الدين، ليكون الكل محوطًا بنظر الشارع، فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب وإهمال[1] القوة الغضبية في مرعاها، فجور وعدوان ومذموم عنده، كما هو مقتضى الحكمة السياسية، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها، فمذموم أيضًا؛ لأنه نظر بغير نور الله ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ [النور ٤٠]؛ لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم، وأعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم، من مثك أو غيره، قال ﷺ: «إنما هي أعمالكم ترد عليكم»[2]

وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ﴿يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا﴾ [الروم ٧]، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة، وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء

فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة:

* والملك الطبيعي: هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.

---

(١) أي إطلاق.

(٢) وفي صحيح مسلم «إنما هي أعمالكم أحصيها لكم»

* والسياسى: هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.

* والخلافة. هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به..»

فالسياسة.. كالملك.. والدولة.. مصطلحات عامة فى كل النظم والحضارات.. لا مشاحة فى وضعها ولا فى استعمالها.. لكن «المضمون» فى هذه المصطلحات، تتمايز بتمايز النظم والحضارات..

فالسياسة الشرعية هى التى تتغيا بتدبير عمران الدنيا تحقيق سعادة الآخرة.. وتتساها خليفة عن الله، يتعبده بسياسة العمران الدنيوى.. فهو عبد لله وحده، وسيد لكل شىء بعده!.

بينما السياسة الدنيوية ـ العلمانية ـ التى تقف بمرجعيتها عند عقلاء الدولة وأكابر بصرائها، فإنها تتغيا ـ بتعبير ابن خلدون أيضًا ـ «مصالح الدنيا فقط» ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾.

وهكذا تتميز مضمون «السياسة» بتميز صورة ومثال «الإنسان»:

أخليفة عن الله فى هذا الوجود؟؟.

أم السيد فى هذا الوجود؟؟!.

* * *

(١) [المقدمة] ص ١٥٠، ١٥١ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢هـ

إسلامية الدولة

شيئًا فشيئًا ... ومع ما يشهده عالمنا، بحضاراته المختلفة، في السنوات الأخيرة، من سقوط وتراجع «الأيديولوجيات» العلمانية الوضعية، تلك التي ناصبت الدين والإيمان الديني العداء، أو تلك التي عزلته عن سياسات العمران ... شيئًا فشيئًا يدرك عقلاء العالم، من مختلف الحضارات، ويدرك قطرة الجماهير حاجة العمران البشري إلى العامل الديني وإلى النظرة المؤمنة والمعايير الدينية في شئون الحياة الدنيا ... فبعد تراجع الموجة المادية للعلم الغربي، تلك التي قامت على أساسها الوضعية الغربية، المدارسها المادية والمنطقية، والتي أوهمت إنسان الحضارة الغربية أنه سيكون القادر على فض كل أسرار الغيب واكتشاف كل جوانب وحقائق المجهول ... يعود الإنسان مرة أخرى إلى اكتشاف صدق الحقيقة القرآنية ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ [الإسراء: ٨٥] وذلك عندما يكتشف التلازم بين إحساسه باتساع مساحات الغيب والمجهول كلما اتسعت مساحات المعلوم والمعروف»[1].

وهذه التحولات الجديدة، في إطار صفو العقلاء، وفطرة الجماهير، لابد وأن تلفت أنظار الكافة إلى عظمة الصدق، في المذهبية الإسلامية، التي ظلت صامدة أمام فتنة مادية الغرب ووضعيته وعلمانيته، معلنة عن أن الإسلام إنما هو منهج شامل لكل مناحي الحياة، وعن أن إسلامية العمران الإنساني وبدنه هي السبيل إلى توازن الإنسان مع نفسه، ومع معارفه وعلومه، ومع مجتمعاته وأقرانه، ومع الطبيعة التي سخرت له، ومع الكون الذي هو حامل أمانة إعماره، كخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، وعن أن

(١) انظر: روبرت م. غروس، جورج ن. إستانسيا [العلم في منظوره الجديد] ترجمة كمال جلايلي، طبعة الكويت، عالم المعرفة، سنة ١٩٨٩م

هذه الفطرة الإيمانية هي التأسيس عليها منسجمة الإنسانية، في النظر إلى «المبدأ» وفي «المسيرة» ومعناها وفي «المصير» وتحديات منه هي التأسيس لانشاء الإنسان من فوقه ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾ [الحجر ٥٦] وهي التأسيس على تحقيق سعادته الحقيقية في الدنيا، والتي عليها تتأسس سعادته في دار البقاء!

إن إسلامية المعرفة الإنسانية، إنما تحقق هذه السعادة الإنسانية، بتحقيقها لتوازن الإنسان، والذي بدونه التوحيد تحتل كل شيء في الوجود فالتوحيد هو سر قيام كل ما عدا الواحد الأحد الذي ليس كمثله شيء!.

ونقطة البدء في طريق هذا التوازن الذي تحققه إسلامية المعرفة الإنسانية، هي تحقيق توازن المعرفة الإنسانية، التي يتأسس عليها العمران، وذلك بتحقيقها على حقائق ومعارف وسنن كل من «الكتاب الموحى» المقروء و«الكتاب المكون» المسطور، كمصدرين للمعرفة والعلوم فهما «الحاكمان» المحققان للتوازن مصدر معرفة الإنسان وأصل تحقيق التوازن في مسار معرفة وذوقه، باعتماد «العقل والحواس» و«النقل والأدلة السمعية» مع «التوحيد والفؤاد والتذوق» مسارا معرفيا ومنهجية في تحصيل المعارف الإنسانية.

إن عقول العقلاء، وفطرة فطناء واسعة من جماهير، خارج دائرة التدين بالإسلام، تدرك أكثر فأكثر، وخاصة بعد سقوط وتراجع الأيديولوجيات المادية والوضعية والعلمانية أن التأسيس الإلهي والفطرة الإيمانية - التدين بدين الإسلام رافعة الأعلام منهم - هما سبل «السعادة الحقة» و«السعادة الحقيقية» للإنسان في هذه الحياة.

وهذا التعريف الإسلامي بهذا الذي يبدأ الإنسانية اكتشافه والاتجاه نحوه عندما يؤكد على أن معيار «السعادة الأبدية» هو «السعادة الآخرة»؛ لأن الوقوف عند «السعادة الأبدية» هو وقوف عند «المادة» و«المادية» و«الشهوة» أي أنه، في الحقيقة، «الخبل» الذي لا علاقة له «بالتوازن» المنشود؟! فالذين لا يعلمون إلا ﴿ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون﴾ [الروم ٧] لابد وأن تكون حياتهم، فقط ﴿لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما﴾ [الحديد ٢٠]

س ويضيف الإسلام، في تأكيد هذا المنهج، منهج إسلامية العمران البشري، ف
هو أبعد من «منفعة الدور» و«المجتمعة السعيدة» الإنسانية، عندما يعتبر أن هذه
الإسلامية ـ أي إقامة العلاقة بين «اسم الله» المشورة في «الكتاب الوحي» وبين «اسم
الأنفس والآفاق» المحفوفة في الاجتماع الإنساني، وفي الكون لدى الإنسان هي فريضة
دينية، وواجب شرعي، وتكليف شرعي، بدون الالتزام به يكون الإنسان عاصيا
ومخالفا، ومنقضا عقد وعهد خلافته عن الله في إقامة العمران السوي، وحتى الأمانة
التي حملها وهو حر مختار. فالمنفعة الإسلامية، والطابع الإنساني، والمعايير الشرعية
للعمران الإنساني، ليست مجرد خيار واختيار محقق للتوازن، ومن ثم للمنفعة
والسعادة، وإنما هي تكاليف وفرائض وواجبات دينية لا يصح الإيمان الديني بإنكارها
وجحودها، ولا يكتمل بتعطيلها.. إنها عبادة المخلوق للخالق في شئون العمران
الدنيوي، كما أن الصلاة والصوم ـ وغيرهما من التكاليف الفردية ـ هي عبادة المخلوق
للخالق، بها تؤدي شعائر التكاليف الدينية!.

تلك هي إسلامية العمران الإنساني. وفيها يرد كل «اصلاح عمراني» وكل «تحسين
اجتماعي» يهدف «اصلاح العمراني» وكل «تقدم» في الحكم، في الفقه والسياسة
التشريعية ـ في الحديث السوي...

وهدف الإسلامية بالعمران كله، هي مدخل لموضوع هذه الصفحات: إسلامية سياسة
الدولة، كتدبير هذا الإسلام، ومعنى هذه الإسلامية وأطرها ومعاييرها، التي تتمثل
تحقق الإسلامية في مؤسسات الدولة: التشريعية.. والقضائية.. والسياسية

***

في القرآن الكريم تأتي أحسن قواعد وأسس لتحقيق التوازن بين «الرعية» وبين «الراعي»
بين «الأمة» وبين «أولي الأمر» فيها. ومن هذه الآيات قول الله، سبحانه وتعالى، في
سورة النساء: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن
تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا (٥٨) يا أيها الذين آمنوا
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله

وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا (٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا (٦٤) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٥٨ ـ ٦٥]

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]

في هذه الآيات القرآنية ـ التي تُرشد الاكتفاء بالنظر فيها تحقيقًا للإيجاز ـ مع الوفاء والحسم ـ تحديد بعض التعقيدين «الرعية» و«أولي الأمر» وصحة ومحدده عناية الوضوح والتحديد..

* فعلى أولي الأمر أن يؤدوا الأمانات [illegible] أمانات يستطيعون بها القيام بالرعاية عليهم أن يؤدوا هذه الأمانات إلى أهلها المستحقين لها في كل الأمانات، وكاملها، في كل ميادين السلطات.

* ولقد بدأت بعض التعقيد هو مفروض على أولي الأمر، في استطلاعهم واستصلاحهم من خطر في شؤون الدولة والمجتمع. والتأكيد على أن وفاءهم بما فرض الله عليهم هو الشرط والمبرر لطاعة الأمة والرعية لهم؟!

* وزيادة في التنبيه على خطر مسئولية ولاة الأمر، نبهت الآية على أن هذا الوفاء

في تأدية الأمانات، هو أمر الله وفريضته. فهو ليس شأناً دنيوياً صرفاً بين الراعي والرعية. وإنما هو فريضة إلهية، أمر به الله، وهو يعظهم بالامتثال لأمره فيه.

* ومع الشمول الذي يبدو عليه مضمون «الأمانات»، خصت الآية بالذكر «الحكم بالعدل بين الناس» وفيه التأكيد على إسلامية مضمون «التشريع» و «القضاء»!

* وفي مقدمة وفاء أولي الأمر بأداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل بين الناس، تكون طاعة الرعية.

*** على أن اللافت للنظر في هذه الآيات، أن الطاعة الواجبة على الرعية ليست لمطلق «أولي الأمر».**

فالطاعة أصلاً إنما هي لله ـ ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله﴾ ثم للرسول، فيما يبلغ عن الله ﴿وأطيعوا الرسول﴾ ـ وطاعة الله ورسوله تعني التزام الأمة بالبلاغ الإلهي ـ القرآن الكريم ـ وبالبيان النبوي لهذا البلاغ القرآني ـ السنة النبوية الصحيحة في التشريع ـ وبهذه الطاعة يتحقق إيمان الأمة، فتستحق خطاب ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ ـ ثم يأتي الإشارة إلى طاعة أولي الأمر، فتذكرهم بصيغة الجمع، تأكيداً على نفي الاستبداد والانفراد بالسلطة والسلطان ـ فهم «أولو الأمر»، لا «ولي الأمر»!؟ ولابد أن يكونوا من الأمة المؤمنة، التي معيار إيمانها هو طاعة الله والرسول ـ أي لابد وأن يكون أولو الأمر ملتزمين بطاعة الله والرسول، فتكون الشريعة هي الحاكمة في علاقتهم بالمحكومين ﴿وأولي الأمر منكم﴾!؟.

* وتمضي الآية تحدد، وتنص في بنود هذا التعاقد، فتجعل المرجعية، عند حدوث التنازع والاختلاف، بين طرفي التعاقد ـ الرعية وإمامة الله ورسوله.. أي للبلاغ القرآني والبيان النبوي لهذا البلاغ... ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾...

* ولا تكتفي الآية بهذا التحديد لهذه المرجعية ـ وهو التحديد الذي **يؤكد على إسلامية المرجعية للدولة الإسلامية، وحاكمية الشريعة الإلهية في مختلف ميادين سياساتها ـ لا تكتفي الآية بهذا التحديد الواضح والجلي، وإنما تضيف الإعلان الإلهي عن أن الوفاء ببنود هذا التعاقد المحدد لإسلامية الدولة وإسلامية علاقة الحكام**

بالمحكومين هو شرط الإيمان بالله واليوم الآخر . فإسلامية «الدولة» هي الشرط في تحقيق الإيمان «بالدين»؟! . . وإذا انتفت هذه الإسلامية، بالإنكار والجحود، انتفى إيمان المنكرين والجاحدين لها بالله واليوم الآخر ـ ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ فمعيار الإيمان بالله واليوم الآخر، هو جعل الشريعة الإلهية المرجعية للدولة، وللتعاقد بين الرعية والرعاة . .

* ثم تمضي الآيات في ضرب الأمثال . . وفي إيراد المؤكدات على أن هذه هي حقيقة طبيعة التعاقد ـ الدولة ـ في النظرة الإسلامية . .

فالذين يتحاكمون إلى الطاغوت، لا إلى الشريعة الإلهية، ليسوا بمؤمنين بالدين، رغم أنهم ﴿يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ . . فحاكمية الشريعة في «الدولة» شرط لتحقيق الإيمان «بالدين»! . .

والإسلام ليس بالدين الذي نزل ليقف الرسول به عند حدود «البلاغ» . . وإنما هو دين جاء بتقديمه للناس معياراً حاكماً للعمران، وليجسدوه نظماً وسياسات في الدنيا، وأعمالاً ترد عليهم يوم القيامة ـ ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾ [النساء: ٦٤] . .

ثم يأتي ختام السياق بقسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ بذاته، أن الإيمان الديني منفي عن الذين لا يُحكمون الشريعة الإلهية قانوناً لقضاء الدولة والمجتمع . . لا كواقع يذعنون له . . بل وعلى النحو الذي لا تجد فيه نفوسهم منه حرجاً ـ ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ [النساء: ٦٥] . .

تلك هي بنود التعاقد القرآني بين «الأمة» وبين «أولي الأمر» على إقامة «الدولة الإسلامية» . .

«أمة» ملتزمة بالكتاب والسنة . . و«أولو أمر» منها، ومثلها في هذا الالتزام بالكتاب والسنة . . والمرجعية الإسلامية لهذا التعاقد، هي الشرط لتحقق الإيمان بالله واليوم الآخر، لكل من الحاكمين والمحكومين.

فإسلامية «الدولة» شرط لتحقيق الإسلام في «الدين» فهي ليست مجرد سبيل لتحقيق «المصلحة» الدنيوية، وإنما هي تكليف من تكاليف الدين!

ولقد كانت لمحة عبقرية من شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ ـ ٧٢٨هـ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م] عندما رأى في هذه الآيات القرآنية ـ التي حددت نوع التعاقد بين الرعية والرعاة ـ أي فيها «جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة» أي جماع السياسة الشرعية، وإسلامية السياسة. فكتب في رسالته [السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية] يقول: «هذه الرسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا (٥٨) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (٥٩)﴾

قال العلماء: نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية، من الجيوش وغيرهم، **عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك**، في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، **إلا أن يؤمروا بمعصية الله تعالى، فإن أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل، فهذان جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة**[1]

أما الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فلقد نبه ـ عندما وقف أمام هذه الآيات ـ على شمول مصطلح [أولي الأمر] لكل القيادات والسلطات والمؤسسات في المجتمع، الأمر الذي يجعلها نصًّا قاطعًا في **إسلامية «العمران الإنساني»، وليس في إسلامية «الدولة»، بسلطاتها الثلاث ـ وحدها**، كما نبه على الشروط التي تجعل سلطات [أولي الأمر] هؤلاء حجية شرعية ومشروعية إسلامية فقال: «إن المراد بأولي الأمر جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين، وهم الأمراء [أي السلطة التنفيذية] ـ والحكام ـ [أي السلطة القضائية] ـ والعلماء ـ [أي السلطة التشريعية] ـ ورؤساء الجند، **وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في**

(١) ص١٥، ١٦. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور. طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م

الحاجات والمصالح العامة ـ [أي قيادات كل مؤسسات المجتمع] ـ فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا من، وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله ﷺ، التي عرفت بالتواتر، وأن يكونوا محتارين في بحثهم في الأمر واتفاقهم عليه، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة، وهو ما لولي الأمر سلطة فيه ووقوف عليه. وأما العبادات وما كان من قبل الاعتقاد الديني فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل هو مما يؤخذ عن الله ورسوله فقط، ليس لأحد رأي فيه إلا ما يكون في فهمه..»[1]

ف[ل]إسلامية فريضة في مطلق سلطات قيادات ومؤسسات الاجتماع [ال]سياسي، وليس في نطاق الدولة وحدها. ولا يمكن تحقيق الحديث عن سلطات ومؤسسات المجتمع [ال]مشروعة ـ سياسية، و[ال]اجتماعية والاقتصادية، و[ال]تربوية، و[ال]معرفية، و[ال]حربية [و]غيرها ـ وبمنأى عن مبادئ [ال]دين الخالص من المعتقد و[ال]عبادات، فهذه إنما تؤخذ مباشرة عن الله ورسوله، دونما وساطة سلطات أو مؤسسات [أو] بهما. فمبادئ الإسلام الخلقية، في [ال]عمران البشري، تلك التي تحمل أمانة [ال]عمران، [و]حريته، و[ال]احترام [و]حدود [ال]معايير الإسلامية هي شريعة الله التي مثلت وتمثل بنود عقد وعهد الاستخلاف.

***

وهذه الشريعة الإلهية هي «وضع إلهي»، ملزمة دائما وأبدا. فتكليف باتباعها يأتي بفعل الأمر ﴿ثُمَّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴿١٨﴾ إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين ﴿١٩﴾ هذا بصائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون﴾ [الجاثية ١٨ ـ ٢٠] و[ال]حكم بها يأتي بتكليف به بصيغة فعل المضارع ـ بالخبر و[ال]استقبال ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ [النساء ١٠٥].

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٥ ص٢٣٨ دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢

وإذا كان ختم الرسالات السماوية برسالة نبينا ورسولنا محمد ﷺ قد أفضى - إلى جانب عالمية الرسالة - خلودها، فإن هذا الخلود قد اقتضى وقوف الشريعة عند حدود المنهاج، وفلسفة التشريع، ومبادئه وقواعده، مع أحكام وحدود الأمور الثوابت التي لا تغير فيها، فضمن ثبات الشريعة وحدة وتميز منظومتها، عبر الزمان والمكان، ومن ثم تواصل الأمة على دربها وفي ظل صبغتها، على حين ضمن نمو الفقه الإسلامي - وهو علم الفروع - تطور الأحكام في المتغيرات، وانبثاق الفروع من الأصول لتظل المستجدات بظلال الشريعة المتميزة، عبر الزمان والمكان.

وتتكامل هذه الشريعة كشريعة عمران إنساني، وليس كشريعة قضاء وتنفيذ فقط - كانت إحاطة مبادئها بالعمران الاجتماعي الداخلي، وبالعلاقات الدولية والخارجية أيضاً: ﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم (٧) لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين (٨) إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ [الممتحنة: ٧ - ٩]

هكذا، قامت وتقوم البراهين القرآنية، القطعية الثبوت والدلالة، التي جاءت بها آيات محكمات، والتي وقفت أمام نماذج منها، قامت هذه البراهين وتقوم على أن إسلامية السياسة والدولة والقانون والحكم والتنفيذ، بل وكل شئون ومناهج العمران الإنساني، إنما هي فريضة إلهية، وواجب شرعي، وتكليف ديني، بدون إقامتها لا تكتمل إقامة الدين، وبإنكار مرجعيتها لا يتحقق الإيمان بالله واليوم الآخر. فهذه الإسلامية، المحققة لتوازن الحياة الإنسانية، ومن ثم لسعادة الإنسان في هذه الحياة ليست مجرد خيار إنساني، يحقق به سعادة الدنيا، وإنما هي فريضة دينية يتوقف على قيامها الوفاء بكل الفرائض الدينية الكفائية الاجتماعية - التي هي أشد توكيداً عند الله، سبحانه وتعالى، وأعلى مقاماً، في الدين، من فرائض العين - الفردية - . . فالعروة وثقى بين «الإسلام» وبين «السياسة»، على نحو ما هي وثقى بين سعادة الدنيا والسعادة في الآخرة، التي هي خير وأبقى!

* * *

إن الله، سبحانه وتعالى، هو الذي اصطفى محمداً نبيّاً ورسولاً، ولم يكن للناس مدخل في هذا الاصطفاء.. وهو معصوم فيما يبلغ عن الله من «دين»، وضعه الله، وليس فيه اجتهاد منه ولا من غيره حتى يكون موضعاً للشورى أو التجربة، بما يحتمل من خطأ وصواب..

فلما ضيّق الشرك الخناق على الدعوة بمكة، حتى حاصرها على امتداد ثلاثة عشر عاماً.. كانت الهجرة من مكة إلى المدينة فتحاً في جدار الحصار، **امتلكت بها «الدعوة» «الدولة»** التي تحميها وتجسدها نظاماً وعمراناً، بعد أن ظلت إيماناً يصعب على أصحابه حتى أن يجاهروا بعبادتهم الفردية في محيط المشركين!..

وفي بيعة العقبة، التي سبقت الهجرة، بايع الأنصار، بالشورى والاختيار، رسول الله ﷺ على إقامة الدولة الإسلامية في المدينة.. وولدت يومئذ أولى المؤسسات الدستورية الإسلامية بالاختيار.. مؤسسة «النقباء الاثني عشر».. **فتميزت «الدولة» عن «النبوة والرسالة»، بكون الأولى اختياراً بشرياً وبناء مدنياً، وبكون الثانية اصطفاء إلهياً لا مدخل للناس فيه.. وبكون «الدولة» ثمرة للاجتهاد البشري، بينما «الدين» وضع إلهي، على البشر فيه السمع والطاعة وإسلام الوجه لله**

لكن هذه «الدولة» نشأت واستمرت «إسلامية»، لا لأنها، فقط، قد تعاقد على إقامتها قوم «مسلمون» يؤمنون بالله واليوم الآخر، وإنما لأنها اختارت المرجعية الإسلامية ـ قرآناً وسنة ـ الله ورسوله ـ حكماً بين رعيتها ورعاتها في كل مناحي سياساتها وعمرانها.. لقد قامت هذه «الدولة» لحراسة «الدين»، ولسياسة «الدنيا» بهذا «الدين» فكانت إنجازاً «مدنياً» أقامه البشر، و «إسلامياً»؛ لأن حاكميتها هي شريعة الله..، إنها ليست «الدين» الخالص، ولا «الوضع الإلهي» الذي لا مدخل فيه لاجتهادات الناس.. وليست، أيضاً، الإنجاز البشري الذي لا علاقة له بـ «الدين».. إنها «دولة» مدنية.. وإسلامية» في الوقت ذاته.. لقد قامت بالشورى والبيعة والاختيار البشري، وارتضت الحاكمية «الإلهية» مرجعية لسياستها.. فهي «اجتهاد بشري» محكوم بمرجعية «الدين ـ الذي هو وضع إلهي».. وذلك نمط في علاقة «الدين» بـ «الدولة» لم يسبق له نظير في تاريخ الحضارات السابقة والمغايرة لحضارة الإسلام.. وصدق رسول الله ﷺ عندما أشار إلى هذه الحقيقة التاريخية في حديث

الذي يقول فيه: «بنو إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، إنه سيكون خلفاء»[1].

لقد جاءت رسالة محمد ﷺ في «الدين» كما سبق وأوحى به الله سبحانه وتعالى إلى نوح وإبراهيم وموسى وعيسى. لكن أيّ من هؤلاء الرسل - أولي العزم - لم يقم «الدولة» التي تجسد «الدين» صنعة للعمران البشري في الأمة التي استجابت له فكانت إقامة «الدين» أو سعيه «الدولة» خصيصة من خصائص الرسالة المحمدية في الدين، والمهمة لأمته، التي ميزتها فكرة، ولا نظرة في رؤية الكون، ولا مجرد علاقة بين العبد وربه تقف بكليته عند فروض العين - الفردية - وهو ما هو عليه حال دين - منهج كامل وشامل ومتكامل، مطلوب من المؤمنين به أن يقيموه كبناء عملي حتى في سائر مناحي العمران. **إنه صبغة إلهية للعمران البشري الذي يبدعه الناس في إطار ثوابت وحي الله** ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ [الشورى ١٣]

ولقد كان الله قد بعث رسوله ﷺ ليتمم مكارم الأخلاق - «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[2] - فمن لغو مكارم الأخلاق في الدين الذي جاءت به رسالة الخاتمة قد خرجت من بين دفتيه أمة ودولة، وحضارة وعمران بشري، مصنوعة بصنعة إلهية. فقد كان حتى بعثته الناس، وبوراً تستضيء به دروب الحياة. وعندما ذهبت لتصحح سعد بن هشام إلى أم المؤمنين عائشة ﷺ يسألها

- «يا أم المؤمنين، أنبئيني عن خلق رسول الله؟..

- قالت: ألست تقرأ القرآن؟!..

- فقلت: بلى!

- قالت: فإن خلق رسول الله كان القرآن»[3]

---

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والإمام أحمد

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ، والإمام أحمد

(٣) رواه مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه والدارمي والإمام أحمد

هكذا قامت العلاقة المتميزة بين «الدين - الوضع الإلهي» - وبين «العمران البشري - ومنه الدولة - الاجتهاد الإنساني»..

وإذا كان القرآن الكريم، في آيات التعاقد على إقامة الدولة وعلاقة الرعية بالرعاة، قد جعل من مرجعية القرآن والسنة - الله ورسوله - الشرط الإسلامية للدولة، ولإيمان أهلها ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [النساء: ٥٩] فإن «الدستور» الأول لدولة الإسلام بالمدينة قد ترجم هذا التكليف القرآني في مادة من مواده. ففي المادة [٤٦] من مواد هذا «الدستور» - الذي نشر إليه - في نصوصه وفي مصادر تراثنا باسم «الصحيفة» و«الكتاب» - في المادة [٤٦] نص يحسد مرجعية الله ورسوله - القرآن والسنة - حاكمية للدولة فيقول:

«... وإنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله...»[1]..

فهذا الدستور - الصحيفة - الكتاب - وهو «اجتهاد بشري» - قد جاء محمداً للنص القرآني - الذي هو «وحي من الله»..

ففي القرآن مبادئ الدستور... والصحيفة هي دستور الدولة، الذي قنن لمقومات الدولة والأمة... ورغم بعد التاريخ، وبساطة الواقع والمحيط، فلقد اكتملت لدولة الإسلام الأولى - «المدنية - الإسلامية» - كل مقومات الدولة بمقاييس العصر والواقع... فكان على رأسها محمد ﷺ المعصوم فيما يبلغ عن الله من «دين»... والذي يسوس «الدولة» بالاجتهاد المحكوم بإطار الشريعة الإلهية... ففي التبليغ عن الله، إنه السمع والطاعة وإسلام الوجه لله، وفي الاجتهاد بشئون سياسة الدولة والعمران، تبرم الأمور بالشورى المحكومة حدود قراراتها بثوابت الدين..

ولقد أشارت المصادر التي رصدت معالم هذه الدولة الإسلامية الأولى، إلى مؤسساتها وعمالاتها وولاياتها... «هيئة المهاجرين الأولين» و«النقباء الاثني عشر»

---

(١) انظر نص الصحيفة في [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص ٥ - ٢ جمعها وحققها الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م

و«مجلس مستعين مجلس شورى» وعمالات وولايات «حجابة» و«سقاية» و«بكتابة» و«ترجمة» و«خاتم» و«إمرة حج» و«تعليم القرآن» و«تعليم القراءة والكتابة» و«تعليم الفقه» و«الإفتاء» و«إمامة الصلاة» و«الأدان» و«مستعرف» و«الشعراء» و«الخطباء» و«أمراء الجند والقتال» و«كتاب الجيش» و«الفرضيون العطاء» و«العرفاء رؤساء الجند» و«ولاة الأقاليم» و«نقابة» و«عصبة» و«عمال الخراج» و«عمال الزكاة والصدقات» و«اصحاب الساحة» و«الحراصون - مقدرون بشهر» و«حرس الحمى» و«الفرضيو المواريث» و«الفرضيو النفقات» و«محتسب» و«اصحاب العسس» و«متولي حرس المدينة» و«العين الجاسوس» و«السجان» و«الملدي» و«مقيم الحدود» و«أمراء الجهاد» و«مستحفظون على المدينة» و«من يستفرغ النفس للعمل» و«اصحاب السلاح» و«اصحاب النوبة» و«أمراء أقسام الجيش الخمسة» و«حرس القائد» و«القائمون على متاع سفر» و«من يحدّون الأعداء» و«من يشرون بالنصر»... إلى آخر عمالات وولايات وظائف هذه الدولة[1]..

لقد أقام «مسلمون» دولة «الإسلام» بحرّ «الشريعة» مدنيا «مرجعيته» «شريعة إلهية» فأقاموا بذلك «الدين» وسموه «الدولة» من وكل ماضي عمروا فعرفت الإنسانية «حضارة» أبدعها بشر، لكنها مصطبغة بصبغة «الإسلام» فكل عمر بها مسلمي، من علوم وآداب وفنون - وكل تطبيقات بها - إنما تنعت بتحقيق السعادة الأخروية، بوسيلة هذا الإبداع في هذه الحياة الدنيا!

وعلى نفس الدرب، وبذات المنهاج استمرت دولة الخلافة الراشدة بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى بتسويغ أولي الأمر الاجتهاد بالشورى بمحكوم مرجعية الدين طاعتهم مشروطة بطاعة الله ورسوله فإن تخلفت طاعتهم لله ورسوله، وحرفوا إطار حاكميته الشريعة، تعطلت وفوراً، فريضة طاعتهم على المحكومين يقررون هم ذلك في إعلان ولايتهم، قبل أن تعتريهم العزلة!

---

[1] انظر في تفصيل ذلك: أبو يعلى الفراء [تحرير الأحكام السلطانية، طبعة مجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة] والطهطاوي [نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز] حيث الرسالة الأخيرة بكاملها دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٧م والكتاني [نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية] جـ ١، ٢ طبعة دار الكتاب العربي - بيروت

فيخطب الصديق أبو بكر رضي الله عنه عقب بيعته فيقول: «وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني! أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم[1]!..

وفي ذلك تجسد للمرجعية الإسلامية في «الدولة» ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ واستمرار الإعمال نص «الصحيفة - الكتاب»: «... وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله...»..

بل إن مكانة كل من «مرجعية الدين» و«اجتهادات البشر» في الدول الإسلامية، وعلاقة كل منهما بالآخر ستجسد في النظام الذي اتبعته هذه الدولة في سن القوانين وتفريعها، بالاجتهاد، من مبادئ الشريعة وقواعدها وأسسها. فالنظام الذي اعتمدته الدولة لتنمية وتطوير قانونها الإسلامي وفقه معاملاتها شاهد على مرجعية «الدين» - «الاجتهاد» ومن ثم شاهد على «إسلامية الاجتهاد البشري في القانون». فعن ميمون بن مهران قال: «كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم: نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى بها.

فإن أعياه خرج فسأل المسلمين..: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى بقضاء؟ فإن أعياه أن يجد فيه سنة في ذلك من رسول الله جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به..»[2]

هكذا كانت مكانة مرجعية الكتاب والسنة للاجتهاد الذي يطور وينمي القانون وبها تحققت إسلامية الفقه - فقه المعاملات - الذي هو «وضع الفقهاء» محكومًا بشريعة الله، وعلى هذا المنوال كان الإبداع في كل مناحي العمران الإسلامي، علومًا وتطبيقات، فتحققت الإسلامية لهذا الإبداع الذي تجسد في هذا العمران.

* * *

(1) النويري [نهاية الأرب في فنون الأدب] جـ٩، ص٤٣-٤٥، طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة.
(2) رواه الدارمي.

وحتى بعد أن خرجت الدولة الإسلامية من طور البساطة الذي كانت عليه شبه الجزيرة العربية وتشعبت بعد الفتوحات على مواريث حضارية بفرس و يهود و يونان وجد المنهاج الإسلامي في سلامة سداد التعبير صراطاً مستقيماً وسعاً فقد أحدث المسلمون عن الحضارات الأخرى ما هو «مشترك إنساني عام» حقائق وقوانين تعلوم بطبيعتها البديهية موضوعية محايدة ثم أخضعوا تطبيقاتها لمقاصد لشريعة وغاياتها من وراء هذه التطبيقات على نحو يجعل البحث فيها و لاستفادة من ثمراتها سعادة دنيوية تتعدى سعادة الآخرة التي هي خير وأبقى فصيرت حضارة الإسلام بفلسفتها هذه العلوم التي هي مشترك إنساني عام..

أما في العلوم الإنسانية، التي هي تدخل في «خصوصيات حضارية»، فقد اكتفى المسلمون بما لديهم من إبداع محكوم بخصوصيتهم الحضارية الإسلامية

لقد أخذوا عن الرومان «تدوين القوانين» ورفضوا «القانون الروماني» لتبعيته الشريعة الإسلامية المتميزة في مرجعيتها و تعابيرها و مقاصدها و غاياتها

وأخذوا عن فرس كثيراً من التراتيب الإدارية و الاقتصادية، بعد أن أخضعوها بفلسفة الإسلام في الإدارة والاقتصاد ثم رفضوا مذهب فرس، وشنوا عليهم حرباً شعواء سجلتها مصادر التراث في علم «الملل والنحل»..

وأخذوا عن الهند «الصفر» و «الحساب» في ذات الوقت الذي رفضوا فيه فلسفتها

وحتى ترجماتهم لفلسفة اليونانية فيها ما تكن تتبناه، كفلسفة بالمعنى الفلسفي هي عندهم ـ وقد كانت «سلاحاً يونانياً عقلانياً» لمواجهة خطر الأكبر، يومئذ، وهو تفكر «النصوصي ـ النصي العرفاني» الذي نصبته الأفلاطونية اليونانية [1]؟!

* * *

(1) تم تفصيل هذه الخلاصة الهامة بكتابنا [التحرر الفكري.. وهم أم حقيقة؟] ص٢٠٧ ـ ٢٤٨ ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م

بل إن هذه الإسلامية لساسات تعمر ثم تطوى صفحتها ـ كما توهم بعض ـ عندما تراجعت عن بعض ميادينها، بعد الانقلاب الأموي الذي أحل نظام «ملك العضوض» محل فلسفة الحكم الشوري. صحيح أن ثغرة كبرى قد حدثت في «إسلامية علاقة الحاكم بالمحكوم»، وفي «إسلامية خضوع الناس في الشورى والأمور» فتراجعت الشورى عن مكانتها في علاقة الأمة بولاتها. وتراجع البعد الاجتماعي عن مكانته في قضايا الشورى والأمور. لكن البناء لم تعم، والصلاة لم تبطل، كما يحسب الذين يرون تاريخنا بعيون «الاستشراق»؟!..

لقد رسم معاوية بن أبي سفيان بعلاقة «البيعة» ـ كسلطة تنفيذية ـ بـ«الأمة» قبولاً خصه في عبارته التي تقول: «إن جمع الناس أستشهم ما خلا سيف وبين أمرين»!؟

فتصرف الحكام للاستبداد بالسلطان، وحرسوه بالسيف!..

وتصرف علماء، ومعهم الأمة، بسعة خصبة لمصطلحة بصبغة الإسلام

فولاة قد تفتوحت، وعلماء نشروا الإسلام في البلاد التي فتحوها

وولاة حرسوا مناصبهم بالسيوف، وعلماء أقاموا مدارس الحرية التي أثمرت إبداعاً لا مثيل له في علمه ومذاهبه، والكلام ومدارسه، والفلسفة وتياراتها والسياسة وفرقها، والتعددية، بأنيها، بمثلها وبحثها، والتغيرات لقومية بمعانيها وخصوصياتها، وفي القوى والآداب، وفي الانفتاح على مختلف الحضارات

لقد أبدعت «الأمة» خلف علمائها وبواسطة مؤسساتها الأهلية هذه الحضارة التي أذهلت الدنيا، والتي تتلمذت عليها الدنيا، وصبغتها بصبغة الإسلام. وتم كل ذلك في ظل الثغرات التي انفتحت في علاقة الرعية بالرعاة. لأن هذه الثغرات قد وقفت عند حدود السلطة التنفيذية، التي لم تكن مساحتها على نحو ما هي عليه اليوم في الدول الحديثة والمعاصرة. ويكفي أن نعلم أن أعقد اختصاصات دولة اليوم.. من علم وتعليم. وصحة. وفنون وآداب واقتصاد. بل وجهاد إلخ ـ إنما كانت تنهض به «الأمة» بواسطة المؤسسات الأهلية ـ وفي مقدمتها «الأوقاف»... الأمر الذي أبقى الانحراف محصوراً في نطاق.. فلم تعم البلوى. ولم يطبق الظلام على تاريخ الإسلام والمسلمين.. بل لقد أبدعت الأمة «حضارة ـ إسلامية»، جعلتها «العالم

الأول» على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون. ومكنتها من هزيمة الغزاة الذين لم يعرفوا مرارة الهزيمة خارج ديار الإسلام.

تلك هي قصة علاقة «الدولة» بـ «الدين» في خصوصية الإسلام

أمة لا يتحقق إيمانها الديني إلا إذا أطاعت الله والرسول وأولو أمرها، لابد وأن يكونوا منها أي مؤمنين مثلها، بطاعتهم لله والرسول والحاكمية الإلهية هي المرجعية عند التنازع.

فإسلامية كل سياسات العمران البشري ومنها سياسة الدولة ـ هي شرط تحقق إيمان الرعية والرعاة بالله واليوم الآخر

﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (٥٩)﴾

تلك هي «المدهشة الإسلامية» التي تجسدت في «الحضارة الإسلامية»

* * *

متى؟ وكيف حَدَث الاختراق؟؟

وكما ارتبطت سيادة حاكمية الشريعة الإسلامية، وإسلامية العمران ـ بما فيه السياسة ـ بالخلق والإبداع والازدهار لحضارة الإسلام، كذلك ارتبط تراجع هذه الحاكمية والإسلامية بدخول حضارتنا الإسلامية طور الجمود والتقليد ودنو الإبداع. ولقد حدث ذلك، أول ما حدث، في ظل حقبة الحكم المملوكي ـ العثماني التي تعسكرت فيها الدولة، فلما طال بها العهد تعسكر كثير من دوائر العمران.

إن ظاهرة التخلف والتقدم في تاريخنا الحضارة، والعلاقة بين كلٍّ منهما وبين حاكمية الدين وإسلامية العمران، هي على النقيض من مثيلتها في الحضارة الغربية، بشكل مطلق وأكيد. فسيادة اللاهوت في الغرب قد اقترن بالتخلف... وتراجع اللاهوت قد أثمر النهضة.. بينما كان تقدمنا وازدهارنا ثمرة لحاكمية الشريعة، فلما تراجعت دخلت حضارتنا عصر التخلف والركاكة والجمود. ولذلك فإن مأساة الفكر العلماني في المجتمعات الإسلامية، نابعة من أنه ينظر إلى هذه الظاهرة في تطورنا الحضاري بذات المناهج والمعايير التي سادت ميادين النظر إليها في تطور الحضارة الغربية..

إن الغرب ـ وهذه حقيقة يجب أن يصحو على هولها الدارسون لتطوره الحضاري ـ لم يشهد حقبة للحضارة المسيحية الحقة؟!. فالمسيحية عندما تدينت بها الدولة الرومانية، قد طُوعت للطابع الخاص بالحضارة الإغريقية ـ الرومانية، وعدت مجرد قسمة هامشية في تلك الحضارة، بل لقد أخرجت عن أخص خصائصها، خاصية: الصوفية المسالمة، والسلام المتصوف!..

وبعبارة الإمام المعتزلي قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد الهمداني [٤١٥هـ ـ ١٠٢٤م] فإن النصرانية عندما دخلت روما، لم تتنصر روما، ولكن النصرانية هي التي تَرَوَّمت؟!.

وحتى عندما حكمت الكنيسة المسيحية أوروبا ـ بشكل غير مباشر ـ بالقبضة الذين حكموا بالحق الإلهي ـ أو بشكل مباشر ـ بالبابوات ـ فإن الذي شهدته أوروبا لم يكن حضارة مسيحية؛ لأنه لم يكن «حضارة» أصلاً؟!.. فالذي قام يومئذ كان تخلفاً وتراجعاً عن «الحضارة»، ساد فيه ما اتفق الجميع على تسميته بعصور الظلمات!.

أما الحضارة الغربية والنهضة الأوروبية ـ الحديثة والمعاصرة ـ فهي ثمرة للثورة على المسيحية وليست، من ثم، حضارة مسيحية.. فالمسيحية لم تثمر حضارة أوروبية.. والحضارة الأوروبية قد جاءت ثمرة للعلمانية والفكر الوضعي، المؤسس على أنقاض حاكمية اللاهوت المسيحي؟!..

وعلى العكس من ذلك تماماً كانت مسيرة حضارتنا الإسلامية.. فهي ـ مع الأمة والدولة ـ قد خرجت من بين دفتي القرآن الكريم، بمعنى أن البلاغ القرآني والبيان النبوي ـ القرآن والسنة ـ قد مثلا «موضوع» العلوم الشرعية في حضارتنا الإسلامية، كما مثلا «صبغة».. و«فلسفة» كلٍّ من العلوم الإنسانية والطبيعية. فالعلم الشرعي والتمدن المدني قد أتيا كلاهما كثمرات لحاكمية الشريعة، التي أثمرت إسلامية العمران في حضارة الإسلام..

وكما ارتبط التحضر، والتقدم في العمران بحاكمية الشريعة وإسلامية العمران، كذلك ارتبط التراجع الحضاري بالاختراق الذي حدث لسيادة هذه الحاكمية على شئون العمران..

ولقد بدأ هذا الاختراق جزئياً، ومحدود النطاق.

فمنذ العصر المملوكي عرفت علاقة الحكم بالمحكوم جوراً وظلماً وانحرافات كثيرة ـ لكن لم تشهد دول الأمويين أو العباسيين أية مزاحمة من أي قانون وضعي، أو حتى بشريعة إسلامية، ولفقه معاملات استبعد منها، ومحكوم عقديها ومناهجها

فمنذ حكم المماليك ـ وهم دون أصول شرعية ـ حدث أن استعاروا ـ لأول مرة في تاريخ الحضارة الإسلامية ـ قانوناً غير إسلامي، جاءوا به غير خاضع لشريعة الإسلامية، وفي دائرة محدوده هي دائرة «قضاء العسكر» ـ بصفة خاصة ـ والجيش.

و«القوانين السلطانية» مؤسسات سنعرفه في ذلك التاريخ باسم حكومة الشريعة والإسلامية العمرانية في قصر الأمة، ومؤسساتها وسائر مناحي حياتها.

تلك كانت بداية الاختراق لحاكمية الشريعة الإسلامية في تاريخ الحضارة عندما جعل المماليك «السياسة» الحكيمة ابن [٦٢٤ـ٦٥٢هـ ١١٦٧ـ١٢٢٧م]ـ وهي مجموعة قوانين تحتفظ فيها الوثنية المستحبة للإسلام ـ قانوناً لقصر العسكر والقوانين السلطانية وبمرور الوقت، حرف العامة نطق كلمة «ياسة» إلى «سياسة» فأصبح في واقع «سياسة غير شرعية»، هي قصر العسكر والسلاطين، و«سياسة شرعية»، مثل حاكمية الشريعة الإسلامية على الأمة ومؤسسات العمران فيها..

كانت تلك هي بوادر الاختراق الخطير بوضعي حاكمية شريعة الإسلامية، والإسلامية عمرانية وكان هذا هو نطاق الاختراق، الذي تحدث عنه المؤرخ المصري في ذلك العصر، تقي الدين المقريزي [٧٦٩ـ٨٤٥هـ ١٣٦٥ ١٤٤١م] فيقول عند حديثه عن مضمون مصطلح «السياسة»:

«علم أن الناس في رمضان، بل وعند عهد الدولة التركية [المملوكية]ـ بديار مصر والشام، يريدون أن الأحكام على قسمين.

حكم الشرع..

وحكم السياسة

فالشريعة هي ما شرع الله ـ تعالى ـ من الدين وأمر به، كالصلاة والحج وسائر أعمال البر.

والسياسة هي الخروج بالموضوع لرعاية الأدب والمصالح والنظم الأخرى.

والسياسة نوعان سياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الأحكام الشرعية.. وسياسة ظالمة فالشريعة تحرمها.

وليس من شك أهل مصر في شيء من هذا، وإنما هي كلمة «مُعَرَّبة»، أصلها «ياسة»، فحرفها أهل مصر، وزادوا عليها سيناً فقالوا «سياسة»، وأدخلوا عليها الألف واللام. فمن لا علم عنده أنها كلمة عربية ومن الأمر فيها إلا ما سمعت بذلك

وسمع الآن كيف نشأت هذه الكلمة التي تنشرت بمصر والشام» ابن الحكيم ابن

قرر قواعد وعقوبات أشبه في كتاب سماه «ياسة» ومن الناس من يسميه «يسو». والأصل في اسمه «ياسة» جعله شريعة لقومه فسموه كثيرا أولا مسلمين حكم الفرات فسمع كثيرون وقنع كثير في بلاد مشرق وشمال وبلاد لقبجاق، وأسرو كثيراً منهم وبعوهم، تفشو في الأقطار، وشرى اسمه اصبح نحو الناس أنوب جماعة منهم سماهم بحرية، ومنهم من سمك دير مصر، وأوبهم المعز أيبك ـ [٦٥٦هـ ١٢٥٨م]

وكان من أمر ملوك التتار الإسلام، والتقوا القرآن، وعرفوا أحكام السنة المحمدية فجمعوا . بين الحق والباطل، وضموا الجيد إلى الرديء، وفوضوا القاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام، وجعلوا إليه النظر في الأقضية الشرعية . واحتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيز خان، والاقتداء بحكم «السياسة» فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم . على مقتضى الياسة، وجعلوا إليه، مع ذلك، النظر في قضايا الدواوين «السلطانية»

هكذا بدأ أول اختراق من «القانون الوضعي» غير الإسلامي، لحاكمية الشريعة الإسلامية، في تاريخ تطور الحضارة . عندما ارتدوج القضاء القضاء بالعسكر والدواوين السلطانية ـ مؤسسات السلطة وقضاء للأمة القانون الأول «الوضعي» الذي حلت الشريعة، وفقه معاملاتها هي قانون الأمة ومؤسساتها

ولقد كان نطاق هذا الاختراق محدوداً بحدود «العسكر» والمؤسسات الخاصة بالسلطان؛ لأن أغلب ما يندرج الآن تحت مصطلح «القانون ومؤسساته»، كان، يومئذ، «أهليًا»، تقوم عليه مؤسسات أهلية، مثل الأوقاف الأهلية والخيرية، التي كانت تضم معظم ثروة الأمة وتُدر قطاعاتها في ذلك التاريخ!

والذي يهمنا بعد التذكير به، وبعده التأكيد على دلالته . هو قدرة هذه المؤسسات الأهلية الاختراق بعصور تراجع الحضارة، التي بدأت بعسكرة الدولة، ثم تجتمع الأمة وتقفت ـ بعربة أهلها عن لسان الإسلام ـ العربية ـ وعن روح الحضارة عند شكل الدولة . وعند «القوة» التي استدعت مقاومة الأحفاد الخارجية على حساب مضمون الدين، والإبداع الحضاري الذي يجدد ويحقق ويضيف[٢]

---

(١) [الخطط] جـ١ ص٦٠، ٦١، ٦٣ طبعة دار التحرير القاهرة

(٢) انظر في تفصيل هذا التراجع الحضاري ومظاهره كتابنا [الظاهرة الإسلامية] ص ٨ ـ ٣٨ طبعة القاهرة سنة ١٤٠١هـ ١٩٩٠م

وإذا كانت الدولة العثمانية قد مثلت التجديد بشباب العسكرية في الدولة الإسلامية الجامعة، فإنها كانت الاستمرار للحقبة المملوكية فيما يتعلق بعوامل ومظاهر التراجع الحضاري. لقد رممت جدار القوة العسكرية، فأجرت الاجتياح الغربي بعدة قرون، بل ونقلت المواجهة إلى أرض العدو. لكنها لم تمثل النهضة والتجديد الحضاري الذي يعود بخط بيان التحضر إلى الصعود، الأمر الذي فتح في سور مقاومتها للغرب العديد من الثغرات عندما ضعف سلاحها الوحيد: القوة العسكرية؟!

* * *

فلما جاء الغرب إلى بلادنا، في غزوته الاستعمارية الحديثة، التي بدأت غزو الفلك بحملة نوبارت، [١٧٦٩ - ١٨٢١م] على مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م] بعد أن التف حول عالم الإسلام، بما سمي بالكشوف الجغرافية؟! كان الغرب متميزاً عن غرب الغزوة الصليبية [٤٨٩ - ٦٩٠هـ ١٠٩٦ - ١٢٩١م]. لقد جاء هذه المرة بـ «الفكر» مع «المدفع» وبـ «البعثة العلمية» مع «الجيش» وبـ «الصحيفة» و«المطبعة» مع «النهب الاقتصادي». جاء بقوة الثورة الصناعية، والطابع العلماني لفكر عصر نهضته وإحيائه وتنويره. فبدأت مرحلة ثانية لقصة إسلامية عمرانيا وحاكمية شريعتنا مع الاختراق. فبعد بواكير الاختراق، المحدود النطاق، الذي مثلته «ياسة» جنكيز خان»، جاءت مرحلة الاختراق التي مثلتها نظريات الوضعية الغربية، بمدارسها المختلفة، والتي مثلها القانون الوضعي، ذو الأصول والفلسفة الغربية.. وهو اختراق لم تقف حدوده عند جيوش الاحتلال ومؤسسات حكمه، وإنما ذهب ليغير «الواقع واقع الأمة.. والدولة»، وليغير «القانون» الذي يحكم هذا الواقع.. ولقد عدا نطاق «الدولة» ومدى تأثيرها، في ظل هذا الاختراق، أوسع - بما لا يقارن - عن نظيره في «دولة» المماليك.. الأمر الذي جعل تأثير الاختراق، الذي تمارسه «الدولة» - التي أصبحت تحت هيمنة الأجنبي - كبيراً وواسعاً وخطيراً؟!

لقد بدأ الغرب ينشر في بلادنا العثمانية، التي لا تقف فقط عند حدود فصل «الدين» عن «الدولة»، وإنما تذهب إلى فصل «الدين» عن «العمران»، بكل معارفه ومؤسساته؟! إما لأن هذه هي حقيقتها، نفي إسلامية العمران كله - وإما لأن نطاق «الدولة الحديثة» قد امتد إلى الكثير من ميادين هذا العمران!..

وقد عرفت لغتنا العربية أول ترجمة مصطنع «علمانية» في معجم عربي فرنسي، كان أثرٌ من آثار حملة نابليون الفرنسية على مصر، فواضعه ويس بقطر مصري كان من تلامذة رفاعة الطهطاوي الذين رحلوا إلى فرنسا مع جيش الحملة الفرنسية لتلقيهم، ودرَّس هناك للبعثة المصرية، وأصدر معجمه هذا سنة ١٨٢٨م، وفيه ترجم الكلمة الفرنسية Laïque، «علماني» من «علَّم» بمعنى «علم»، بالعبارة «لديني» مقابلة «للديني»، بمعنى عن مذهب موضعة لعربية تدل على تميم «ثنائية التناقض» بين «ديني» وبين «غير ديني»[1]، ثم استخدم مصطنع «علمانية» في ترجمة كلمة الإنجليزية Secularism

وعندما تخلف المغرب ـ على ما بين دوله من تفاوت ـ لإخفاق مشروع نهضته الذي قاده محمد علي باشا الكبير [١١٨٤ ـ ١٢٦٥هـ/ ١٧٧٠ ـ ١٨٤٩م] في العقد الخامس من القرن الميلادي التاسع عشر، ثم راوحت الخطوات الأحيائية لمصر، بعد فتح قناة السويس [١٢٨٦هـ/١٨٦٩م] بدأت مع ضعف الدولة المصرية والدولة العثمانية بوكر احتراق القانون الوضعي الغربي ومترجمه بالقانون الإسلامي في «المحاكم المختلطة»، التي كان يقضي فيها الأجنبي بالقانون الأجنبي في المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبيًّا، وفي «المحاكم القنصلية» التي رتبت بالقضاء في منازعات بين التجار الشرقيين والتجار الأوروبيين، ثم حدث وقامت «المحاكم المختلطة»، التي يقضي فيها قضاة أجانب، بقانون فرنسي، ولغة فرنسية، في المنازعات التي يكون الأجانب أطرافًا فيها [١٢٩٢هـ/١٨٧٥م]

هكذا بدأ الاحتراق الغربي بقضاء وقانون، ومع زيادة النفوذ الأجنبي، وتزايد أعداد المدينين بالأجنبي «المحمية» الغربية، أخرج هذا النفوذ الغربي قطاعًا من المعيشين على أرض مصر من تحت حاكمية «نظم الأهلية القضائية والإدارية»[2]، فأنشأ إسماعيل سعيد [١٢٣٧ ـ ١٢٧٩هـ/١٨٢٢ ـ ١٨٦٣م] «مجلس تجار» مختلط من المصريين والأجانب، في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢هـ/١٨ إبريل سنة ١٨٥٥م[3]، ثم «مجلس

---

(١) د. سعيد إسماعيل محمد فرج [علماني وعلمانية. تأصيل معجمي] مجلة [نور] عدد ٢ ص ٠١ ـ ١١٠ سنة ١٩٨٦م

(٢) عبدالرحمن الرافعي [عصر إسماعيل] جـ١ ص ٢٠٥، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨م

(٣) أمين سامي باشا [تقويم النيل] مجلد أول من جزء ثالث ص ٦٠، طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦م

قومسيون مصر» ـ أعضيته أجنبية؟! [١٢٧٧هـ ١٨٦١م][1] ثم جاءت «المحاكم مختلطة» توحد قوضى هذا الاختراق [١٢٩٢ هـ ١٨٧٥ م][2]

وفي مواجهة هذا الكم الهائل لاختراق قضائنا وطني وتشريعاتنا الإسلامية قامت معارضة بها ورفيع ودلالاتها فأبرز مفكري ذلك العصر ـ رفاعة الطهطاوي [١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م] ـ بدأ على حصر وخطأ سرت القانون الأجنبي يحل محل شريعة الإسلامية في «المحاكم التجارية المختلطة» ويذكر بصلاحية شريعة الإسلامية ووفائها ـ بعد تقنينها ـ لكل الأحياء حتى ويدعو وهو الذي مثل عن الشرق على الغرب إلى التمييز في علوم الغرب بين العلوم التطبيقية العلوم الإنسانية وبين العلوم الفلسفية والإنسانية، المجموعة الطرح والبدع والضلالات ينبه الطهطاوي على هذه الحقائق، يعلم قومه ضرورة التمييز، في الانفتاح على الغرب، بين «خصوصيات حضارية» وبين «مشترك إنساني عام»، مؤكداً على أن القانون الإسلامي هو من أبرز الخصوصيات التي تتميز بها الحضارة الإسلامية فكتب قائلاً «إن المحاكم تجار الغرب ومعاملتهم مع أهل الشرق تعلمت بوعي هؤلاء المشرقة وحدث فيهم ورع حركة التجارية، وترتب على ذلك نوع انتظام، حيث ترتب الأمر في هذه الإسلامية محاكم تجارية مختلطة لفصل المدعاوى والمرافعات بين الأهالي والأجانب بقوانين في الغالب أوروبية، مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة، ومن هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمور المستيقظين.. ولكل مجتهد نصيب. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل الدافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابًا مستوعبة للأحكام التجارية، كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك.. إذ بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية. لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع..»[3].

---

(١) [عصر إسماعيل] جـ١ ص٤٧، ٤٨.

(٢) انظر تفصيل هذا الاختراق في كتاب [علم القانون ومصادره الحديثة] ص١٤٤ ـ ١٤٨ طبعة جامعة القاهرة ١٩٨٦م.

ثم توجه بتخطيطاته إلى حصن الشريعة عند مدخل الأزهر الشريف، فهدمه تمامًا ليهوس أخر رمم صدره الجنوبي، الذي حمى العلوم الكونية عن الغرب مع الاحتفاظ بالعلوم الشرعية واللسانية [فقط]، معلقًا الأمل على الأزهر [1].

وإن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط - بعد ولي الأمر - بهذه العصابة - [أهل الأزهر] - التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة ورفع أعلام الشريعة المنيفة، معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقديم الوطنية وإن هذه العلوم الحكمية العصرية، التي يظهر الآن أنها أجنبية، هي علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة! . . .»[1].

كتب المنهلوي ذلك في ستينات القرن التاسع عشر، التي شهدت بزوغ نجوم الإحياء العصري، التي وشرع في نفس عام فتح قناة السويس [١٢٨١هـ/١٨٦٩م] كتابه [مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية]

وكان قد سبق له، عند مطلع عشرينات القرن التاسع عشر، أن أذاع منهج وضعيه مفكر غربي، تبنى لا تعصبًا، بل عن اقتناع وتفتح تعصبي في نفس معرفته، فتحقق عن موقع المدى وحدوده، مهمة مصدر «شرع» و«يوحي» و«لأذنه سمعه» وهي مناهج التي أثمرت «المعرفة كفرة» بدلالة «المعرفة الإسلامية لؤمة» . وأقامت «عمرانًا مدنيًا» لا إسلاميًا .

كان قد سبق المنهلوي، منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، أن كتب في حديثه عن "باريس" متقدمة في «العلوم المدنية» ومتأصلة في «العلوم الشرعية واللسانية» يقول:

أبو حد مثل باريس دار ... شموس العلم فيها لا تغيب

وليل الكفر ليس له صباح ... أما هذا، وحقكم، عجيب!

فهذه المدينة، كدقي مثل فرنسا وبلاد الإفرنج عمومًا مشحونة بكثير من نجوم العلوم والصنائع والفضائل، وفي كتب من حكم بلاد الكفر ودين العلوم الشرعية

---

[1] [الأعمال الكاملة] ج ص٥٤٤، ٣٦٩، ٣١٠، ٣٣٠، ٣٤ . . . تحقيق د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م

إن أكبر أهل هذه المدينة [illegible] من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب.. وبذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية».

ثم يمضي الطهطاوي، في نقده ورفضه للوضعية الغربية، فيقدم الدليل الإسلامي في المعرفة، ذلك الذي يقيمها على العقل والنقل [illegible] على الطبيعة والشرع فيقول: «وإن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع [illegible] والتكاليف الشرعية والسياسية، التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية من الموانع والشبهات؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه».

فلا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسيناً وتقبيحاً، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود، بتعدي الحدود. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقل المجردة.

ومعلوم أن الشرع الشريف لا يخطر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي يخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة [illegible] فالذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع. ومرجعها الكتاب العزيز. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان، والعقول، والأنساب، والأموال. وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به التعرض، كالبيع، والإجارة، والزواج، وأصول أحكامها. فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى..»[1].

فمدار نظام العالم، وعمرانه، مؤسس على «الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه [illegible] العمران الإسلامي مؤسس على كتابي الله «الوحي - المقروء» و«الكون - المنظور» وليس فقط على ما يحسنه العقل من [illegible]

(١) المصدر السابق جـ٢ ص١٥٩، ١٦٠، ٧٩، ٣٢، ٤٧٧، ٣٨، ٣٨٧

المادي، كما تحسب «النفوس القاصرة» التي لا تعترف إلا «بطرق العقل المجردة» والذين يقولون بتدين القانون في بلادهم، ثم جاءوا بهذا القانون الوضعي ليزاحم شريعتنا الإسلامية في مؤسسات الحقوق ودوائر القضاء!.

لكن اختراق القانون العلماني الغربي لمنظومتنا القانونية ومؤسساتنا القضائية لم يقف عند الحدود التي شهدتها حياة الطهطاوي - حدود «مجالس التجار» و«القضاء القنصلي» - فجاءت «المحاكم المختلطة» [١٢٩٢هـ ١٨٧٥م] لتقرر هذا الاختراق وتمثل - على حد وصف أحد قضاتها الهولنديين ڤان بملن Van Bemmelen - «ركنًا قويًا من أركان السيطرة الأوروبية على مصر»[1] كما سبق ومثل «القضاء القنصلي» - على حد وصفه أيضًا - «لاعتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء»[1].

ثم جاءت الطامة الكبرى، التي عممت بلوى هذا الاختراق العلماني، باحتلال إنجلترا لمصر [١٢٩٩هـ ١٨٨٢م].

ففي المدة من ٢ مايو حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣م عمم القانون العلماني الغربي في «القانون المدني» و«التجاري» و«التجاري البحري» و«المرافعات» لسائر القضاء الأهلي المصري، بعد أن كان وقفًا على منازعات «المحاكم المختلطة» وحدها[1] وحدث ذات الشيء مع بعض التعديلات، في «قانون العقوبات» و«تحقيق الجنايات».

وكثمرة لهذه العلمنة التي حدثت «للقانون» تعلمنت - في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣م - دوائر المحاكم المصرية - فبعد أن كانت دوائر المحاكم تعين في كل دائرة منها اثنان من علماء الشرع الإسلامي، أحدهما حنفي والآخر شافعي، عين في كل محكمة أهلية - بدلاً من علماء الشرع - قاض أجنبي، كحد أدنى، وعين في محكمة الاستئناف أربعة من القضاة الأجانب[2]!.

هكذا عمت بلوى الاختراق العلماني لشريعتنا وقضائنا.

---

(١) [عصر إسماعيل] جـ٢ ص٢٤٧، ٢٤٣

(٢) محمد مختار باشا المصري [التوفيقات الإلهامية] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٨٠م. والرافعي [عصر إسماعيل] جـ٢ ص٢٤٠، رمضان، السودان في أوائل عهد الاحتلال] ص٦٥ - ٦٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م

ولد كان هذا الاختراق العلمي، الذي فرضته أنساقه مباشرة بالاحتلال الأجنبي، قد وجد الرصيد والمأييد، فقط من سدنة الاحتلال، بين كتبة، في خدمتهم، مجموعة من مثقفين المؤرخة، بهارين إلى مصر من ولايات عثمانية مختلفة، والذين كونوا «مدرسة [المقطم]» «الصحفية ، و«فكرية»ـ من أمثال: يعقوب صروف [١٨٥٢ ـ ١٩٢١م] وشـــهيب مكاريوس [١٨٥٣ ـ ١٩٠٩م]ـ وبعض مصـــريين مكرهين بالإسلام مثل سلامه موسى [٨٨٨ ـ ٩٥٨] أو مسيحيين مصطنع بعضهم عربي ـ وبعضهم مرجعون، في مرحلة تضخمهم الفكري من هذا الانتماء، إلى أمة ـ تمثله في عنصريته وساسيته وفكريته ـ قد وقفت موقف الرفض والمقاومة من الاختراق..

● فقاومه إلى جانب محمد قدري باشا [١٢٣١ ـ ١٣٠٦هـ/ ١٨٢١ ـ ١٨٨٨م] من سيهم في تقنين الفقه الحنفي بقانون وضعي عصري" أسماه بعضهم تعكف على تدريس الفقه المذهب الحنفي، فسخر قلمه كتبه.

١ ـ [مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان] في معاملات شرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ملائمة لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية..

٢ ـ [تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقا لمذهب أبي حنيفة].

٣ ـ و [قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف]

٤ ـ و [الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية]

● مـ الاستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فإنه هو الذي تصدى، بالتجديد لتقديم الدين الإسلامي بهذه العصرية العربية، التي قدمت بلاغا في ركاب الحملة

فهو يرفض خطاب الغربي الوضعي في جوهره من الأساس ويقترح بديلا سهو والتصوير العربي في كشف مواطن العجز والقصور إن الإسلام هو طريق المستقبل والنهوض؛ لأنه كافل لتحقيق السعادة من أبوابها الطبيعية، ولأنه الفكرية المناسبة لاعتقاد الأمة، لدعوتها إليه، والتعجيل بشروعه في نهضة أيسر من دعوتها إلى

مشروع وضعي لا علاقة له بمعتقدها، وغريب عن هويتها، ومن ثم فإن قدرة الخيار الإسلامي على تحريك الأمة إلى النهضة لا تعادلها قدرة أي مشروع وضعي آخر. فلم العدول عن الإسلام، سبيلاً للإصلاح، إلى غيره من خيارات النماذج الوضعية للتقدم والنهوض؟!. «إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء شيء جديد، ليس عنده من مواده شيء»، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا يدرى لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟! .»

إنه يرفض - في سبيل النهوض - كل الخيارات الوضعية، رافعا شعار: «الإسلام هو الطريق»

ثم يطمئن الذين يخشون على الأمة من الخيار الإسلامي في نهضتها أن يتحول إلى ثيوقراطية وحكم كهنوتي، على نحو ما في حياة المسيحية في أوروبا في عهد حكم رجال الكهنوت المسيحي. ويعلل لاستبعاد أن يقع هؤلاء الخائفون، كاشفاً لهم عن الطبيعة المتميزة للإسلام في هذه القضية. فقضية «الطبيعة المتميزة» في الدولة الإسلامية هي «الدولة المدنية»، بوصفها نكيضاً لأن الإسلام يرفضها، ويرى فيها حرباً لا هوادة فيها. وهي - بهذا المعنى - تعني «إسلامية» لا لأن الإسلام «دين»، «دولة» بل منهج كامل وشامل لا سلامة المجتمع

«إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا. . فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير عن الشر . وهي سلطة خولها الله لكل المسلمين، أدناهم وأعلاهم . والأمة هي التي تولي الحاكم. . وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه. ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة، عند المسلمين، بما يسميه الأفرنج «ثيوكراتيك»، أي سلطان إلهي. فليس

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٣١

للخليفة ـ بل ولا للقاضي، أو المفتي، أو شيخ الإسلام ـ أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدّرها الشرع الإسلامي. فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه.. بل إن فكرة السلطة الدينية، والإتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجل أصول الإسلام؟!..»

«كل سلطة مدنية سلطة تكميلية وحكم بالحق لا هي بسلطة صفة بعضها ـ لا يعني بأي إسلامية حسنة وبدونه فقدوه الإسلام «المدنية» و«الإسلامية» في ذات الوقت. وذلك لأن الإسلام: دين وشرع، فهو قد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً. ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود، وتنفيذ حكم القاضي بالحق، وصون نظام الجماعة. والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله، ويأخذ على يده في عمله.. فكان الإسلام: كمالاً للشخص.. وألفة في البيت.. ونظاماً للملك..»[1]

«والإسلام مسهج شامل لكل مناحي العمران.. عمران الإنسان الفرد ـ فهو فيه «كمال الشخص».. وعمران الأسرة، التي هي نواة الأساسية للاجتماع البشري ـ فهو فيه «ألفة في البيت».. وعمران سائر نظم الاجتماع ـ فهو فيه «النظام للملك»..»

«وقد كان هذا هو موقف سيد قطب من الإخوان، والاجتهاد الذي اجتهد فيه الإخوان المصري بعربي في قضيتهم حتى في كتاب معركة الإسلام والرأسمالية الذي ألفه وهو موقف رفض وممانعة، لأنه لا يقف عند حدود الرفض والممانعة، وإنما يجتهد لصناعة مفاهيم مشروع بديل للمستقبل والمجتمع. وإن موقف سيد قطب الفكري والحضاري، كان أكثر شدة في رفضه لهذا الإخوان المصري.. لأن سيد قطب قد رفض المغرب جملة وتفصيلاً.. صحيح أنه قد عجز ـ بسبب تقليديته عن تقديم البديل القادر على منافسة مشروع المغرب الحضاري. لكنه، في رفضه الإخوان المغربي، ولعلمنته المقولات والسياسة والدولة كان أكثر شدة وأصلب عوداً من كثير من التيارات الأخرى؟!..

---

(١) المصدر السابق، جـ٣ ص٢٣٣، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٥

(٢) المصدر السابق، جـ٣ ص٢٨٧، ٢٢٦

هكذا رفضت الأمة الاختراق العلماني العربي ولم يقف معه إلا تيار [المقطم] و[المقتطف] وهو تيار تصعب حسابه من «الأمة» فلقد مثل - مع امتداداته لدى سلامة موسى، ثم لويس عوض [١٩١٥ - ١٩٨٩ م] - نبوءاً شاذاً، نظرت إليه الأمة باعتباره «مشروعاً للحياة الحضارية» أكثر من كونه «مشروعاً للنهوض الحضاري»؟!..

* * *

علمنة الإسلام من الداخل؟!

وإذا كنا قد أشرنا إلى مواقف تيارات: «الإحياء والتجديد» [illegible] و«[illegible]» [illegible] من هذا الاختراق [illegible] الإسلام [illegible] السياسة والدولة والعمران.. فإن صورة خارطة الحياة الفكرية لا تكتمل إلا إذا نحن [illegible] [illegible] الإسلامي، لا سوءية وعداء [illegible] [illegible] مؤثراً في حياة [illegible] بالعرب وعلمانيته.. [illegible] خصوصية النموذج الإسلامي في إسلامية [illegible]

[illegible] [١٣٠٥ - ١٣٨٦هـ/ ١٨٨٧ - ١٩٦٦م] [illegible] وأصول الحكم] - الذي صدر سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م - «النموذج» و«[illegible]» [illegible] الإسلام [illegible] الإسلامي عن حضارة [illegible]

على أن كتاب الشيخ علي عبدالرازق، قد ذهب أبعد مما ذهب إليه الذين نشروا بعلمانية العرب سبيلاً للتقدم الذي يتجنب مخاطر الكهانة والدولة الدينية. بالمعنى العربي - لقد ذهب فادعى دعوى غير مسبوقة من أحد ممن درس الإسلام وتاريخه الحضاري، مسلماً كان هذا الدارس أو غير مسلم. لقد ادعى علمانية الإسلام، بمعنى انقطاع الصلة بينه وبين السياسة والدولة والعمران الاجتماعي. لقد أنكر إقامة

الرسول ﷺ «دولة» ـ وتلك دعوى انفرد بها الرجل على مر تاريخ الدراسات التي كتبت عن الإسلام؟!. وزعم أن الإسلام لا ينقص منه شيء إذا اختار أهله أي نظام من نظم الحكم، حتى ولو كان اللادينية؟! وأن الإسلام ليس إلا رسالة دينية خالصة كالديانات التي سبقته. ونبيه ورسوله، محمد ﷺ كذلك، لم يكن إلا رسول دعوة دينية خالصة، كالخاتمين قبله من الرسل.. فلا علاقة بين السياسة وبين الإسلام؟!.. وبعبارته، التي لا تحتمل لبسًا ولا تأويلاً.. «إن محمدًا ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين. غير مشوبة بشيء من الحكم.. وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.

هيهات هيهات، لم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء.. لم يكن هناك ترتيب حكومي، ولم يكن ثمة ولاة ولا قضاة ولا ديوان.. إلخ.. كانت زعامة دينية.. وما بعدها بين السياسة والدين..»[1]!..

وحول هذه الدعوى غير المسبوقة دارت معركة فكرية، امتدت من مصر إلى كل بقاع دار الإسلام، تكشف عن مدى تغلغل العلمانية في البلاد من الاختراق الغربي الصليبي الإسلامة السياسية والدولة والحضارة في النموذج الإسلامي

ولقد كان من المهم الاختصاص الإضاءة في الحديث عن هذه المعركة الفكرية[2] التي سنقف هنا عند نموذج من الفكر الذي حوته هذه الدعوى لنشرح على ضوئه هذه المعركة ونستخير النموذج الذي نعبر فكره عن تلك المدرسة في مواجهة الفكر في ذلك التاريخ

* كان سعد زغلول [١٢٨٣ ـ ١٣٤٦هـ ٨٥٧ ـ ٩٢٧ م] يوصف هو وحزبه الأمة بمصر، وأنه زعيم العلمانية في مصر، وقد أعطى ثورته شعبيته الفريدة في العصر الحديث.. وهي الثورة التي جمعت، في وحدة رائعة، بين المسلمين والمسيحيين [سنة ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م]

---

(١) [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٨ ـ ٨٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥م

(٢) انظر في تفصيل وقائعها وتاريخها هذه المعركة الفكرية: [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٨٩م

وردا كتب [illegible] لا أعرف هل سيكون تفكيري [illegible] لا فكر فيه في [illegible] الشيخ [illegible] في [illegible] الأزهر الشريف، الشيخ [illegible] الشيخ محمد عبده وأحمد [illegible] الأفغاني [illegible] وبذلك، فإنه عندما يعرض موقف الإسلام من [illegible] فإنه يتحدث كمحمد [illegible] ولا يشك في شيء [illegible] لقد تحدث الشيخ علي عبد الرازق عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] فقال كلاما هو أشبه ما يكون بوثيقة حكم بالإعدام على المؤلف وعلى كل من يقرأ هذا الكتاب.. قال:

لقد قرأت كتاب [الإسلام وأصول الحكم] بإمعان، لأعرف مبلغ الخطأ والصواب فيه، فعجبت أولاً كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب، في مثل هذا الموضوع؟!.

لقد قرأت كثيراً للمستشرقين وسواهم، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدّة كهذه، حدة في التعبير، على نحو ما كتب الشيخ علي عبدالرازق.

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، بل بالبسيط من بطريته، ولا فكيف يدعي أن الإسلام ليس دين مدنيّ؟! ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأية ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام؟! هل البيع؟ أو الإجارة؟ أو الهبة؟ أو أي نوع آخر من المعاملات؟؟ ألم يدرس شيئًا من هذا في الأزهر؟! أو لم يقرأ أن أئمّا حُكِمَت بقواعد الإسلام فقط عهودًا طويلة كانت أنضر العصور؟! وأن أئمّا لا تزال تحكم بهذه القواعد، وهي آمنة مطمئنة؟!..

فكيف لا يكون الإسلام مدنيًا ودين حكم؟!..

أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟!

إن قرار «هيئة كبار العلماء» بإخراج الشيخ علي من زمرتهم قرار صحيح لا عيب فيه؛ لأن لهم حقّ صريحًا بمقتضى القانون، أو بمقتضى المنطق والعقل، أن يُخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم، وذلك أمر لا علاقة له مطلقًا بحرية الرأي.. لقد فعل العلماء ما هو واجب وحق، وما لا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة فيه.

والذي يؤلمني حقًا أن كثيراً من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي،

والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار، خطأ كانت أو صوابًا، دون تمحيص ولا درس.

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى، وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها.»[1]

«والإسلام دين سماوى، ونظم حكمه أثمرت دولته عصورًا من السمو هى أنصر العصور، ولا يزال كذلك، وتصور أن الإسلام رسالة روحية فقط هو هدم لهذه الإسلام، والإعجاب بهذه الدعوى شذوذ لا يتأتى إلا من «الشبان الذين لم تقو مداركهم فى العلم القومى، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد.. دون تمحيص ولا درس..»!!

هكذا قال سعد زغلول!.. أعظم زعمائنا فى ذلك التاريخ

***

ومن العجب ـ كل العجب ـ أن أحد العلمانيين ـ فى أحد حواراته عندنا ـ حينما نهدد الصفحة من فكر سعد زغلول، لم يجد فى جعبته إلا أن قال:

لكن سعد زغلول هو قائد الثورة، ثورة سنة ١٩١٩م ـ التى رفعت شعار: «الدين لله.. والوطن للجميع»!!..

وهذا اعتراض يعلمانى، يكشف عن خلل فى مفاهيم كل العلمانيين ـ بل ومفاهيم بعض الإسلاميين ـ شعار «الدين لله والوطن للجميع» حتى جعلهم يحسبون هذا الشعار علمانية، على ثورة علمانية؟!

لقد نسى هؤلاء الحقائق الصلبة العنيدة، التى تقول:

«إن قائد الثورة الشيخ سعد زغلول ـ هو ابن الأزهر، وتلميذ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ـ وقد استعادة الإسلامية الجديدة، وحرر الإسلامى فى شخصه خصائصه ـ بل إنه هو الذى وضع ـ بتسامحه وسعة صدره، فسح على أن أصولها تعود إلى حركة جمال الدين الأفغانى!..

---

(١) محمد إبراهيم الجزيرى [سعد زغلول ـ ذكريات تاريخية] ص٩٢، ٩٣ طبعة [كتاب اليوم] بدون تاريخ.

* ورثورة يتعلق جماهيرها من سبات جهل ومن تكتلات لا يمكن أن تكون علمانية لا دينية!..

* وأن كلمتي «الدين لله» ليست شعار علمانية، يعني عزل الدين عن السياسة والدولة والعمران.. وإنما هما بعض من آيات القرآن الكريم؟!

﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله﴾ [البقرة ١٩٣]

﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾ [الأنفال ٣٩]

﴿ألا لله الدين الخالص﴾ [الزمر: ٣]

و«الدين لله» يعني إخلاص الدين لله دون إكراه الناس المؤمن عن دينه وليس معناه العلمانية التي تعني فصل الدين في الاجتماع الإنساني، بل إن مصطلح «الدين» هو معناه «الحاكمية الإلهية» و«الدين لله» هو على النقيض من معناه الزائف لدى العلمانيين؟!

وكذلك الحال مع كلمات «الوطن للجميع» فالإسلام لا يقف عند جعل الوطن لجميع أبنائه بل يذهب إلى جعل الأرض كلها لجميع الأنام ﴿والأرض وضعها للأنام ۝﴾ [الرحمن: ١٠]

فأين هي العلمانية وأين هو استبعاد الدين من السياسة والدولة والعمران في هذا الشعار، الذي رفعته الثورة التي قادها سعد زغلول؟!.

* * *

* وعلى الرغم من الدرب الطويل الذي قطعه الإسلام لتقديم أعظم وأجل المفاهيم التي عرفت في عصرنا الحديث الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا [١٣١٣ ـ ١٣٩١هـ ـ ١٨٩٥ ـ ١٩٧١م]..

كان السنهوري عندما صدر كتاب علي عبد الرازق بعد في باريس ـ رسالته للدكتوراه في الحقوق والاقتصاد فطلب وتقدم برسالة دكتوراه ثانية عن [فقه الخلافة وتطورها] وليست، كما توقعت أن يعرض لأفكار علي عبد الرازق حول «الخلافة» وحول علاقة «الدين» بـ «الدولة» وقد ضمن رسالته هذه للدكتوراه صفحات وضعها تحت عنوان «رأي شاذ» تشبه هذا الرأي ـ هي الأخرى «وثيقة» صادرة من

أعظم عبد الرازق في تاريخنا الحديث حول موضوع خطير، أثار أكبر معركة فكرية في تاريخ الحديث.. لقد كتب يقول:

«الأخصائي مؤلف معاصر، هو الشيخ علي عبد الرازق، قد أحدث في خروج، عندما أيده بحجج مستحدثة بارعة، ولكنها في نظر مشكوك في صحتها.

بنى هذا المؤلف نظريته على فكرتين أساسيتين:

* **الفكرة الأولى: لا سند لوجوب الخلافة في العقل ولا في الشرع:**

يدعي الشيخ علي عبد الرازق أن الإجماع الذي يستند إليه أهل السنة في قولهم بوجوب الخلافة لم يوجد.

وحجته في ذلك أنه إذا استثنى الخلفاء الراشدين نجد أن الخلافة قامت دائماً بالقوة فكل أسرة حاكمة، سواء في ذلك الأمويون أو العباسيون أو من بعدهم قد استعملت القوة لفرض سلطانها شاء الناس أم أبوا، طوعاً أو كرهاً، ولا يمكن في نظره أن نقول إن الأمة رضيت بهذا النظام، ولا أنها أجمعت على ذلك؛ لأنه فرض عليها بالقوة.

كما أن الذي يستند إليه المعترض في قولهم بوجوب الخلافة هي سيرة قيام الحكومة بطاعة من أي نوع، ولكنه لا يمكن الاستناد إليه في وجوب نوع معين من نظم الحكم، وهو نظام الخلافة أي الحكومة الإسلامية.

* **نقد هذه الفكرة:**

والذي حمل عبد الرازق أن يشيع بخطئه فيما ذهب إليه كل من وجد فيهم فهو يخطئ في وجوب نصب خلافة، وفي اختيار خليفة، والمسلمون لم يخطئوا قط في الأمرين كما فعل هو. فمن ناحية نصب وجوب نصب الخلافة، فقد أجمع عليه، منذ وقت أبي بكر فيهم حتى عصرنا، ضرورة إقامة الخلافة لضمان تنفيذ الشريعة الإسلامية. وأقره جميع الصحابة على ذلك، وأجمع عليه المسلمون منذ ذلك الحين.

أما فكرة الضعف، الذي يشير إليه، فهو كل يهدف إلى فرض خليفة معين، وتسليطه عليهم، فيسيء وتصرفه، ولكن من المستحيل إذا كان المسلمون قد شعروا بالحاجة إلى وجود إلى منصب الخلافة، وهو أمر طبيعي في جميع الأمم، وقد كان هذا الخلاف

محصوراً في دائرة مناقشات سياسية في عهد الخلفاء الراشدين، حسبما كان الخوارج يقولون.

لكن بعد ذلك أخذ بعض رجال الفقه السياسي يتساءلون عن المنصب ذاته. وهي ظاهرة معروفة في تاريخ جميع الأمم وفي كتابات الكثيرين، وليس في كل خاصة في التاريخ الإسلامي، ولا مقصورة على نظام الخلافة.

فمن الخطأ ـ إذن ـ أن يقال بأن المسلمين لم يجمعوا قط على وجوب الخلافة، لمجرد أنهم كانوا مختلفين على الأشخاص الذين يتولون هذا المنصب، فالخلاف هنا كان منصبًا على الأشخاص، لا على المبدأ ذاته.

صحيح أن الخوارج أنكروا وجوب الخلافة[1] وخرجوا على هذا الإجماع، وقد استعان المؤلف [يشير على عبد الرازق] بأقوالهم في مواضع كثيرة من كتابه، ولكن هذا لا ينفي وجود الإجماع الذي تستند إليه. ويبين ذلك

أولاً: إن البحث يقتصر على نطاق مذاهب السنة، ومذاهب الخوارج بعيدة عن هذا النطاق.

ثانيًا: إنه لا يشترط لوجود الإجماع أن تتفق الأمة كلها ـ بل يرى بعض الفقهاء أن اتفاق الأغلبية كاف لوجود الإجماع. وأهل السنة هم الأغلبية بلا شك.

ثالثًا: إن طائفة الخوارج لم توجد إلا في أواخر عهد علي، بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين. أي بعد أن وجد إجماع الصحابة في عهد أبي بكر وعمل به مدة طويلة ومن المعروف أن الإجماع إذا وجد لا ينقض إلا بإجماع لاحق. ولكن لا يكفي لنقضه خروج طائفة قليلة على حكمه.

● أما الفكرة الثانية التي ينفرد بها الشيخ في كتابه وجعلها أساس الادعاء به، فهي قوله: إن الإسلام نظام ديني بحت، ولا شأن له بنظم الحكم.

---

(١) في كتاب [الإسلام وأصول الحكم] أثبت أن كل فرق الإسلام من قبيلة الخوارج لم يجمعوا في «وجوب الإمامة». وإذا كان الخلاف في الظاهر والتاريخ هو حقيقة بعض الفرق على عهد علي، فإن الأساس، عندما نحرره، حتى من هذا التقدير الواهي [الإسلام وأصول الحكم] ص ٢٣٥ ـ ٢٤١ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.

يرى الشيخ أن النبي ﷺ جاء برسالة روحية دينية، وأنه لم يقصد قط إنشاء دولة إسلامية، وبالتالي فلا محل للقول بأن رسالته تضمنت وجوب إقامة تلك الدولة الإسلامية في صورة نظام الخلافة.

ويؤيد هذا الرأي بدراسة نظام الحكم في عهد الرسول ﷺ، وينتهي من تلك الدراسة إلى القول بأن ما وضعه الرسول ﷺ من أنظمة كانت مجرد أنظمة فطرية غير محكمة، سواء من ناحية القضاء أو الإدارة المالية أو الشرطة..

ويتساءل المؤلف، بعد ذلك، عما إذا كان النبي ﷺ قد قصد من هذه الأنظمة إنشاء حكومة أم أنه كان يعتبر الغاية الوحيدة هي نشر ديانته؟ ثم يناقش الرأي القائل بأن الرسالة النبوية تضمنت الأمرين، وهما تبليغ الرسالة الدينية وإقامة حكومة لتنفيذ الأحكام الشرعية. ويرد على هذا الرأي بأن ضعف النظم التي أقامها النبي للحكم ينقضه، إذ إنه في نظره لو كان إنشاء الدولة داخلاً في رسالة النبي ﷺ حقيقة لوضع لها أسسًا وقواعد محددة واضحة.

يفترض الشيخ عبد الرازق وجود ثلاثة اعتراضات على رأيه، ولكنه يرفضها جميعًا؛ لأن حجة رأيه في نظره قاطعة في أن النبي ﷺ لم يقصد إقامة دولة إسلامية.

أول هذه الاعتراضات: أن حكومة النبي ﷺ كانت تتضمن كل النظم الموجودة في الحكومات الحديثة، كما يدل على ذلك الوقائع التاريخية [ص٥٨]

والثاني: أن هناك نظمًا كانت موجودة في عهد النبي ﷺ، ولكن المؤرخين أهملوا دراستها. [ص٥٨، ٥٩]

والثالث: أن البساطة التي اتصفت بها حياة النبي ﷺ وشئونه الخاصة كان من الطبيعي أن تسود أيضًا في نظام حكومته.

لماذا إذن يفسر الشيخ مظاهر السلطة الحكومية التي مارسها النبي في حياته؟ هناك تفسير يرفضه وهو القائل بأن النبي ﷺ أقام هذه النظم باعتباره رئيس دولة أو حاكمًا زمنيًا؛ لأن ذلك في نظره خارج عن رسالة النبوة.

أما التفسير الذي يقول به فهو أن هذه النظم كانت من مقتضيات سلطته الروحية لتبليغ الرسالة، وهذه السلطة خاصة بشخصه، ولا تنتقل بعد وفاته لغيره، ويؤيد ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث التي تدل، في نظره، على أن النبي ﷺ ما أرسل إلا ليبلغ الناس رسالة ربه دون أن يكون له سلطان عليهم.

- **الحجج التاريخية لرأي الشيخ علي عبدالرازق.**

بعد أن انتهى الشيخ علي إلى القول بأن الإسلام نظام ديني من الوجهة النظرية، حاول أن يؤيد هذا الرأي باستقراء الوقائع التاريخية.

فهو يقول أولاً إن الوحدة العربية التي حققها النبي ﷺ كانت وحدة دينية بحتة، وإن النظام الإداري والقضائي السابق على الإسلام بقي على حاله في جميع القبائل، وإن الرابطة الوحيدة التي جمعت هذه القبائل كانت رابطة الدين. ورغم أن هذه الوحدة الدينية قد غيرت في بعض النظم الإدارية والسياسية، إلا أن هذا التغيير لم يوجد العناصر الضرورية لإقامة دولة بالمعنى الصحيح.

فالقبائل العربية قد احتفظت في عهد النبي باستقلالها، وبعد وفاة النبي ثارت هذه القبائل ضد أبي بكر؛ لأنه حاول تحويل هذه الوحدة الدينية إلى وحدة سياسية تهدد هذا الاستقلال.

ويرى الشيخ أن النبي لم يشر قط إلى وجود دولة إسلامية، ولم يعين من يخلفه على حكم هذه الدولة كما زعم بعض الشيعة.

وبموت النبي انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة التي كانت تصله بالسماء عن طريق الوحي. ولا يستطيع أحد أن يدعي أنه يخلفه في سلطته الروحية، وهي السلطة الوحيدة التي أقر بها العرب له، ولكن أبا بكر قد أعلن أنه يخلفه. وهو لم يخلفه في سلطته الروحية، ولا في مظاهر السلطة الزمنية الضئيلة التي مارسها باعتبارها من مستلزمات سلطته الروحية، فلم يكن أبو بكر خليفة للرسول، وإنما كان منشئ دولة جديدة.

والحقيقة في نظره، أن الصحابة، وعلى رأسهم أبو بكر، قد رأوا أن العرب قد تجمعت لهم كل العناصر اللازمة لتكوين دولة حية فتية، فأنشؤوا تلك الدولة، وكان ذلك من جانبهم عملاً سياسياً لا عملاً دينياً، وهو عمل سياسي قامت به الأمة العربية،

هذه عقيدته، أن النبي لم يأمر به، ولم يدل فيه، وقد اعتمدت عليه جماعة من الصحابة التي شاهد على يوحدة بسبب التي حصلت بعد النبي، ولكن لا شك أنهم دونه مرتبة في العلم والعمل، وجعلوه في خدمة الدين الإسلامي، فهو دين علمي وليس خاصاً بالعرب.

ويعزو الشيخ علي عبد الرازق الى ثبات على أبي بكر، وخاصة في تلك الحروب التي تسمى (حروب الردة) كان منها قد لم يخرج على الدين الإسلامي، كما يدعي البعض، بل ثبات على سلطة أبي بكر وحكومته التي كانت شبيهة بحكومة على الإسلام في عهده، لأن الناس لم يستسلموا لإمامته، وإن كانت قد خضعت بصفة ذاتية.

ويرى الشيخ علي عبد الرازق أن الخلفاء الذين تعاقبوا على إقامة حكومة أبي بكر مهدوا السبيل لجهود جديدة في خدمة الدعوة الإسلامية. وصلته الوثيقة بالنبي، وما سار عليه في حكومته من قضاء أثر بارز في تسيير دفة شئون الدولة التي أنشأها، مثل هذه العوامل جعلت المسلمين يعتقدون أن الخلافة نظام ديني، وأن على رأسها خليفة نبي.

ويقول الشيخ علي: إن الخلفاء المتشددين قد ساعدوا على نشر هذه الفكرة الخاطئة عندما رأى الخلافة يرجعها الدين، فحكمهم من حكم سيطرتهم على الأمة الإسلامية، فعملوا على أن يضفوا عليها بوجهها الديني، وأنها خليفة الله في الأرض، وبذلك وصل المسلمون في هذه السبيل شدة، وهي اعتبار الخلافة من مسائل علم الكلام، كجزء من العقيدة الإسلامية، في حين أن الإسلام الصحيح - في نظره - لا يفرض نظام معين للحكم، فالمسلمين أحرار في حكمهم بنظام الذي يرضونه، ولهم أن يغيروا نظام الخلافة، وأن يدعوه بما شاءوا دون أن يكون في ذلك خروج على مبادئ الإسلام.

نقد آراء الشيخ علي عبدالرازق:

ويرد على أقوال الشيخ علي يجب أن نحدد أولاً المقصود من «الدين» و «الدولة»، فقد استعمل هذين الاصطلاحين في عرض حجته، ويظهر لنا أنه يقصد بهما المعنى الأوروبي المعاصر، أي أن الدولة هي مجموع سلطات ثلاث: التشريعية، والقضائية،

والتشريعية، والدين هو القواعد التي تتعلق بعقيدة الفرد وعلاقته بربه وعبادته، وعلى هذا الأساس يرى أن النبي لم ينشئ دولة بالمعنى المعروف في العصر الحاضر.

[illegible] لم يكن [illegible] لأن نظم سياسته كانت تقوم على اعتبارات دينية، [illegible] من طبيعتها المدنية، وهذا هو ما يفسر الطابع الديني الذي اصطبغت به النظم السياسية في الإسلام.

أما أن نظم الدولة في عهد النبي كانت غير محكمة، وهي الحجة الأساسية التي يعتمد عليها في بناء نظريته، فإن ذلك لا يصح سنداً له؛ لأن أساسه هو الحالة العنصرية التي كانت تسيطر على المجتمع في جزيرة العرب في ذلك الوقت، والتي كانت لا تسمح بوجود نظم دقيقة معقدة.

إن النبي ﷺ قد وضع لحكومته أصلح النظم الممكنة في وقته، لأنها تتناسب مع حالة المجتمع، كما فعل «الصولون»[1] في أثينا. ولا يعاب عليه أن حكومته لم تشمل النظم الموجودة في الدول في العصر الحاضر؛ لأن هذه النظم ما كانت تناسب المجتمع الذي كان يعيش فيه، ومع ذلك فإن حكومة النبي أقامت دولة حقيقية لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها، فالنبي قد وضع بالفعل النظم الأساسية للدولة الإسلامية، فأوجد نظماً للضرائب وللتشريع، ونظماً إدارية وعسكرية ... إلخ.

وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن، وقد تطورت فعلاً دون أن تخرج بحال عن كونها مؤسسة على الإسلام.

فنحن نرى أن السلطات التي باشرها النبي إذا كانت أنظمة مدنية حقيقية، كأي حكومة أخرى، فقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على من خالف أحكام التشريع الإسلامي، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية التي يفرضها الدين، وكان له عمال إداريون وماليون، وكان له جيش منظم، إنه كان حاكماً دنيوياً إلى جانب صفته كنبي مرسل.

---

١ [illegible]

فالنبي حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية، وأوجد إلى جنبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية بل يمكن القول بأنه أنشأ حكومة، مركزية في المدينة، وعين حكامًا للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم، والصحابة بعد وفاة النبي، لم ينشئوا دولة، وإنما وسعوا رقعة الدولة التي أنشأها، والتي كان يتوقع لها هذا الاتساع وتنبأ به قبل وفاته، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التي بدأها وتحقيق نبوءاته.

أما قوله: [الشيخ علي عبد الرازق] بأن خلفاء الرسول والصحابة قد استعملوا السلطة الدينية بالخلافة، فإن هذا الاستعلاء لا يعيب النظام في ذاته، ولا يمس الإسلام مسئولا عنه، ولا تقع تبعته على الشعوب التي سكتت على هذه الحكومات الاستبدادية، لأنها أحست بالتصادم الإسلامية، وخالفت بشريعته مخالفة صريحة "

تلك هي «الوثيقة» التي استند إليها المستشار السنهوري باشا في تقديمه لحديث المفكرين المعاصرين في كتاب علي عبد الرازق عن [الإسلام وأصول الحكم] فالإسلام دين ودولة لا في الفكر النظري فقط، بل لقد أقام دولته الإسلامية في الممارسة والتطبيق وبعبارة السنهوري «فإن النبي حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضًا..»

* * *

ولم يقف السنهوري باشا في نقضه لمحاولات علمنة الإسلام، وفي دفاعه عن كون الإسلام «دينًا ودولة» عند هذا الذي كتبه سنة ١٩٢٦م في رسالته للدكتوراه عن [فقه الخلافة وتطورها] بل تابع القضية في سنة ١٩٢٩م ـ في بحث بلغ الأهمية نشره «مجلة المحاماة الشرعية» ـ جعل عنوانه [الدين والدولة في الإسلام] وهو بحث يكشف عن صفحة يجهلها أغلب المعاصرين من المحدثين حول علاقة الدين بالسياسة في نموذج الإسلام. وفي هذا البحث يؤكد السنهوري على

● أن الإسلام دين ودولة.. وأن الدولة جزء من رسالة الرسول ﷺ..

---

١. [فقه الخلافة وتطورها] ص٩٦ ـ ١٠٨ ترجمة د. نادية عبدالرزاق السنهوري. مراجعة وتعليق وتقديم د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م

● وأن الإسلام، الذى يجمع ما بين «الدين» و «الدولة» يميز بينهما فى ذات الوقت.. فالدين ثابت؛ لأنه وضع إلهى ـ والدولة متطورة؛ لأن فيها اجتهادًا بشريًا محكومًا بثوابت الدين.. وهى فكرة عبقرية تكشف عن خصوصية هذه العلاقة ـ بين الدين والدولة ـ فى نموذج الإسلام..

● ثم تقدم السنهورى فى هذا البحث ليحدد الأسس والمصادر التراثية التى يستطيع الاجتهاد الإسلامى المعاصر أن يبنى منها قانونًا إسلاميًا معاصرًا ومتطورًا. وهى مصادر: فقه المعاملات.. وعلم أصول الفقه.. ومباحث الإمامة فى علم الكلام.. فمنها يتبلور لعصرنا قانون خاص ـ بفروعه: المدنى.. والمرافعات.. والتجارى ـ وأيضًا قانون عام.. بفروعه: الدستورى.. والإدارى.. والجنائى ـ. كما يمكننا، أيضًا أن نكشف أصولاً نبنى عليها قانونًا إسلاميًا دوليًا عامًا، وقانونًا دوليًا خاصًا.

● ويبلور فى هذا البحث مذهب الشريعة الإسلامية فى التمييز ما بين سلطات التشريع والقضاء.. والتنفيذ.. مع الإشارة إلى تاريخ هذه العلاقة فى الواقع المصرى.

● خلوصًا إلى أن «الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها، تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير، بل وتتفوق عليه فى بعض المسائل».. لأنها تجمع إلى اجتهاد المجتهدين ـ الممثلين لسلطة الأمة ـ كخليفة عن الله ـ كتاب الله، والسنة المبينة له ـ وفيهما يتمثل سلطان الله!..

ولأهمية هذا البحث نريد بهذا القانون الفذ والذى لابد وأن يتحول إلى وثيقة يدور حولها حوار أطراف النزاع حول إسلامية الدولة والقانون والعمران ـ فإننا نثبته كاملاً فى هذا السياق:

[الدين والدولة فى الإسلام]

لحضرة الأستاذ المحقق/ عبدالرزاق بك السنهورى

مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

● الإسلام دين ودولة.

● السلطات العامة فى الدولة المصرية.

● ملخص تاريخ هذه السلطات بمصر.

أولاً: الإسلام دين ودولة:

١ ـ يعتبر الإسلام بأنه دين ودولة. وقد أرسل النبي ﷺ لا لتأسيس دين فحسب، بل لبناء قواعد دولة تتناول شئون الدنيا، فهو يهدف لاعتبار مؤسس الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين، وهو بصفته كونه نبي ومسئول حكومة، كان هو ولاته على كل من كان خاضعاً لهذه الحكومة، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وبوصفه كونه نبياً لكل البشر من غير المسلمين، من أجل تبليغه على جميعهم الاعتراف برسالته، وهو أن دعوته عامة لجميع البشر.

من هنا وجب التمييز بين الدين الإسلامي، والدولة الإسلامية، وإن كان الإسلام يجمع الشيئين. وقد وقع التمييز في أن المسائل التي تدرس في الدين تختلف عن المسائل التي تدرس في السياسة، فالدين يقتضي العلاقة بين العبد وخالقه، وهذه لا تتغير ولا يجب أن تتغير، فالخالق، سبحانه وتعالى، الذي لا يتطور تعليمه لا يتغير ولا التبديل، فالعلاقة بينه وبين العبد ثابتة لا تتطور.

فالسياسة التي هي تتغير فيها تكون تغير مصلحة وتغير، وهو ما في السياسة خاصيتان:

(الأولى): أنها خاضعة لحكم عقولنا، وقد وهبنا الله تلك العقول، لتمييز بين الحسن والقبيح، فالأحكام الدنيوية تنزل على حكم العقل، وتبنى على المصلحة، والعقل هو الذي يهدينا إلى المصلحة، ونحن نسمي عليه ما نسميه علماً، لأن العلم، اجتماعياً كان أو طبيعياً، لا يدرك إلا بالعقل، فهو الأساس.

وقد أمر النبي ﷺ بمشاورة في كثير من شئون الدنيوية، وذلك لأن كثيراً من هذه الشئون مبني على العقل، كما تقدم. والنبي ﷺ كان بشراً مثلنا، فحتاج إلى مشورة، فقد يكون عنده نقص، ولذلك ورد الأمر في قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران: ١٥٩]

وقد استعمل النبي ﷺ بشرته فعلمت كثيراً من الأحيان النبي ﷺ كان يستشير كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر، وغيرهما. ستشار بعد عودته

فسعد بن معاذ، الأسيدي من قريش، وسعد بن الربيع، زعيم الأنصار في غزوة حنين، أراد أن يفرق بين قريش والأعراب، فعدل عن رأيه بعد الاستشارة، وأخذ برأي الزعيمين، ويوجد غير ذلك أمثلة كثيرة مذكورة في الطبري، وابن الأثير، وغيرهما من كتب التاريخ الإسلامي.

(الثانية): أن الأحكام في مسائل الدولة: تتطور مع الزمان والمكان، فهي تابعة للتطور الاجتماعي الذي يهدينا إليه العلم، وقد سبق أن هذه الأحكام خاضعة للعلم المبني على العقل، فهي تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعي من قوانين التطور

الأحكام الدينية تتطور، وقد تطورت بالفعل في عهد النبي ﷺ، وقد تطرقه النسخ والمسوخ في القرآن الكريم، وقد ذكر بعض العلماء أن عدد آيات النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، وخلاف العلماء في كل مذهب، لا أثر من آثار هذا التطور، الذي اقتضته المصلحة العامة، والظروف

وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: حكاية عن نبيه موسى عليه السلام: ﴿وَهُوَ أَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤]، فالأحكام تتغير بتغير الظروف والملابسات، وقد ذكرنا أمثلة من الأحكام التي وقعت في عهد النبي ﷺ لتكون أساسًا في التدليل

بعد أن استقر النبي ﷺ في المدينة المنورة، آخى بين عدد من المهاجرين، وعدد من الأنصار في المدينة المنورة دون تأخير، فآخى النبي ﷺ بين كل مهاجر وأنصاري، وكان هذا الإجراء ضروريًا لأن المهاجرين لم يكن لهم مال، وكان لكل مهاجر أخ من الأنصار يشاركه في ماله، وفي بيته، وكان لهذا الإجراء أثر إيجابي، إذ جعل الأخوين يتوارثان دون الأخوة الذين يشبهونهم من بعض، وجرى هذا الحكم في بعض الشرائع السماوية، واستمر معمولًا به في عهد النبي ﷺ حتى سنة اثنتين من الهجرة في غزوة بدر، فبعد أن أصبح للمسلمين شوكة وقوة، وبدأت تظهر الشريعة بمظهرها، ألغى النبي ﷺ سنة ٢ هـ هذه الآخوة بين المهاجرين والأنصار[1]، واستقر كل بماله

(١) كانت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار على أمور ثلاثة: ١- حق الإرث، وهو ما يعبر عنه بعض العلماء بالمؤاخاة في الدين، ٢- حق النصرة، ٣- حق المواساة، وهو ما يعبر عنه بعض العلماء بالمؤاخاة في المواساة، وقد ألغى الحق الأول في سنة ٢ هـ، وبقي الحقان الآخران، وهما المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

فانظر كيف يتطور التشريع من عمل إلى إبطال، ومن خلق نسب قانوني، إلى الرجوع إلى النسب الطبيعي، وذلك تمشيًا مع التطور الاقتصادي، وتبعًا لما تقتضيه الظروف والمناسبات، وتلمسًا للمصلحة في النظم التي تقرر.

٢ ـ إذا تقرر أن الإسلام دين ودولة، فالقول مع بعض الكتاب[1] بأن رسالة النبي ﷺ قاصرة على أمور الدين فقط، وأن شئون الدنيا ليست مندرجة في تلك الرسالة، وأن محمدًا كان نبيًّا لا ملكًا. القول بهذا تأويل غير صحيح للرسالة المحمدية، وإنكار دون دليل للحقائق التاريخية الثابتة. ولئن صح أن النبي ﷺ كان في مكة نبيًّا فحسب، فلقد كان في المدينة زعيم أمة، ومنشئ دولة، ولا ضير أن نقول: إنه كان ملكًا إذا أريد بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية، ووليًّا على المسلمين في أمور دنياهم، كما كان الهادي لهم في شئون دينهم. ولقد كان، عليه الصلاة والسلام، يجعل لأوامره ونواهيه ـ وهي لا شك من عند الله ـ جزاء يصيب الناس في أنفسهم وأموالهم في هذه الدنيا، ولم يقتصر على مجرد الوعد والوعيد بالثواب والعقاب في الحياة الأخرى.

٣ ـ تبين ـ إذًا ـ أن الدين والدولة في الإسلام شيئان مجتمعان، وأن التمييز بينهما مع ذلك له أهمية كبرى.

وإذا اقتصرنا نحن المشتغلين بالقانون على علم الفقه، وجدنا أن الفقهاء أدركوا ضرورة هذا التمييز، فوضعوا أبوابًا للعبادات، وأبوابًا للمعاملات، وبذلك فرقوا بين المسائل الدينية، وبين القانون بمعناه الحديث. لذلك يجب أن نقتصر من الفقه في أبحاثنا على أبواب المعاملات، فهذه هي الدائرة القانونية.

وإذا أردنا ألا نبقى الشريعة على معناها المصطلح عليه من قديم، من أنها تشمل العبادات والمعاملات، فلنخلق اصطلاحًا جديدًا على ما أردناه، ولنسم أبواب الفقه الخاصة بالمعاملات «بالقانون الإسلامي»، ولندخل ضمن هذا القانون، إلى جنب هذا الجزء من علم الفقه، علم أصول الفقه، وهو يبين لنا مصادر القانون، وكيفية استنباط الأحكام من تلك المصادر، ولندخل أيضًا في القانون الإسلامي جزءًا من علم الكلام وهو المتعلق بمباحث الإمامة، فإن هذا أساس القانون العام، ولنقسم القانون الإسلامي

(١) الإشارة إلى دعوى الشيخ علي عبدالرازق، في كتابه [الإسلام وأصول الحكم]

بهذا التحديد تقسيماً حديثاً إلى: قانون خاص، وقانون عام، فالقانون الخاص يشمل القواعد التي تضبط علاقات الأفراد بعضها بالبعض الآخر، فأبواب المعاملات، والأحوال الشخصية تدخل في القانون الخاص، والقانون العام يشمل القواعد التي تسري على السلطات العامة، وعلاقة هذه السلطات بالأفراد.

وإذا أردنا أن نحدد في كل قسم فروعه، سهل علينا دون كبير مشقة أن نجد في القانون الإسلامي الخاص: قانوناً مدنياً، وقانون مرافعات، وأساساً لقانون تجاري وأن نجد في القانون الإسلامي العام: قانوناً دستورياً، وقانوناً إدارياً، وقانوناً جنائياً. ولأمكن أن نكشف أصولا نبني عليها: قانوناً دولياً عاماً وقانوناً دولياً خاصاً.

وأهمية تقسيم القانون الإسلامي هذا التقسيم الحديث أن ذلك يرتب أبواب هذا القانون ترتيباً أقرب إلى نظام المدنية الحديثة، وأكثر انطباقاً على طرق البحث القانونية، بعد أن تخطى علم القانون أدواراً غير قليلة في سبيل الرقي.

ولا يراد بهذا التقسيم أن تندمج الشريعة الإسلامية في القانون الحديث، وأن تفقد استقلالها، وإنما يراد بهذا تسهيل المقارنة بين الشيئين، وفتح باب لترقية طرق البحث في الشريعة الإسلامية بحيث تتمشى مع القانون الحديث في تقدمه.

٤- قلنا إن أساس تقسيم القانون الحديث، هو التفريق بين القانون الخاص، والقانون العام، فهل نجد في القانون الإسلامي محوراً ترتكز عليه هذه التفرقة؟

لعلنا نجد في تقسيم الأصوليين الحقوق إلى: حق للعبد، وحق لله، وحق مشترك، ولكن حق العبد غالب، وحق مشترك، ولكن حق الله غالب. فحقوق العبد، والحقوق المشتركة التي فيها حق العبد غالب، تصلح - كما أرى - أن تكون موضوعات للقانون الخاص، وبعض حقوق الله، وكذلك الحقوق المشتركة التي فيها حق الله غالب، تصلح أن تكون موضوعات للقانون العام.

ثانياً: السلطات العامة في الإسلام:

نريد من هذه المقدمة أن نقول: إنه ما دام لدى المسلمين (قانون إسلامي)، فلديهم حكومة إسلامية، والحكومة الإسلامية - ككل حكومة - تشتمل على ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

١ ـ السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية في الدول الإسلامية، لا يمكن تحديدها إلا بعد بحث واستقصاء.

السلطان عندنا نحن المسلمين، هو الله تعالى، لا أحد يسلطانه، ولا راد لإرادته، فهو الشارع لأمور الدين والدنيا، مشيئته نافذة، وأمره قانون، فهو السلطة الكبرى.

ولكن أوامر الله ونواهيه لا تعرف إلا بالوحي، ولما كان الوحي قاصراً على الأنبياء، كان علينا أن نبين إرادة الله، عز وجل، بواسطة نبيه، عليه الصلاة والسلام، ولقد بلغنا النبي ﷺ كتاب الله الكريم: يتضمن إرادة الله ورسالته إلى عباده، فكان أول مصادر التشريع وكانت سنته، عليه الصلاة والسلام، مفسرة له، فهي: المصدر الثاني.

ولما كانت الأحكام الدنيوية، كما سبق أن قررنا، تتطور تبعاً لتطور المدنية، وكان لابد من انقطاع الوحي بقبض الرسول ﷺ أصبح محتماً أن يكون لدى المسلمين مصدر ثالث للتشريع، هو الذي يضمن للأحكام الدنيوية جدتها وتمشيها مع روح الزمن، كان هذا المصدر هو: إجماع الأمة، قال عليه الصلاة والسلام: لا تجتمع أمتي على ضلالة[1].

نقف هنا قليلاً، وننظر كيف يكون إجماع المسلمين قانوناً؟

الإجماع هو اتفاق المجتهدين في عصر من العصور على حكم شرعي، وليس المجتهدون طبقة من الطبقات كما كان معهوداً في طبقة النبلاء، أو في طبقة الكهنة، بل لكل مسلم أن يكون مجتهداً إذا وصل في العلم إلى درجة الاجتهاد، فمعنى أن الإجماع قانون. أن طائفة من المسلمين ينوبون عن الأمة الإسلامية، ونيابتهم آتية لا بطريق التصويت العام، كالمعتاد في المجالس النيابية الحديثة، بل الطريق: العلم، وهذه الطائفة تملك قوة التشريع في حدود الكتاب والسنة، فحكومة المسلمين حكومة علماء، والعلماء في الأمة الإسلامية كما يقول، عليه الصلاة والسلام: هم ورثة الأنبياء.

أما أن العلماء يملكون قوة التشريع في الدولة الإسلامية، فهذا أصل من أصول الفقه معروف، بقي أن نحلله ونعرف مداه.

---

(١) [illegible]

[illegible] فلم يجعل لفرد مهما عظمت سلطته، أن يحل من الأمة محل المشرع، والسيد المطلق. حكومة ليست من تعاليم الإسلام. فالخليفة، وهو رأس الحكومة الإسلامية، لا يملك من سلطة التشريع شيئًا، ولا يشترك فيها باعتبار أنه خليفة، بل يوصف أنه مجتهد - إذا كان مجتهدًا - شأنه في ذلك شأن سائر المجتهدين.

جعل سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية صاحبة السلطان في شئونها ما دامت تستعمل ذلك في حدود الكتاب والسنة.

[illegible] يستعملون ذلك السلطان باسمها، لا باعتبار أنهم سادة عليها، بل وكلاء عنها، فالأمة هي صاحبة السلطان، وهي خليفة الله في أرضه، وتستعمل سلطانها بواسطة وكلاء عنها، فإذا أردنا أن نبحث عن السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية، وجدناها بعد الله، سبحانه وتعالى، في الأمة نفسها، لا في فرد من الأفراد، ولا في طبقة من الطبقات.

هل يمكن [illegible] الحديثة؟ هذا بحث آخر نرجو أن نوفق إلى بحثه في مقال آخر.

٢ - السلطة التنفيذية:

أما السلطة في الإسلام فهي [illegible] تمتاز عن سائر الحكومات بالمزايا الآتية:

(أولاً) أن الخليفة ليس حاكمًا مدنيًا فحسب، بل هو أيضًا الرئيس الديني للمسلمين، ولا يتوهم أن للخليفة سلطة روحية شبيهة بما تسميه النصارى لبابا في روما، فالخليفة لا يملك شيئًا من دون الله، ولا يحرم من الجنة، وليس له شفاعة يستغفر بها للمذنبين، [illegible]

مسلمون جماعة، كصلاة الجماعة، والحج، وهذه لا تتم إلا بإمام هو الخليفة، لذلك نص كثير من الفقهاء على أن الخليفة هو الذي يولي القضاة، ويعين عنه لقب أمير المؤمنين، إذا ولي اختصاصات دينية.

(ثانيًا) أن الخليفة في استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الغراء، وليس معنى هذا أن يقوم بتفسير على مذهب خاص من المذاهب المعروفة، فليس على عليه - وهو مجتهد - أن يسير على ضوء مذهب أو مذاهب، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه المصلحة لهذه الأمة، ولو خالف ذلك كل المذاهب المدونة في الكتب، ومعلوم أن إجماع مجتهدين معتبر من مصادر التشريع.

(ثالثًا) أن سلطان الخليفة يجب أن يبسط على جميع أنحاء الإسلامي، فوحدة الإسلام حجر أساس في الدولة الإسلامية، ووحدة الإسلام تستتبع وحدة الخليفة.

يجب أن يكون على رأس الإسلام خليفة واحد، وهذه هي الخلافة الكاملة، ولكن الظروف قد تجعل المسلمين - وقد تفرق وحدتهم - أن يقيموا أئمة، لكل منه حكومته، فتجوز تعدد الخليفة بتصوره، لكن خلافة هنا تكون خلافة غير كاملة.

على أن الخلافة الكاملة يمكن تحققها إذا اجتمعت كلمة المسلمين، لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة، فذلك قد يصبح مستحيلاً، بل يكفي - على ما أرى - أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة، وأن تتفاهم، بحيث يتكون منها هيئة واحدة، شبيهة (بعصبة أمم إسلامية) تكون على رأس الحكومات، وتكون هي هيئة الخلافة، ولا سيما إذا ألحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها، يكون قاصرًا على النظر في الشئون الدينية للمسلمين.

٣ - السلطة القضائية:

أما السلطة القضائية في الإسلام فهي ليست مستمدة من السلطة التنفيذية؛ إذ إن الخليفة يجمع بين السلطتين، وهو الذي يولي القضاة ويعزلهم، ويجوز أن يتولى القضاء بنفسه، وكان النبي ﷺ ومن بعده من الخلفاء الأربعة يقضون بين الناس، فلما اتسعت الدولة وكثر عمل الخليفة، صار الخلفاء يولون القضاة في الأمصار

و لأقسام، وصار القضاء يستغل شيئاً فشيئاً، حتى كسب به وجوداً مستمراً عن دأبه عمال السلطة التنفيذية[1].

ثالثاً. ملخص تاريخ هذه السلطات الثلاث بمصر:-

١ ـ اندمجت بلاد المصرية في الدولة الإسلامية بالفتح العربي، وصارت مصر قطراً إسلامياً حتى يومنا هذا، وحلت الشريعة الإسلامية محل الشريعة الرومانية. وكان من شأن ذلك أن كثر عدد المجتهدون في مصر، ومن أعلامهم الإمام الشافعي مؤسس صاحب مذهب معروف، قرب مذهبه بين مذهبين كبيرين اللذين سبقاه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وهو مذهب أهل الرأي ومذهب الإمام مالك بن أنس، وهو مذهب أهل الحديث ومازال مجتهدون يتوالون على مصر، حتى أنشئ الجامع الأزهر، في عهد الدولة الفاطمية، فضمن للعلوم الإسلامية مركزاً ثابتاً دائماً، وجعل لمصر مكانة ممتازة بين الأقطار العربية، ولا شك أن المصريين وضعوا حجراً كبيراً في بناء الشريعة الإسلامية، وساعدوا كثيراً على إعلائها، على أن ما ينتظر منهم، في المستقبل، أكبر خطراً مما فعلوه في الماضي، فهم أكبر أمة إسلامية تحمل في عنقها أمانة النهضة بهذه الشريعة الغراء، فتتخطى بها أعناق القرون، حتى يتسلمها الجيل المقبل مجددة حية، فيها قوة تميت جراثيم الجمود، وتعيد إليها الجدة والشباب[2].

٢ ـ وكان من شأن السلطة التنفيذية في مصر أن بعثت ظهيراً لحكومة الخلافة في استانبول، وفي دمشق، وفي بغداد، حتى سبق لمصر ولاة معروفون في التاريخ، وشاركت في عهد الخلافة، ثم رجعت بعده بعد أن كانت متنوعة، وانتهى بها الأمر أن كانت فيما بعد من الأتراك، حكموها حتى جاء محمد علي الكبير، فأعاد إليه مقاليد الأمور، وأسس الدولة المصرية، التي نعيش في ظلالها اليوم.

٣ ـ أما القضاء في مصر، فكان منذ قضاء ولاتها حكومة الخلافة، وكلما سنت

---

(١) وقد هدد القضاء مصر عقب الحملة الفرنسية بالثورة على الفرنسيين، وفي عهد محمد علي بالثورة على الضرائب، فالقضاء بسلطته التنفيذية والقضائية لا يزال فيه الخلاف إلى الآن، فالمصريون يتهمون القضاء بالمحسوبية، والقضاء يحتج بأن تطبيق القانون يخرج عن كونه محسوبية، كل برأي أنصاره.

(٢) تكلم على هذا الموضوع المشهور بك وصفي في كلمة له ألقاها في حفلة افتتاح قسم القضاء.

مصر بشئونها استقلت بقضائها، حتى جاء محمد علي باشا[1]، فأنشأ مجالس شرعية [illegible] مجالس مجلس الأحكام، ومقره العاصمة.

[illegible] باشا، على أن الاضطرابات والفوضى كانت من مميزات القضاء في مصر، وزاد الأمر تعقيداً وجود الامتيازات الأجنبية، فسعى نوبار باشا[3] سعيه المعروف، حتى أنشئت المحاكم المختلطة، في دائرة اختصاص معين، فلما استقام شأن القضاء في هذه الدائرة، كان مشجعاً للحكومة المصرية على إنشاء المحاكم الأهلية.

[illegible] (حتى سنة ١٩١٤م لما انقطعت التبعية بين مصر وتركيا)، وقد سعى [illegible] الباب العالي حتى جعل تعيين باقي القضاة من حقوق الحكومة المصرية [illegible] أخرى أصبح القضاء الشرعي، بعد أن كان شاملاً لاختصاص عام، قاصراً على الأحوال الشخصية للمسلمين، بعد أن انتقصه القضاء المختلط، والقضاء الأهلي من أطرافه [illegible] صلاحه، [illegible] لائحة سنة ١٨٨٠م، ولائحة سنة ١٨٩٧م، ولائحة سنة ١٩٠٩م، ولائحة سنة ١٩١٠م، [illegible] الشريعة الإسلامية [illegible]

«أن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها، تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير، بل وتفوق عليه في بعض المسائل»[4] [انتهى]

***

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) نوبار باشا [١٨٢٥ - ١٨٩٩م] مسيحي أرمني، كان ممثلاً للنفوذ الأجنبي في الإدارة المصرية.

(٤) [illegible] عدد [illegible] المخصص [illegible] سنة ١٩٨٩م.

بحث هي دراسة للسنهوري باشا في عرض فيه مشروعه لتطوير وتأصيل القانون الإسلامي الحديث، بجعله إسلاميا في روحه ومضمونه، ثلاثة أبعاد هي الإسلام دين ودولة، كما يتناول الدولة الحديثة من منظور إسلامي في مختلف ميادين العصر.

وقد جاءت هذه الدراسة في سياق نقض لدعوى يشيع على نطاق واسع في عالمنا الإسلامي، ومحدد لها سياق وقد بدأ السنهوري هذه الدعوى في كتابه [فقه الخلافة وتطورها] ـ بل إن هذا الجهد الذي قدمه السنهوري باشا في إطار تأكيد على إسلامية الدولة والقانون والسياسة في النموذج الإسلامي، لهو استمرار لاختياره المبكر للشريعة الإسلامية، ودعوته إلى إسلامية مشروع النهضة الحضارية التي تنشدها الأمة.

فهو يرفض الاستعارة النموذج الغربي في التقدم ويكون جزءا من النهضة ويرفضه لأصبحت هذه الأخيرة يكتب عن ذلك في أوراقه الخاصة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م. فيقول: «... وهنا أرى بعض المصريين يدعون إلى مصر أن تختار المدنية الغربية فتختار من كل أحسنه».

وأرى أن أكبر ضعف في هذا الرأي أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة، وحاجتها الآن هي جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر، وليست مصر هي الدولة الطفيلية الحديثة، التي ترقع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون» (١).

وهذه المدنية الأصيلة، هي ـ في رأي السنهوري ـ المدنية الإسلامية، التي تجمع شعوب الشرق وتوحدها في سبيل وحدة الشرق وليست سبيل شقاق طائفي ـ كما يحب المبشرون في غيرتهم المرضية ـ «إن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود من المقيمين في الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تصافروا على إيجاد هذه المدنية(٢)...».

بل لقد أدرك الرجل تميز الإسلام على المسيحية، لا بالشريعة التي تقتضي إسلامية الدولة والمجتمع والعصر فحسب، بل وبإسلامية الحضارة ـ فإسلامية العصر تثمر حضارة إسلامية، بعد استحالة على المسيحية إقامة حضارة عصرية. فكان حكم لاهوتها انحطاطًا لحضارة، كما كان تحضر أهلها ثمرة لاستبعاد الدين عن شئون العصر(٣).

---

(١) [رقعة من السنهوري من خلال ورقه الشخصية] ص ١٠ ـ عدد ... من مجلة السنهوري طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٨ ـ وهو مذكور في ورقه الخاصة بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م.

أدرك السنهوري، تميز الإسلام وتفرده في هذه النقطة، فكتب يقول: «ويمتاز الإسلام على المسيحية، في أن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدنية زاهرة، مع محافظتهم على عقائد الإسلام، أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتحدثوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل....»[1]!!

***

وقد وقف في تمدوح رفض وتقض وثلة ممن تدعون الشيخ علي عبد الرازق علمنة الإسلام عند تمودج سعد زغلول عظم قائد، لأعظم ثورة في ذلك التاريخ، ونموذج السنهوري رئيس أعظم قانوني في عصره، حديث فعلى الرغم من انتمائه للأزهر الشريف وخاصة هيئة كبار العلماء، ومن قيامه بتعليم ومفكرون كبار أمثال تكتب، وكتبوا الدراسات والمقالات في نقد ونقض [كتاب الإسلام وأصول الحكم] وتفنيد ما جاء به عن نظم الحكم الإسلامي، وعن علاقة الإسلام بالسياسة في المجتمعات[2]..

***

على أن هناك معارضات قد شهدتها حياتي بفكره في الصراع الدائر حول هذا الموضوع.. موضوع إسلامية الدولة والقانون والعمران..

● فالذين في قلوبهم مرض إزاء الإسلام، قد استمروا في السير على طريق رفض الإسلامية للدولة والسياسة، مرجعين ذلك إلى التخلف العلمي العربي، ومستشهدين بما دعوى الشيخ علي عبدالرازق علمنة الإسلام..

فسلامة موسى يكتب قائلاً: «لقد كانت الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة، فإننا أبناء القرن العشرين أكثر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا.. ونحن في حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان.. إنني كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامي أغراض يجب عليك أن تخرج من آسيا - [آسيا: تعبير يطلقه بعض المستشرقين على الإسلام؟!] وأن تلتحق بأوروبا، فإني كلما زادت

(١) المصدر السابق ص١٤٢ - وهي مذكرة كتبها في أوراقه الخاصة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤م
(٢) للإمام بطرف من ذلك انظر كتاب [معركة الإسلام وأصول الحكم]

معرفتي بالشرق زادت كراهيتي له، وشعوري بأنه غريب عني، وكلما زادت معرفتي بأوروبا زاد حبي لها، وتعلقي بها، وزاد شعوري أنها مني وأنا منها. وهذا هو مذهبي الذي أعمل له طول حياتي، سرًّا وجهرًا، فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب..»..[1].

فالرجل يعلن - فيما هو أكثر من الصراحة؟! - عن أنه سائر على درب العلمانية درب بونابارتاشا - والمحاكم المختلطة - درب كرومر [١٨٤ - ١٩١٧م] ومدرسة [المقطم]..

ويلتقط لويس عوض الخيط من سلامة موسى فيزعم «أن الإسلام، كالمسيحية، قد عرف دورهما الثيوقراطية والهيمنة»[2] وأن «معركة الديمقراطية المصرية كانت دائما معركة بين الحق الطبيعي، ومن يدعون بالحق الإلهي..»[3].

أما الدكتور محمد أحمد خلف الله - فإنه يطل على بنيه الآراء على عبد الرازق فيردد في سنة ١٩٨٤م ما قاله على عبد الرازق في سنة ١٩٢٥م - ويقول: «لم يكن نبي الإسلام في أي وقت من الأوقات ملكًا أو رئيس دولة، وإنما ظل دائمًا النبي الرسول..!»[4].

يظل هذا النفر على درب العلمانية، مناصبين إسلامية الدولة والسياسة والعمران العداء - ومقتفين أثر كرومر - حتى بعد رحيل استعماره الإنجليزي - ومرددين حجج على عبد الرازق - حتى بعد أن هدى الله على عبد الرازق - فنقض هو نفسه ما بناه في كتابه سنة ١٩٢٥م؟! -

وتلك صفحة من صفحات فكرنا الحديث والمعاصر تستحق التأمل والتنويه.

* * *

(١) كتاب [اليوم والغد] طبعة سنة ١٩٢٧م - وينقل عن الكتاب د. محمد محمد حسين [الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر]، جـ٢ ص ٢١٣ - ٢١٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م

(٢) مجلة [المصور] - القاهرة - العدد ٣٠٧٧ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠م

(٣) المرجع السابق - العدد ٣١٠٦ بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٨٤م

(٤) من مقال حول «النص والاجتهاد والحكم في الإسلام» - مجلة [العربي] - الكويت - عدد ٣٠٧ - رمضان سنة ١٤٠٤هـ

العودة عن علمنة الإسلام

إلى إسلامية السياسة

لم يكن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] للشيخ علي عبد الرازق، حالة فريدة للتحديات التي واجهت الإسلام والمسلمين، في التاريخ الذي صدر فيه.

● ففي [٢٢ رجب سنة ١٣٤٢هـ ٣ مارس سنة ١٩٢٤م] ألغيت الخلافة العثمانية، وبقي آخر خلفائها السلطان عبدالمجيد الثاني [١٢٨٦ـ١٣٦٤هـ ١٨٦٩ـ١٩٤٤م] قرآن «الزمان» ولو الشكلي ـ الذي حافظ على وحدة الأمة، والذي ألقت عليه الأمة منذ ظهر الإسلام!

● وفي [رمضان سنة ١٣٤٣هـ إبريل سنة ١٩٢٥م] أصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه.. فجاء وكأنه «فتوى» من شيخ أزهري، وقاض شرعي «تحلل» إلغاء الخلافة الإسلامية التي أجمع المسلمون، عبر تاريخهم الطويل، على أنها واجب «إسلامي مدني»، يتوقف على إقامته إقامة «الواجبات.. الدينية» ـ وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب ـ فهي خلافة عن الأمة ـ التي هي الخليفة عن صاحب الشرع، حراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين!.

● وفي العام التالي [١٣٤٤هـ سنة ١٩٢٦م] نشر الدكتور طه حسين [١٣٠٦ـ١٣٩٣هـ ـ ١٨٨٩ـ١٩٧٣م] كتابه [في الشعر الجاهلي]، الذي استخدم فيه «الشك الديكارتي» للتشكيك في «الشعر الجاهلي» ثم تجاوز نطاق «الشعر» فشكك في بعض قصص القرآن الكريم:.

وهرب هذه الأحداث العنيفة ـ والفكرية التي قد تطير بها ضمير الأمة من الأعماق ـ فتشت معارك فكرية، من أعنف وأخصب ما شهد تاريخ الفكر الحديث، بل وتأسست جمعيات وجماعات ذات وجهة هذا التيار، أو تلك الرفض و المناهضة ـ وتميزت سائر الفكرية و الصحفية بالمواقف التي اتخذها أصحابها من هذه الاتجاهات .

● وكانت صحيفة [السياسة] الأسبوعية ـ التي رأس تحريرها يومئذ المفكر و السياسي والأديب الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ ـ ١٣٧٥هـ/١٨٨٨ ـ ١٩٥٦م] من سائر الصحف الحزبية التي دافعت عن علي عبد الرازق وعن كتابه وعن عقيدته الإسلامية ومن هنا تأتي أهمية الموقف عند ظاهرة ترجع هؤلاء الرجال الثلاثة علي عبد الرازق وطه حسين وهيكل عن هذه الاتجاه وعودتهم إلى إسلامية السياسة والدولة.. على النحو الذي يقرره ويميز به الإسلام..

فالرجل الذي يدعو إلى علمانية الإسلام يترجع ويعلن أن **الإسلام دين تشريعي** وليس مجرد **«رسالة روحية»** بل ويقول إن عبارة الإسلام رسالة روحية فقط هي «عبارة ألقاها الشيطان على لسان» وطه حسين الذي أقام قواعد علمانية الإسلام ـ وخاصة في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] يترجع هو الآخر، والدكتور هيكل باشا ـ أول المدافعين عن هذه الأفكار ـ يترجع ـ في شجاعة هي مصر الأمثل ـ الأمر الذي يجعل منها «ظاهرة فكرية» تستحق التأمل والتنويه!

***

لقد صدرت إدانة هيئة كبار العلماء للأزهر الشيخ علي عبد الرازق في «خلافته الإسلامية» وفي «روحية الإسلام» و «عدم علاقته بالحكم والدولة والسياسة» صدرت هذه الإدانة ـ التي رتبت الهيئة عليها حكمًا بتأديب بإخراجه من زمرة العلماء ـ بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤هـ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥م ـ أي بعد أربعة أشهر من صدور الكتاب ـ في إبريل سنة ١٩٢٥م..

وفي اليوم التالي نشرت جريدة «البورص أجيبشن» حديثًا مع الشيخ علي. تتحدى فيه هيئة كبار العلماء وحكمها ويعلن فيه أنه سيمضي في رأيه . مشيرًا إلى

«بكل الوسائل الممكنة، كتأليف الكتب الجديدة، والمقالات في الصحف والمجلات وأحاديث»

بكل الأيام والشهور والسنين المنصرمة دون أن يبحث ولو لحظة واحدة عن شيء من ذلك، ولو لقد حرص طوال حياته على البحث عن أفكار كتبه، وعن عدة سطور، بل وعن أحاديث عنه، وكتبه عن أو عورة من سطور ت؟! بل لقد حرص على ذلك أشد من بعده، حتى أنهم أقاموا دعوى قضائية على من أعاد نشر بعض كتبه في بداية السبعينات من القرن العشرين، واستمرت منظورة أمام القضاء المصري لأكثر من خمسة عشر عامًا!!

وفي الحقيقة، فإن الذي مارسه الشيخ على عبد الرازق بعد إدانة أفكاره، إنما كان هو الصمت عن إثارة قضيته هو التراجع الضمني والعملي، وغير المعلن أو الصريح!

فبعد شهر من إدانة الرجل نشرت صحيفة [السياسة] اليومية التي استمر صدورها حتى ١٩٢٥م تحت عنوان «حديث جديد مع الشيخ علي عبد الرازق» ما نصه:

«إن الإسلام دين تشريعي، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعًا بذلك، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك، ولكن الله لم يقيدهم بشكل مخصوص من أشكال الحكومات، بل ترك لهم الاختيار في ذلك، وفق مقتضيات الزمن، وحيث تكون المصلحة».

وفي هذا الحديث ـ الذي سنرجع أكثر من مرة للقول بتضمنه تعارضًا بين الإسلام والحكم والدولة والسياسة ـ فبعد أن كان يرى جواز حكم المسلمين بأي نظام: ديمقراطي، أو بلشفي، عاد وقال إن الإسلام دين تشريعي، أي أن فيه شريعة وقانونًا للمجتمع والدولة.. وواجب على المسلمين إقامة الحكومة التي تقيم شرائع الإسلام وحدوده ـ وليس أي حكومة لأية أيديولوجية ـ والحرية والتطور هما في «شكل الحكومة» ـ وفق الزمان والمصلحة، وليس في مرجعية الحكومة.. فالمرجعية للشريعة التي أوجب الله إقامتها، وخاطب المسلمين جميعًا بهذا التكليف الواجب..

فنحن أمام تراجع أكيد ـ وإن لم يكن هذا المصطلح المستخدم ـ تراجع، أو الأوبة، أو النقد الذاتي!.

(١) انظر كتاب [معركة الإسلام وأصول الحكم] ص ١٣١.

وتمضي السنون حتى تأتي عام ١٩٥١م وفي يناير من عام ١٩٥١ يكتب الدكتور أحمد أمين سلسلة أحاديث حول مشكلات المسلمين، وعلاج هذه المشكلات فيذكر علي عبد الرازق: «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، وليس الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل..»[٢]

وفي هذه العبارة - «رسالة الإسلام روحانية فقط» - نعترف نحن أدباء الأخوة هيئة كبار العلماء قبل سبعة وعشرين عامًا[٣] وهي «التهمة» التي كان يروج لها رجال محاكمته - في الاعتراف بها[٤] لكنه ينطق بها في حواره مع أحمد أمين في سنة ١٩٥١م؟!.

فمن يشر أحمد أمين هذا الحوار في مجلته [رسالة الإسلام] - إبريل سنة ١٩٥١م تحت عنوان [الاجتهاد في نظر الإسلام] كتب علي عبد الرازق تعليقًا نشرته مجلته في عددها التالي - مايو سنة ١٩٥١م - تحت عنوان:

تعليق على مقال:
الاجتهاد في نظر الإسلام

لحضرة صاحب السعادة «علي عبدالرازق باشا»

وهو يعلق عليه هنا كاملاً، لأهميته لنا نحن، كما أني نبهت لعلي عبد الرازق في الموضوع:[٥]

«قرأت في العدد الأخير من مجلة [رسالة الإسلام] بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ إبريل سنة ١٩٥١م بحثًا قيمًا لحضرة صاحب السعادة الكاتب الكبير أحمد أمين بك تحت عنوان «الاجتهاد في نظر الإسلام»، وقد جاء في صدر هذا البحث أنه كان يتجادل معي، وكنا نستعرض حال المسلمين وما صاروا إليه من جمود، فقلت فيما قلت: «إن دواء ذلك أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من أن رسالة الإسلام روحانية فقط، وليس الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل.. إلخ»

وقفتُ أمام عبارتي كلمة «رسالة الإسلام روحانية فقط» وليس بشأن لي من عمر أن تشير ذكرى قصة قديمة لهذه الكلمة معي، وبعث من جديد في خاطري صورًا من هذه

صرع الذى احتدم يوم نشرت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» فقد رءاه بعضهم بعد جعلوا فى قلوبهم حمية يومئذ. أنى فى ذلك البحث قد جعلت الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة، ورتبوا على ذلك ما شاءوا لهم أنفسهم أن يتعمو أما أنا فقد رددت ذلك عليهم، وقلت لهم يومئذ، صادقًا ومخلصًا: «إننى لم أقل ذلك مطلقًا، لا فى هذا الكتاب ولا فى غيره، ولا قلت شيئًا يشبه ذلك الرأى أو يدانيه»

ثم كان ما كان من الجدل فى خصوصه، وتشدد فى خلو فى ناصر، ومصبره فى يهجوم وفى الدفاع، إلى أن قامت هذه على أشدها، ولله وحده يعلم هل تمت بروءته أم لم تتم فصولاً!.

أسوق هذا الحديث بمناسبة الأستاذ الكاتب الكبير، أن فكرة روحية الإسلام لم تكن رأيًا لى يوم نشرت بحث الشريعة، ولا فى وقت يومئذ رقصت لى أن يكون ذلك رأيى، فما ينبغى - وذلك موقفى - أن أعود اليوم فأقول لنفسى أدعو إلى أن نرجع إلى ما نشرته قديمًا من «أن رسالة الإسلام روحية فقط» لأن ذلك لم يكن رأيى فى تلك الرسالة ولا فى غيرها.

أرجو ألا يظن صديقى أحمد أمين بك، أو من يقرأ كلمتى هذه، أننى أمارى من قريب أو من بعيد فى صحة الحديث الذى رواه عنى، فإننى لأذكر هذا الحديث نفسه، وأذكر أين ومتى كان؟ وما ينبغى لشىء يرويه أحمد بك أمين أن يكون موضعًا للمراء.

وما أرى فى الأمر إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحية الإسلام إلى لسانى يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لى ببال؟ بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى تلك الكلمة ليعيدها جذعة تلك الملحمة التى كانت حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، والتى أشرت إليها آنفًا، وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس.

هذه كلمة عبر ذلك بنا، لا لنمس موضوع البحث، ولكنها تصحح وضعًا شخصيًا أرى من الإنصاف أن يصحح.

أما موضوع فى ذاته، فقد رأى الأستاذ الكاتب الكبير أن نظريته تؤدى إلى نفس

سيحة التي أرها، وبه يشرح صدري، ويرى الأستاذ بكير أن عليه تعقيبي، وذلك فضل من الله كبير، ومما يسرني أن أرى به خير المعلم، ومن يدري؟ فلعلنا نحقق بنظرة فيما بعد الأستاذ البكير خلافًا بسيطًا في المقدمات لا في النتائج، ونجد أكثره يرجع إلى خلاف في الأسماء، وفي تحديد ما تحمل من معان، ولعلنا نستطيع أن نحدد الكلمات التي تقوم الخلاف حول معانيها ومدلولاتها، مثل كلمات روح الإسلام، والاجتهاد المطلق، بحيث لو وجدنا بعضنا لا يتفق معه في المقدمات والنتائج، وفي المبادئ والغايات!.[انتهى].

* * *

ذلك هو نص نقد الدكتور كامل، على عبد الرازق، لمسلك على ما كتبه أحمد أمين، عن الخوارج الذي دار بينهما... ونحن هنا:

لم يقف طويلا أمام نفي علي عبد الرازق لمضمون كتابه [الإسلام وأصول الحكم] لفكرة أن رسالة الإسلام روحانية فقط، يكفي أن نذكر أن في كتابه هذه العبارات:

«إن محمدًا ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وإنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.. إن ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي ﷺ لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معنى السلطان... ولاية الرسول على قومه ولاية روحية.. وولاية الحاكم ولاية مدنية... تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس. تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، وبعد ما بين السياسة والدين..؟!..»

يكفي أن نذكر هذه العبارات في كتابه، وأنه في سياقها تحت عنوان [رسالة لا حكم ودين لا دولة[1]]؟!

(١) انظر كتاب [الإسلام وأصول الحكم] ص٤٨ ـ ٨٠

ب ـ المهم أن الرجل قد عرف بأنه قال في حوار مع أحمد أمين «رسالة الإسلام روحانية فقط» ... وهذا ليس بالرأي الجديد له في سنة ١٩٥١ ... وإنما هو الرأي الذي عبّر عنه قديماً في كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة ١٩٢٥م!!!

عترف الرجل بذلك ... ودعا أحمد أمين، ودعا القراء إلى «عدم الظن بأنه يجري من قريب أو من بعيد في صحة الحديث الذي رواه عنه أحمد أمين»

حسناً يكن الرجل قال: «وما أرى إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به لساني في المجلس الذي كنا نتجادل فيه، ونستعرض حال المسلمين، وما أدري كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لساني... يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لي ببال، بل لعله الشيطان ألقى في حديثي بتلك الكلمة.. وللشيطان أحياناً كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس»؟!..

ونحن، انطلاقاً من كلمات علي عبدالرازق هذه في مقدمة «بوتشه» هذا نقول للعلمانيين العرب، الذين يقفون هذا على عبدالرازق سنة ١٩٢٥م، مستشهدين به على علمانية الإسلام، وروحانيته المجردة من السياسة.. والذين يرددون كلمته القديمة: «وبا بعد ما بين السياسة والدين»، نقول لهؤلاء العلمانيين: إننا نحن الذين نحترم علي عبدالرازق عندما نصدق قوله: «إن الشيطان هو الذي ألقى هذه الكلمات على لسانه».. وليست له رأياً بل هي ـ كما قال ـ رأي الشيطان؟!.. فتبينوا من هو إمامكم وقائد «تنويركم». إنه ليس علي عبدالرازق.. بل هو الشيطان؟!!!

هذا عن الشيخ علي عبدالرازق..

لقد عاد فأعلن حاكمية الشريعة الإسلامية ووجوب قيام الحكومة الملتزمة بتطبيقها.. مع تطور «شكل» هذه الحكومة وفق المصلحة والزمان

وقطع بأن لهوى روحانية الإسلام فقط هو من زعمات الشيطان!

***

(١) هذا تعليق مثير لدكتور الفاضل حسني بكر، «روحانية الإسلام» أنظرها في كتابه [الإسلام بين سويد وسرويد] ص٣٨ـ٩٦ طبعة الزهراء سنة ١٩٩٥م

● أما المدرس الثاني [الذي لم يكن لأول] لعصمة الإسلام، فهو الدكتور طه حسين [١٣٠٦ـ١٣٩٣هـ ١٨٨٩ـ١٩٧٣م] الذي خرج من الأزهر ـ كما مضى عند الحديث عن الشيخ فريد وجدي ـ ثم نهل من علوم الغرب وآدابه [الذي لا يدري أحد من الباحثين أيهم أكثر تأثيراً في الحديث عن الإسلام].

وجهود الدكتور طه في عصمة الإسلام لا تقف فقط عند إسهاماته المقالات ـ في الدفاع عن عقيدة التوحيد بالمعركة الفكرية التي أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] والاعتداد بحصانة القرآن الكريم [الذي هو] وحي الله المعصوم المحفوظ، بالمنهج الموضوعي الذي يجعل من الواقع المحسوس مصدراً لتوحيد المعرفة بعصمة الوحي المعقل والحواس [التي هي] وسيلة الموحدة المعتمدة لتحصيل الحقائق العلمية والمعرفة. وما عند ذلك العصمة فيما يتعلق بالوحي [الذي هو] يمثل صوراً من أصور القصور العقل الإنساني؟!..

بل تعدى طه حسين مع القرآن ـ وهو الوحي المصدر المعرفة المعصومة التي لا تستطيع العقل الإنساني بإدراك كنهها التعامل معه ـ بالشك المنهجي ـ على أنه «النص» من «النصوص»؟!.

ومن هذا الكتاب المشكوك في صحة نسبته إلى مؤلفه [الشعر الجاهلي] سنة ١٩٢٦م في تعامله مع آيات القرآن [الإسلام وأصول الحكم]؟!. كان تشكيكه في صدق الحديث القرآن الكريم عن خليل الله إبراهيم، ونبيه إسماعيل عليهما السلام يخص

أ ـ بعلاقة الإسلام بملة إبراهيم.. والحنيفية والحنفاء..

ب ـ وقصة بناء الكعبة، ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعيل

جـ ـ وأخبار الرحلة الحجازية لإبراهيم عليه السلام[1]..

ومع حضور هذا المنهج الموضوعي، الذي يريد إقامة المعرفة على سبق وحدة «الكون المخلوق» المتغير استقلال وتأثر مصدرها الأخير «الوحي المقروء» فإن قصة الجهود الدكتور طه حسين، في عصمة الإسلام، قد جاءت في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] الصادر سنة ١٩٣٨م ـ وحضور العصمة في كتاب [مستقبل الثقافة في مصر] لا

(١) [في الشعر الجاهلي] ص٨٠، ٨١ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م

يقف فقط عند عبارته التي تعبر «ثمرات ونتائج» الموقف العلماني! - أي استبعاد الدين من السياسة والدولة - والتي يقول فيها:

«ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين، ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول... ولقد قضى المسلمون منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو: أن السياسة شيء، والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المدفع العملية، قبل أن يقوما على أي شيء آخر».

لا يقف الحصر العلماني في هذا الكتاب عند هذه العبارات التي تمثل «ثمرات ونتائج» - وإن كان يتمثل هذا الحصر فيما سبقه، وعبر العديد من الصفحات، من «فلسفة لعلمنة الإسلام».

«لقد كان على عبد الرازق قد «شرع» في تحديد رسالة محمد ﷺ كرسالات خالصة من السياسة، في كونها «دينًا» لا «دولة»... وفسح عبد الرازق مسيح المصريين لقيصر وما لله لله»، فقال. إنها «الكلمة البالغة»[2]؟!

فؤاد حسنين قد جاء - في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] - ليقسم هذه المعادلة بين الإسلام ومسيحيته من ناحية، وبين العقل المصري والشرقي المسلم، وبين بعض الغربيين اليوناني المسيحي من ناحية أخرى. إن عقلنا يونانيّ التكوين - لأنه - كالعقل الأوروبي، مرده إلى عناصر ثلاثة:

- الحضارة اليونان، وما فيها من أدب وفلسفة وعلم.
- والحضارة الرومان، وما فيها من سياسة وفقه.
- والمسيحية، وما فيها من: دعوة إلى الخير وحث على الإحسان[3].

وكما لم يعير الإنجيل - عندما تنصرت أوروبا - من الطابع اليوناني للعقل الأوروبي.. فكذلك القرآن، لم يعير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي؛ لأن القرآن «إنما جاء متممًا ومصدقًا لما في الإنجيل»[4].

[مستقبل الثقافة في مصر، ص ١٠ - الطبعة الثانية ١٩٣٨م]

[2] [الإسلام وأصول الحكم] ص ٤٩.

[3] [مستقبل الثقافة في مصر] ص ٢٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١، ٢٢.

وقد صحت هذه المسألة من هذه الوحدة بين مكونات العقل الشرقي، وبعض العرب فكلاهما يونانى المكونات والتكوين. وصحت مسألة بين القرآن والإنجيل، والإسلام والمسيحية، في موقف من المسألة وحلوله. فهي العلمانية، التي هي طبيعية عامة في ظل مسيحية تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله. تكون طبيعته عامة في ظل قرآن لا فارق بينه، في هذه القضية، وبين الإنجيل؟!.

كان هذا هو مدخل صاحبنا حسين مروة إلى أسس قواعد، التي لا بد أن نشير وتقرر، تلك المقولات العلمانية، كثمرات طبيعية ومنطقية، مع هذه الأسس والقواعد؟!

ولنبدأ رأيه بما بنى على هذه «القضية»، التي قد «كسبها» ثم ألحق الشرق بالعرب، بدعوى وحدة مكونات العقل فيهما، على نحو لدى لم يُحْسِب فيه العرب أي تغيير.. فهو يقول:

«كان العقل المصري ـ إذن ـ إلى أيام الإسكندر مؤثرًا في العقل اليوناني متأثرًا به، مشاركًا في كثير من خصاله، إن لم يشاركه في خصاله كلها..... وجاء الإسلام، وانتشر في أقطار الأرض، وتنسم مصر لقاء حسنًا، وأسرعت إليه بسراعًا شديدًا، فاتخذته لها دينًا، واتخذت لغته العربية لها لغة، فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى ـ [العقلية اليونانية] ـ وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذي يُفهم من هذه الكلمة الآن؟!

كلا! لأن المسيحية التي ظهرت في الشرق قد عمرت أوروبا، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات، فلم تصبح أوروبا شرقية، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبي

وإذا كان فلاسفة أوروبا، وقادة الرأي الحديث فيها، يعدون المسيحية عنصرًا من عناصر العقل الأوروبي، فلست أدري ما الذي يفرق بين المسيحية والإسلام، وكلاهما قد ظهر في الشرق الجغرافي، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد، وهبط به الوحي من لدن إله واحد، يؤمن به الشرقيون والعربيون على السواء؟.

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأي المنصف، أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل فلا يرون به بأسًا على العقل الأوروبي، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل من الغرب إلى الشرق، فإذا قرءوا القرآن رأوه شرقيًا خالصًا، مع أن القرآن. كما يقولون في غير عوج ولا التواء، إنما جاء متممًا ومصدقًا لما في الإنجيل؟.

إذا صح أن المسيحية لم تمسخ العقل الأوروبي؛ ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة، ولم تجرده عن خصائصه التي جاءته من إقليم البحر الأبيض المتوسط، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصري، أو لم يغير عقل الشعوب التي اعتنقته، والتي كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط..»[1].

إن طه حسين، هنا ـ في هذه القضية التي هي أخطر ما في كتابه هذا ـ يقيم قواعد العلمانية على «أعمدة المماثلة ـ بل الوحدة» بين العقل الشرقي والعقل الغربي.. فهما برأيه عقل واحد في مكوناته اليونانية ـ وتلك خرافة تراجع عنها مبتدعوها!..

وعلى المماثلة التامة بين الإسلام والمسيحية، وبين القرآن والإنجيل ـ وتلك خرافة ابتدعها علي عبدالرازق، وطه حسين ـ فالقرآن مصدق لما بين يديه من التوراة والإنجيل ـ وكل الكتب السماوية السابقة ـ حقاً ـ في «الدين».. أي عقيدة التوحيد.. والبعث والجزاء.. والعمل الصالح، وهي أصول الإيمان.. وشروط النجاة ـ.. لكنه متميز في «الشريعة».

﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون (٤٨)﴾ [المائدة: ٤٨]

فالإسلام ليس المسيحية.. لأن كتابه ليس مجرد «متمم ومصدق» للإنجيل ـ كما زعم طه حسين ـ.. وإنما هو «مصدق ومهيمن». وفيه «شريعة» متميزة بإقامة العلاقة بين «الدين» و«الدولة»، بين «السياسة الشرعية» وسائر ميادين «العمران» ـ على النحو الذي سبق وفصلناه في هذا الكتاب[2] ـ.

ولقد كان طبيعياً أن يرتب طه حسين، على هذه المقدمات الخاطئة، تلك الثمرات الخاطئة، أيضاً، منطقية العلمانية عندنا، على نحو ما هي في أوروبا.. «فقد تحققت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية، لا على

(١) المصدر السابق: ص١٩، ٢١، ٢٢

(٢) انظر كذلك كتاب [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م

بوحدة مسيحية، ولا على تجارب الشعب والأحزاب [1] ... وتمثل فيه السنة
في شهادته، هي ذات السبيل، التي سلكها الأوروبيون قبلنا، أن عقلية جميع الأمم تتكون في الإسلام كمسيحية. وقد سلكها الإنجليز. وتصورنا هو تصورهم الذي هو
«السبيل واضحة بينة مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يُحب منها وما يكره، وما يُحمد منها وما يعاب[2] ...»!

هكذا وضع طه حسين نفسه عند قدمي الأستاذ الشيخ و«شرّابه» على عتبات الزقّ

***

وهنا نُذكّر أن المقدم لهذه الأطروحة في نص هذا «البيان»... قد تهاوى من الأساس، وبهذا انعدم مقام الحديث عن عودة طه حسين عن هذه المذهب، أو رجوعه غير المعلن، ولا التصريح بتلك «الكبيرة» التي هذه «المصحح»!! على هذه الأرض!

فالرجل قد عاد في العقود الأخيرة من حياته الفكرية، إلى الحديث عن تميز الأمة العربية، قومية وسياسة، على النحو الذي يجعل لهذا التميز مدخلاً في وحدتها القومية. فيرجع بهذا التصور عن إهماله السابق لـ«الشعب والأحزاب» كمفهوم من مقومات السياسة والوحدة السياسية...

ثم إن الرجل قد كان في حياته يعيد طبع ما سبق من كتبه، حتى كتابه [الشعر الجاهلي]. بعد أن حذف منه تلك الصور الشعرية والعشرين التي شكك في قصة إبراهيم وإسماعيل وغيرها في [في الأدب الجاهلي] ووثقه وصاف بها سنداً من النصوص... كما أن الرجل يعيد طبع ما يتقدم من كتبه [لا كتابه] [مستقبل الثقافة في مصر][3] بل لقد سئل في سنة ١٩٧١م عن رأيه فيما نصيحة من أن يعيد طبع كتب طه حسين عند صدوره في سنة ١٩٣٨م فقال: «هذه كُتب سنة ١٩٣٦م.. قُدُم قوي، عادور يتجدد ويجب أن أعود إليه، وأصلح فيه بعض حجات، وأضيف»[3]

[مستقبل الثقافة في مصر] ص ٨

٢ [illegible] ص ٤٥

(٣) صحيفة «الأهرام» عدد أول مارس سنة ١٩٧١م

فكأنه يعتبر تراجعه عما ذكره من رأي مشيرة بتحفظ ... وتوجهه التأسيس لعلمانية الإسلام!.

بل إنه سيتحدث عن تراجع صريح في قصيدته هذه ـ قصيدة مكتفية «بالدين» في مقومات «الدولة». وحاكميته في مواثيقه الدستورية. فبعد أن كان رأيه الذي سطره في [مستقبل الثقافة في مصر] عندما قطع بأن «من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية، قد قضى منذ عهد بعيد، بأن وحدة الدين ووحدة اللغة، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول. . ولقد ظن المسلمون منذ عهد بعيد، إلى أصل من أصول الحياة الحديثة، وهو أن السياسة شيء، والدين شيء آخر، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية، قبل أن يقوما على أي شيء آخر. ولقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى، وأقامت سياستها على المنفعة الزمنية، لا على الوحدة المسيحية، ولا على تقارب اللغات والأجناس»[1].

بعد هذه العلمانية الصريحة، التي ستتعداه الدين ـ ومعه اللغة ـ من مقومات الوحدة السياسية، ومقومات تكوين الدولة ... وأسس لا يكتفي ـ وهو هنا ـ بعدم «اشتراط» وحدة الدين لإقامة الدولة ... وإنما تبنى «صلاح الدين وصلاحيته» لإقامة الدولة و«بنى تبنى علاقة السياسة بالدين ـ «فالسياسة شيء والدين شيء آخر» ... بل ويذهب فيها طه حسين إلى محاولة تاريخية لتبرير هذه العلمانية ـ بتاريخ أوروبا الحديث ... وكأنه قرر سلفًا للإنجيل الذي يدع ما لقيصر لقيصر!

بعد هذه العلمانية الصريحة، التي ستعلنها طه حسين في سنة ١٩٣٦م عام كتابته لكتابه [مستقبل الثقافة في مصر] يترجع ويتراجع، في هذه القضية، تراجعًا صريحًا وكثيرًا، وفي مناسبات دالة كثيرة، على صدق تراجعه، عن هذه العلمانية.

فبعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م ... وبعد ثورة الدستور سنة ١٩٢٣م ... دعت الثورة لجنة لوضع مشروع دستور جديد، وشكلت منها لجنة للحريات والحقوق والواجبات العامة. ولقد رأس هذه اللجنة محمد فريد وجدي، وضمت عضويتها كوكبة من قادة الفكر والرأي والقانون، ممثلين لمختلف التخصصات والأديان والاتجاهات، كان فيها حبيب المصري، ود. طه حسين، ود. الدكتور عثمان خليل

(١) المصدر السابق ص١٦، ١٧، ١٨.

عثمان، والدكتور عبدالرحمن بدوي، وعبد القادر عوده، وفريد أنطون، وفكري أندراوس، والأب يوسف، وعلي الشمسي، ومحمد عبدالله شوم، ومصطفى مرعي، ومحمد السيد ياسين، والدكتور محمود عزمي ..

ويطبع الكتاب هذه الأيام وحتى عندما تصدر هذه الطبعة سيرى الأمر الذي يحمل الأزهر مسؤولية فيه صريحة، ومعبرة عن قناعات أصحابها، التي لا تتأثر عرضة عواطف الجمهور!..

وفي الاجتماع الذي عقدته هذه اللجنة في يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٧٢هـ، ٤ يونية سنة ١٩٥٣م دار النقاش حول «الحقوق المرأة السياسية» وعرض النقاش الموقف من الإسلام ومكانته في تحديد هذه الحقوق، ومكان قواعده وشريعته وحدوده في دستور البلاد. وفي هذا النقاش أدلى الدكتور طه حسين بالرأي الذي نقتطع بتراجعه عن عزل الدين عن الدولة، واستبعاد الإسلام عن مقومات إدارة الدولة.

● فحتى نضع الأمور في نصابها من النصوص التي أدلى بها في جو اجتماع هذه اللجنة، لم يقف من قضية هذه العلاقة «الدين» بدستور «الدولة». عند ضرورة مراعاة حدود الدين في تقرير حقوق المرأة السياسية. وإنما ذهب إلى المطالبة بالنص في الدستور على عدم السماح لقوانين البلاد المختلفة والمخالفة للدستور - «بأن تعدل عن نص القرآن» فهذه كانت مرجعية الدستور هي التي تحتكم دساتير القوانين ومشروعيتها، فقد طلب طه حسين النص على عدم خروج القوانين على نص القرآن الكريم، فجعل للقرآن حاكمية سائدة على قوانين البلاد؟!.

أما نص عبارته فيقول: «إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج، عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام، فلا أظن مثلاً، أننا سننص على أن تأخذ المرأة في الميراث نصيباً كنصيب الرجل، فلن يحدث هذا بالطبع»

ولا تكتفي طه حسين بموقف الأغلبية المسلمة، كضمان لعدم مس قانون محاكمة بحكم الإسلام، وتدعو إلى نص صريح في الدستور على حاكمية نص القرآن على كل القوانين. فيستطرد قائلاً: «ولكن لا بد لك من أن تحتاط فتقول إنه ليس هناك

أي مقتض يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن؟. فهو يريد تأييد حاكمية النص القرآني على كل القوانين، ولا يكتفي بالاعتماد على موقف الأعلية!

ثم نمضي عبر الحوار، فيضيف مطلقًا آخر، يركي وجوب حاكمية الدين على القوانين، وهو مطلق لحكمه لو حدث، في مرعى عقائد جمهور المحكومين "... لن أقول به إذا وجد نص ديني صريح، إسلامًا كان أو مسيحيًا، في حكمة والواجب يقتضي ألا تعارض النص، وأن تكون من حكمة ومن الاحتياط، بحيث لا تصير نجس في شعورهم، ولا في ضمائرهم، ولا في دينهم"[1]. فالخروج على القوانين عن حاكمية الدين ليس فقط إثمًا في حق الله، سبحانه وتعالى، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك إصرار بحقوق الإنسان، في مراعاة شعوره وضميره المتدين بالدين الذي يؤمن به!.

وفي مكان آخر من هذه الأطروحة، وعند تناوله في مبدأ حرية العقيدة، أقرت المحكمة فيها نصًا يقول: «حرية العقيدة مطلقة»..

وعندما أراد الدكتور عبد الرحيم بدوي - ومعه الأب بولس - أن يمرر "مفهومًا" يجعل من إسلام الرحمن المسيحي "إصرارًا" بروحه المسيحية، يجعل "له الحق في أن ترفع دعوى سرقة للنص"، وعلى "المشرع أن يضع نصًا في القانون يحمي المضرور للضرر في مثل هذه الحالة"؟!

عندئذ كان طه حسين هو المتصدي لمعارضة هذا الرأي، الذي يرى خروج حرية الاعتقاد عن ضوابط الإسلامية، التي تبيح للمسلم الخروج من المسيحية لأنه مؤتمن على عقيدته - التي لا يكتمل إيمانه كمسلم، دون الإيمان بشريعتها المضرة به - بينما تمنع الإسلام روح المسيحية من المسيحي - لأنه غير مؤتمن على عقيدته بعدم إيمانه بشريعتها وبرسولها -..

يعارض طه حسين هذا المفهوم لحرية العقيدة، الذي سحبه من بعض نصوص الإسلامية، ويجب أن يكون الاحترام للإسلام - من منطلق احترام الدين المؤتمن بكامل الإسلام - وليس بتجزئة بعض الكتب، وتجاهل بعضها الآخر؟!

(1) [حرية المشروع المسيحي] محضر لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة - الجلسة السابعة ص٨١ طبعة مضبوط وزارة الإرشاد القومي [بدون تاريخ]

فنقول - رداً على الدكتور عبدالرحمن بدوي... والأنبا يؤنس

«ان دين الله قد ترك حرية الاعتقاد لعقائد مختلفة، فلابد أن نحترم الأديان جملة، ولا يكون الإيمان بإيمانٍ بعض الكتاب، وكفراً ببعضه الآخر

فإذا احترمت الدولة الإسلام، فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلاً، وإن الإسلام لا يسمح للمسلمة بأن تتزوج مسيحيًا، ويسمح للمسلم أن يتزوج غير مسلمة »

هكذا كان طه حسين واضحًا ومحددًا وحاسمًا..

فيما العصمة التي جعلها يقول - سنة ١٩٣٦م - «إن العصمة شيء وكل شيء غير ذلك وبالتالي فنظام الحكم وتكوين الدولة هي يقومان على الدفع بالعصمة وليس على الدين..»

بعد هذه العصمة التي رأت أن مجرد «عاصم ومصدق للإنجيل» وجدنا طه حسين - في سنة ١٩٥٣م - وكأنه عدل وأتى بعبارة عصية - لا ينطبق على المشركين فيها تعبير فكرهم الذي به يؤمنون - وجدناه يطلب بعض في الدستور على حاكمية بعض القرآن على سائر الدواوين ويكون بها حترام الإسلام، بفتضى احترامه جملة وتفصيلاً، وذلك حتى «لا يكون الإيمان إيمانٌ ببعض الكتاب، وكفراً ببعضه الآخر»؟!

وهكذا فقدت العصمة بعد هجرته في سنة ١٩٢٥م وجدانه أثر فرنسا[٢]

***

● والذين يتتبعون وقائع المعركة الفكرية التي أثارها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] يعرفون أن الشيء الذي دفع عن فكر علي عبد الرازق، كان صفحة «العصمة» - النبوية - وليس تحريرها كما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل باشا [١٣٠٥ - ١٣٧٥هـ ٨٨٨ - ٩٥٦ م]

فقد هيكل باشا معركته بالدفاع عن عصمة الإسلام التي قال علي عبد الرازق عن رسوله ﷺ «إنه ما كان إلا رسولاً كرجوه الخالين من الرسل» لم يعهد دوره، ولم يصنع شريعة - بل كان فقط مبلغًا! - ولم يرأس حكومة.

---

١) المصدر السابق ص ٢ محضر جلسة الأربعاء ٢٤ محرم سنة ١٣٧٢هـ - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م

٢ راجع في التعبير حول تغير الفكر في طه حسين كتاب [الإسلام في مواجهة التحديات] ص٣٨٩ - ٣٩٩ - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦م

لكن الدكتور هيكل يكتب كتابه [حياة محمد] - وينشره في سنة ١٩٣٥م - فإذا به يتراجع فيه عن دعوى عصرية الإسلام.. وعن رؤية التطور الحضاري للإسلام بعيون غربية، ترى خلافة محمد دنيوية، ورسالته روحانية فقط.. يتراجع هيكل في سنة ١٩٣٥م عن فكر الذي كان هو محمديه الأولى في سنه ١٩٢٥م ويكتب في [حياة محمد] عن التطور الخطير في مكة إلى المدينة فيقول: «هنا يبدأ طور جديد من أطوار حياة محمد، لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل، هنا يبدأ التطور السياسي، وهذا التطور من حياة الرسول لم يسبقه إليه نبي ولا رسول، فقد كان عيسى وكان موسى وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية يبلغونها للناس من طريق الجدل ومن طريق المعجزة، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة ودول السلطان أن ينشروا هذه الدعوة. فأما محمد، فقد أراد الله أن يتم بشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه، وأن يكون الرسول السياسي، والمجاهد والفاتح. لقد أقام محمد دين الحق، ووضع أساس حضارة، هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم. والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس يوحي من ربه يتراوحان، حتى لا انفصال بينهما.. وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية، والسلطة الزمنية - أي بين الكنيسة والدولة، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزع في تفكير الغرب، وفي اتجاه تاريخه»(١).

ثم بعد محمد ﷺ كان من الرسل «صنع بدعوة دينية خالصة عن كل ما يعلق بالسياسة والحكم» وكما أصبح - في رأي هيكل دائماً - «الرسول والسياسي، والمجاهد والفاتح، والذي يتراوح في رسالته الدين والحضارة حتى لا انفصال بينهما..»؟!

وقد نشر كتابه [في منزل الوحي] - سنة ١٩٣٧م - وحينه يكتب في مقدمته أن دنيا شخصاً هو فقه الفكرية السياسية التي كان يشير فيها بنموذج الغربي سبيلاً لنهضة أمته، أو بنموذج الغربي معتمداً بصورة فكرية يتراجع في نصيحه فكري. الذي جعله يحدث تاريخ بيس كتاريخ الغرب وأن الإسلام ليس كمسيحية الغرب.. ومن ثم فإن «الدور العربية» في النهضة غير صالحة لنهضة الشرق،

(١) [حياة محمد] ص٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٥١٦، ٥١٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م.

و لحضارة لإسلامية «كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب لننهض بهذا الشرق، وبيننا وبين العرب في التاريخ، والثقافة الروحية، هذا التعاون العظيم؟! . . إن التوحيد الذي أضاء بنوره أرواح آباءنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة في الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها حقيقة أن تضل السبيل، وإلى أن الأمة التي لا ماضي لها لا مستقبل لها، ومن ثم كانت الهوة التي ازدادت عمقًا بين سواد الأمم في الشرق، والدعوة إلى إغفال ماضينا، والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته، والحياة المعنوية هي قوام الوجود الإنساني للأفراد والشعوب، ولذلك لم يكن مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقي الخطر الأكبر خطر الحياة المادية التي جعلها الغرب إلهًا . .

لم أليث حين تبينت هذا الأمر، أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية»

إن عودة المفكر الشجاع وأستاذ الأجيال سلامة موسى عن الاشتراكية، وتبني السمودح الغربي في نهضة مصر وأوروبا في القرن الـ«الخصوصية الإسلامية» مشروع نهضة المشؤودة . .

إنها ظاهرة فكرية تؤكد على ضرورة التمسك بالدين ناصرو «العلمانية» حرص في قلوبهم و«سوء نية» تجاه الإسلام وبين تدين متهرو السمودج الغربي ـ لعلمانية ـ «سوء فهم» أو «سوء حظ» التراث، وبإسلامية الدولة و لسياسة و لمجتمع في نموذج الإسلام

ويزيد من أهمية هذه «التحولات الفكرية» أنها لم تأت ثمرة «تفكير مجرد» وإنما جاءت كثمرة لممارسة و تأمل، تمكن مستدعيهم الدافع الفكري، إلى دار حول هذا الموضوع

* * *

[في مرآة نفسي] ص٢٢ ـ ٢٦ ـ ١٢ ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م ويزيد من التفصيل عن تطور الفكر الدكتور هيكل أنظر كتابه الذي قدم فيه مراجعة لكتاب العرب و لإسلام، ص٢٢٥ ـ ٢٣٥ ـ طبعة مكتبة الأسرة بالقاهرة سنة ٢٠٠٣م

شبهات.. وعلامات استفهام

هكذا وضحت صورة القضية.. قضية علاقة «الإسلام» بـ«السياسة.. والدولة.. والعمران».. وضحت على هذا النحو المحدد والحاسم، سواء في منطلقاتها الفكرية.. أو تطبيقاتها الحضارية.. أو مسيرتها التاريخية.. وتحددت ثغرات الاختراق، التي وفدت على النسق الإسلامي، «إسلامية السياسة».. وارتباطها بالاختراق الأجنبي لسياج وحدة الأمة، واستقلالها الحضاري والسياسي.. ووضحت موازين ومقادير وآفاق هذا الاختراق وحدوده.. وكذلك حجم المقاومة التي جوبه بها من «الأمة»!.

● فإسلامية السياسة والدولة والعمران: مبدأ إسلامي يرتبط أوثق الارتباط بصورة الإنسان في الفطرة الإسلامية.. الإنسان الخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، ومن ثم المحكومة تدابيره للعمران ببنود عقد وعهد الاستخلاف ـ أي «الإسلامية» ـ.

● وهذه الإسلامية للسياسة والدولة ـ ولعموم العمران ـ فكرًا ومعرفة وعلومًا وتطبيقات ـ ليست مجرد «خيار.. واختيار» إنساني.. وإنما هي فريضة إلهية، وتكليف سماوي، وواجب ديني.. لا يصح الإيمان الديني بإنكارها وجحودها.. ولا يكتمل هذا الإيمان مع تعطيلها.. لأن سياسة العمران الدنيوي هي المعبر للجزاء الأخروي، في الدار التي هي خير وأبقى.. فإسلامية العمران ليست مجرد «منفعة.. ومصلحة دنيوية»، وإنما هي «الصلاح الديني» لـ«العمران الدنيوي» المؤهل لنعيم الجنة يوم الدين!..

● وهذا النسق الإسلامي في إسلامية العمران ـ ومنه السياسة والدولة ـ لم يقف في

النموذج الإسلامي عند حدود الفكر الواضح، الذي استخلصه المسلمون من الآيات القرآنية المحكمة.. بل لقد أقاموه بناء حضاريًا متجسدًا على امتداد تاريخهم، مع النهوض والازدهار الحضاري..

وحتى عندما حدث وكسر الاختراق الحكم الشرعي في "الحديبية": في "القصعة" كان الاختراق محدودًا بنطاق "الدولة" في ذلك التاريخ وطبقًا "للأمة" و"الحضارة" تحكم بالإسلام في تدبير سياستها مختلف شؤون العمران.

فلما توسع الاختراق وصار الاختراق "الحضارة العربية" أو قادرًا على إركاع العروبة الاستعمارية الحديثة، كانت مقدومة الأمة هذه على رفض الغرب وكيانه الاجتماعي والحضاري هذا "الجسم الغريب" المقحم قسرًا وبهذه "العدة الخشنة" التي لا علاقة لها بأرض الإسلام!.

بل إن الشعور بالتحدي لأمة كان يقهرها ويستبد بها الغرب، منذ لامس قهرها نموذجه الحضاري، عندما قارنت "النخبة المثقفة" بين جمود الإسلام، وجموده على الإسلام ـ بهذا الشعور الذي بدأ عند العرب، في مرحلة الانبهار واللاشعور، سرعان ما تراجع موقعه في مرحلة أصبح فكرنا، الذي أدرك قصور الإسلام عن المسيحية وتميز وتفوق الغرب الرأسمالي وتطوره الخصائص عن المشبهات في النموذج الغربي فعاد إلى التشهير بإسلاميه السياسة والدولة والحضارة ويتهمون علنًا وعلانية المسلمين سوى البعض في قعودهم المرضي عن الإسلام

هكذا وصحت القصية، عبر هذه الصفحات..

***

ومع ذلك فقد تميزت في "الحديبية" بعض المشبهات وعلامات الاستفهام التي يثيرونها في الصراع مع الإسلام، لا لأنها تحتاج، كي تستكمل صورتها المستقيمة، لهذا الوضوح والصراحة اللذين تحكمت بهما الآيات المحكمات، ولكنها لأنها تمس "الجوهر المركب في النظام القومي" ـ وفق تعبير سعد زغلول الأمر الذي يدعو ـ وربما على الرغم من سعة القصية ـ إلى تناول هذه المشبهات وعلامات الاستفهام، بالإيضاح والتأويل: ﴿لينهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وإن الله لسميع عليم﴾ [الأنفال ـ ٤٢]

١ ـ شبهة الخشية من «التطبيق البشرى» للشريعة الإسلامية

من شبهات العلمانيين، التى يحتويهم شحناءهم فستور لأمة المسلمة، قولهم

إننا لا نخشى من الإسلام، فهو عزيز علينا؟! وإنما خشيتنا من «التطبيق البشرى» للإسلام.. والبشر يخطئون ويصيبون، ونحن نريد تنزيه الإسلام عن أخطاء التطبيق البشرى.. فدعوتنا للحكم بالقانون الوضعى ليست عداءً للإسلام، وإنما هى صيانة للإسلام؟!.

تلك هى أولى شبهات العلمانيين..

ونحن سنفحص ـ ولو خلا ـ حسن نيتهم وصدق قولهم فى هذا الذى يقولون ثم يقولون به

● إن كل تصنيفات جميع النظريات والأنساق الفكرية هى تصنيفات نشأ به العلم الذى يدور فى إطار خلاف حول مرجعيته وفكرته (أيديولوجيته ـ هو العلمانى البشرى الذى سبق البشر فهم تعنى خشيته على الأنساق الفكرية، والنظريات السياسية والاجتماعية، من أخطاء التطبيقات البشرية لها، أن تعدل عنها كمرجعيات للتفسير والتقويم والتغيير، وتحتفظ بها فى الكتب أو تظل تكتب، كلما تشوهت أخطاء التطبيق؟! إن الخشية يطلقها البشر الخاطئون ـ وما أكثرهم ـ فى الماركسيون.. والليبرالية.. يطلقها البشر الخاطئون!

● وإذا قلتم: إن هذا وضع خاص بـ«الدين» لأنه تنزيل إلهى، يعلو فكرته عن مكانة الأنساق الفكرية والنظريات البشرية ـ ونحن ـ العلمانيين ـ لا نصيرن الدين بالنظريات الوضعية بأخطاء التطبيق البشرى لها.. وإنما الذى نخشاه هو حدوث ذلك للدين الإلهى!..

إذا قلتم ذلك.. فنحن نقول لكم:

إن الله، سبحانه وتعالى، هو الذى وضع الدين.. لكن البشر هم الذين يقيمون الدين.. كل فرائض ومبادئ وأركان وأصول وفروع الدين.. فالله، سبحانه، قد وضع الدين.. ثم قال لنا ـ نحن البشر ـ ﴿أقيموا الدين﴾ [الشورى ١٣] فلو كانت الخشية من لحاق أخطاء التطبيق البشرى، والإقامة البشرية للدين الإلهى مبرراً

للعدول عنه إلى غيره.. فلم لا تدعون الناس إلى التدين بالديانات الوضعية ـ كالبوذية ـ والزرادشتية ـ والكنفشيوسية ـ بدلاً من الدين الإلهي، حفاظاً عليه من أخطاء الممارسة والتطبيق البشري؟؟!! لأن الخطأ في إقامة البشر للدين غير الإلهي أهون ـ بمنطقكم ـ من الخطأ في إقامة الدين الإلهي!!

هل تعدل عن الصلاة، كيلا تتشوه صورتها بالسهو والنسيان؟!

هل تعدل عن الحج كيلا تتشوه صورته بالرفث والجدال؟!

إن دعوتكم إلى مرجعية القانون الوضعي، بدلاً من مرجعية الشريعة الإلهية، بحجة صيانة الدين الإلهي عن أخطاء التطبيق البشري.. لابد وأن يقودكم «منطقها» إلى الدعوة لتتدين بديانات وضعية، بدلاً من التدين بالدين الإلهي لأن الخطأ في حق بوذا، أو زرادشت، أو كنفشيوس أخف من الخطأ في حق الله، سبحانه وتعالى؟!

● ثم إن هذه الخشية من التطبيق البشري على الدين الإلهي ودعوى عدم مناسبة «التطبيق البشري» لـ«الوضع الإلهي» هي دعوى سمعكم بها أهل الجاهلية الأولى وبعد عرضها القرآن، وفندها ودحضها لقد زعموا أن «الدين الإلهي» لا يناسبه أن يأتي به «ملك» لا «بشر»؟؟. كما تقولون أنتم اليوم! إن «الحاكمية الإلهية» لا «يطبقها ملائكة» حتى يصونوها عن «أخطاء البشر»!

ولقد سخر القرآن من هذا «المنطق» الجاهلي، الذي مع صحابه من إقامة الدين الإلهي، على النحو الذي يمنعكم اليوم من إقامة الشريعة والحاكمية الإلهية، في السياسة والدولة والحكم!

﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]

﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا (٩٤) قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤، ٩٥].

فهل ترضون لأنفسكم بـ«المنطق» الذي يصنعكم مع أهل الجاهلية الأولى؟!

● إننا نسألكم: هل قال عاقل بضرورة رفض «الديمقراطية ـ الليبرالية» ـ في الغرب ـ لأن تطبيقاتها قد أثمرت حروبًا كونية، «لم تعرفها الإنسانية في تاريخها»؟ وأثمرت الإمبريالية التي شقيت بها معظم الأمم والحضارات؟ وأثمرت التمييز العنصري؟ . والفاشية؟ . والنازية؟ . وتدمير مقومات التوازن في البيئة والطبيعة؟ . والانحلال والمرض العقلي لنحو المئة من إنسان؟؟!

هل قال عاقل ـ في العرب ـ الذي أنتم به معجبون ـ برفض الديمقراطية الليبرالية؛ لأن هذه بعض من ثمرات التطبيقات البشرية لها؟؟!..

● ثم نقول: إن «الإسلام ـ كدين إلهي ـ ووضع إلهي ـ هو «مثال». . وإن «إقامة البشر» و«تطبيقاتهم» للدين هي «واقع». . وستظل مسافة ما، دائمًا وأبدًا، بين «الواقع» وبين «المثال». . وفي وجود هذه المسافة يكمن ويتجسد «الحافز» الذي يستحث الإنسان دائمًا وأبدًا على محاولة مجاوزة «الواقع» ليقترب، أكثر فأكثر، من «المثال». . ولولا هذا الفرع لجمد أعمال الحياة، وأصيب الأحياء بالقنوط والإحباط؟!

فوجود المسافة بين «التطبيق البشري» للدين وبين «المثال الديني» ضرورة حياتية طبيعية، اقتضتها وتقتضيها تفاوتات بين «الإلهي» و«البشري». . واقتضتها وتقتضيها حكمة الله في استمرار وتجدد الآمال في التقدم دائمًا وأبدًا. . فهي ليست مبررًا للعدول عن تطبيق «البشر» لـ«الدين» ولكنها هي حكمة من حكم الله، في تكليف «البشر» بإقامة هذا «الدين»!..

هذه عن «الشبهة» الأولى التي أخشاها من حوار يتم بين «التطبيق البشري» و«الدين الإلهي»!..

***

٢ ـ شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين

و«الشبهة الثانية» للعلمانيين ـ في حوارهم مع الإسلاميين ـ هي قولهم

إنا نخشى من أن يتكرر في واقعنا الإسلامي ما حدث في الواقع المسيحي الغربي

من استبداد باسم الدين . تخشى الاستبداد باسم الدين، أكثر مما نخشى الاستبداد باسم القانون الوضعي . . لأن الأول يحيط استبداده بقداسة دينية، تجعل مقاومته أكثر صعوبة من مقاومة الاستبداد باسم النظم والقوانين الوضعية!

ونحن سنفترض أصلاً حسن النية، وصدق الطوية، في الذين يسوقون هذه الشبهة، في مواجهة الدعوة إلى إسلامية السياسة والقانون والدولة والحكم والاقتصاد . ومن ثم ندعوهم إلى «منطق العقل» عله يقودنا جميعاً إلى كلمة سواء . .

● وفي سبيل ذلك نسألهم: من كتب هذه الكتب التي تحذر من «الاستبداد الوضعي» حتى نخفف من مخاوفنا من «الاستبداد باسم الدين»؟!

سنكون لأحصنا عن صحيح هذه الشبهة لنشرنا من سلبية وتشاؤم وتشكيك وتيئيس وحدها . وعن صحيح هذه الشبهة من سقمها حكمنا بحق لإلهي؟!

● ثم . . كتب «الكهانة» ـ وهي من لوازم المسيحية الكاثوليكية ـ التي حكمت في تاريخ أوروبي قد ورثت بعض حكم بحق الإلهي . لأنها حجب وتحول من الكهنة وسلوية بينه وبين الله، لا يستأثر صحيحها عن سقيمها؛ لأنه فقد تبريره . دون رقيب شرعي ولا حسب شعبي، لأن المراد عليه كافر بالله . . إذا كانت هذه «الكهانة»، التي أقرت «الاستبداد باسم الدين»، هي ـ بعترافكم . وبعترف كل لبيب حصيفة مسيحية . يرفضها الإسلام، ويعلي على أنهم ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾ [التوبة ٣١] فلم سكت كل سقيم لإصرار على تصوير الإسلام دينا كهنوتيا، تُخشى كهنته بحكم طبيعة شريعته، في سياسة الدولة والحكم؟!. .

● ثم . . تاريخ المسلمين حكمته قانون وضعي، لا تتعدى قرن وبعض قرن . في أن هذه الأمة قد حكمت بالشريعة الإلهية نحو من ثلاثة عشر قرنا . فأين هي الكهانة التي قامت في تاريخ الدولة الإسلامية، حتى نخشاها على حاضرها ومستقبلها؟

بل هي «حكومة الفقهاء» في تاريخنا الطويل والعريض؟!

إن أئمة الفقه والفقهاء قد كانوا في صفوف المعارضة دائماً ـ ولم يصيروا، في يوم

من «الأيام» «حكومة فقهاء»؟ . ألم تقرءوا تاريخ نشأة مذاهب الفقه في حضارتنا مالك بن أنس [٩٣ـ١٧٩هـ ٧١٢ـ٧٩٥م] وأبو حنيفة النعمان [٨٠ـ١٥٠هـ ٦٩٩ـ٧٦٧م] و حمد بن حنبل [٦٤ ـ ٢٤٠هـ ٧٨٠ـ٨٥٥م] و بن تيمية [٦٦ـ١٢٨هـ ١٢٦٣ـ٣٢٨ م] الذي مات في السجن؟! وبن قبلهم حسن البصري [٢١ـ ١١٠هـ ٦٤٢ـ٧٢٨م] وغيرهم من جمهور الأئمة والفقهاء الذين صنع الخلف وقدوة الأمة، دون أن يصبو أحد منهم إلى «حكومة فقهاء»، أليس بهذه الحقيقة التي يطرحها فقهاء في القرن العشرين، دلالة على تميز الإسلام عن المسيحية بتصنيف الكهنوت الذي تحتشد السلطة الكهنوتية اليوم لتأسيس حاكميته باسم الله؟

يا قوم!.. إننا لا ندعوا إلى شيء جديد! حتى تحتشوا من عواقبه.. وإنما نحن ندعوا إلى «العودة» إلى ما عاشته الأمة وطبقته نحواً من ثلاثة عشر قرناً. ومن هنا فإن لشهادة التاريخ وزنها الحاسم في هذا الموضوع!..

● إن الكهنوت الذي تواجهون [illegible] هو الذي أوجد ما يعني أولاً ما يعني تبعية الحاكم لرجل الدين وحكمه بهدا الحق الإلهي.

ومن ثم فإن خروج عليه لا يمكن إلا أن يكون كفراً بالله وبالدين وهذا هو الذي عرفته أوروبا فهل لمحتم شيئ من ذلك في تاريخنا الذي سادت فيه حاكمية الشريعة الإسلامية؟!

لقد استشهد عمر بن الخطاب.. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم قاتله بالكفر؟! وعمر هو من تعرفون في الإسلام؟!.

واستشهد علي عثمان بن عفان.. وسفكوا دمه، وهو يتلو كتاب الله!.. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم هذه الثورة وهؤلاء الثوار بالكفر؟!

وثار الخوارج على علي بن أبي طالب فهل كفروه حتى؟! بعد طعن علي في أصحابه الذين يصفهم الخوارج بالشرك لأنهم خالفوهم [illegible] وقال: «إنه من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»[1].

وشق معاوية بن أبي سفيان عصا الطاعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب،

(١) [نهج البلاغة] ص ٧٤ طبعة دار الشعب، القاهرة

وبحيش الجموش لقتله ومع ذلك فعندما يُسأل عمن طبيعة هذا الصراع وعن القتلى فيه يقول: «إني أرجو ألا يقتل أحد ممن قسط ومنهم، إلا دخله الله الجنة[1] بعد استقامة ورشد وحمد، وتسبيح وحمد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا[2]، بهم جوع في الدين، قلت وحدة، بيننا وبينهم، فما فرقهم عن الكفر والعراق في الدين، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى الجماعة!»[3].

نعم هو صراع بين حزب الحق وحزب الضلال، لكنه لا يعني أي شيء من ألوان التكفير، ولا أي نقص أو ريبة في إيمان أي من أفراد هذا الصراع!

● بل إن حضارتنا الإسلامية، التي حسدت حاكمة شريعة الإسلامية، والإسلامية السياسية والعمران، لم تعرف وظيفة «رجل الدين» وإنما عرفت «علماء الدين» أي «الذين يحملون الإسلام به الذي سطعه على نفسه وتحريره لأحكامه ولا حق لسيطرة على الدين أحد، أو عبثه بثوابته، أو يبتدعه في طريقة نظره»[4]. كما يقول الإمام محمد عبده!

والإمام مالك إمام دار الهجرة الذي لا يُثنى وهو مدينة؟! هو الذي رفض أن تكون موطئه أبو جعفر المنصور [٩٥ـ١٥٨هـ ٧١٤ـ٧٧٥م] من جعل [موطأ] قانون الدولة وقال الموطأ حبيس مالك وفي الأمة مجتهدون آخرون؟! وهو أيضاً، الذي كان واحد يؤخذ من قوله ويُرد، إلا صاحب هذا القبر ﷺ.

وكل ما هنالك هو أن الأمة، التي حسدت حربه لاجتهاد في عصر مبدئ شريعة، قد كان شعار كل إمام من أئمتها: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»!

---

(١) الباقلاني [التمهيد] ص٢٣٧، تحقيق: محمود محمد الخضيري، د. محمد عبدالهادي أبو ريدة، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.

(٢) ابن أبي الحديد [شرح نهج البلاغة] جـ١٧ ص ٤، تحقيق محمد بن محمد أبو الفضل، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م.

(٣) [التمهيد] ص٢٣٨.

(٤) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٨٩.

فأين هي ... قوم «الكهنة» و«الاستبداد باسم الدين» الذي تحشون ... كنتم ـ حقًا ـ صادقين في طرح هذه «الشبهات»؟؟؟!..

● هذا هو تاريخ أمتنا وحضارتنا، مع حاكميه الشرعية الإلهية تجاورت فيه حاكمية الشريعة ـ التي هي وضع إلهي مع التطبيق البشري لها ـ مع سلطة «سلطة الأمة» فالسيادة لشرع الله والسلطة للأمة، في إطار هذه السيادة. وفق مفهوم وحدود الخلافة الإنسانية عن الله في إقامة الدين وسياسة الدنيا به. وهو تاريخ بدأ منذ عصر ما دون كهنوت ـ من ظهور الإسلام ـ حتى عصر مكرم [١٦٨ ـ ١٢٣٧هـ ١٧٥٥ ـ ١٨٢٢م] الذي يعتبر سلطة الأمة على ولاة أمورهم ـ شرعًا ـ نوابًا عن الأمة، ونسبوا نوابًا عن الله ـ فيقول: «إن ولي الأمر هم العلماء، وحملة الشريعة، والسلطان العدل ولقد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا سارا فيهم بالجور، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه...»[1]

أفلا يرون ـ معنا ـ أن الإسلام دينه هو ونحن ضد الكهنوت ومن ثم ضد الاستبداد باسم الدين؟! وألا يرون معنا أيضًا ـ أنه لا ضمان ضد الاستبداد باسم الدين، أو باسم المرجعيات الوضعية ـ إلا برقابة الأمة وهيمنتها على السلطات جميعًا؟!

وألا يرون في قدسية مرجعية الدين قيدًا على تحريف الحاكم وكفره بحكم تحكمه في مقومات التحريف، لأن الأمر، مع المرجعية البشرية، أمر دين يتوقف على صلاحها صلاح الآخرة، التي هي خير وأبقى وليس فقط أمر دنيا يعيشها الحيوان والإنسان؟!..

● وإذ كانت الثقافات الغربية، قد خلقت بعض مكونات بعض الدنيا الإسلامي، فيرد الكهنوت المسيحي الغربي وفي شريعته الإسلامية، فيرد الالهوت الذي خلقه الدين الغربي عندما تحكم فيه ... فإننا ندعوكم إلى الاحتكام إلى دراساتكم الغربية، التي تدور حول حضارتنا وشريعتنا ... فقد تتغير شريعتنا الإسلامية عن الله بنصوصها

---

(١) الجبرتي [عجائب الآثار] جـ٦ ص٢٩٠ ـ ٢٩٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م. وانظر [تاريخ مصر القومي] جـ٢ ص٣٣٦، ٣٣٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.

لأنها إلهية ودينية، ترسم الأخلاق، [illegible] ومع ذلك فإنها [illegible] الشريعة [illegible] الحاكم والمحكوم، وفق رابطة تعاونية، لا أثر فيها لشيء من الكهانة، والاستبداد باسم الدين..

[illegible] الإيطالي دافيد دي سانتيلانا David de Sutillana [١٨٤٥ - ١٩٣٠م] [illegible] عن تميز شريعتنا بـ«الإلهية»: «عبثًا نحاول أن نجد أصولا واحدة تلتقي فيها الشريعتان، الشرقية والغربية (الإسلامية والرومانية) كما استقر الرأي على ذلك.

إن الشريعة الإسلامية، ذات الحدود المرسومة والمبادئ الثابتة، لا يمكن إرجاعها أو نسبتها إلى شرائعنا وقوانيننا؛ لأنها شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلاً [illegible] وفيها ترسم الأخلاق والآداب، في كل مسألة، حدود القانون».

ثم [illegible] على [illegible] الشريعة، [illegible] "ولما كان الشرع الإسلامي يستهدف منفعة المجموع، فهو بجوهره شريعة تطورية غير جامدة ومدارسها الفقهية العظيمة تتفق كلها على هذا الرأي [illegible]"

ثم هو - سانتيلانا - الذي يقول عن «دولة» هذه «الشريعة الدينية»[1] [illegible] رابطة تعاونية [illegible] الكهانة والاستبداد [illegible] "إن الرابطة التعاونية الموجودة بين الخليفة والشعب، تبقى متينة وثيقة العرى، مادام الخليفة صالحًا للقيام بواجبه في حماية المجتمع الإسلامي، فإذا لم يعد أهلاً لمنح شعبه ما يريده منه، بطل سلطانه، وفسخ العقد شرعًا بين المتعاقدين.[2]"

[illegible] "دولة الإسلام [illegible] وهي "دولة الشريعة الدينية" [illegible] "أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"..

---

(١) [[illegible] المجتمع] بحث منشور ضمن كتاب [تراث الإسلام] ص٤٣١، ٤٣٨، ٤٣٣ ترجمة [illegible] فتح الله، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م

(٢) [illegible]

فأين هو «الاستبداد باسم الإسلام» الذي تخشون أو يتوهمون فتثيرون الشبهات حول حاكمية شريعة الإسلام؟!

ألا يكفي «الحكم» المدني الاستبدادي والذي يقطع عليه كل طريق ويتطلب من لم يعرف كهنة ولا حكومة بفقهاء بل ولا «رجل الدين» عند عبيد المصدق، إلى عبيد عمر مكرم، شاهداً على أن سلام ليس كهنة مسيحية بغربة وأن خلافة الإسلامية ليست بتوهم حكم بالحق الإلهي وأن شريعته هي سيادة الحاكمية الإلهية وسلطان الأمة ـ الخليفة عن الله ـ معاً؟!..

إذا لم يكف ذلك في سد «شهيتكم» فهلا تدبرتم كيف تم تشريع «سالتلاتا»؟؟!!

وهلا تدبرتم أن «الخصوص» ـ أنه بالخصوص لا يخص ضمناً جميع ـ ضد الاستبداد وهي ـ في حالة الإسلام ـ غير قابلة للتعدد والتجزئة ضد الاستبداد. أما الضمان الحقيقي فهو سلطان الأمة، ورقابتها، ومحاسبتها لولاة الأمور. وهو ما يجعله الإسلام فريضة دينية، وتكليفاً إلهياً، وواجباً شرعياً.. وليس مجرد «حق» من «حقوق» الإنسان، له أن يتنازل عنه، طواعية، إن هو أراد!؟

هذه هي شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين!

***

٢ ـ شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامي

وهي شبهة ثانية، التي يشترك المتخصصون في وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران هي الزعم:

بأن جعل الحاكمية في المجتمع للدين الإسلامي سيشق الصف الوطني، في مجتمع به أقليات دينية غير إسلامية ـ من النصارى على وجه الخصوص ـ لأن تحكيم دين في أبناء دين آخر هو امتياز لأبناء الدين الحاكم على الآخرين.

وفي الرد نود أن نقول: إن العلمانيين متفقون في الاحتجاج بقضية الأقليات هو وجهة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. ومثلهم في ذلك مثل قوى الاستعمار

و بهمة، خارجية، « تتى تستخدم ـ أو هى تريد ـ تستخدم لأقلت ـ عموم تعبير وأوراق ضغط، هو من «القص» «لصق» ـ ضد مشروع لهضة بدى يمثل هوية لأمة، وعقيدتها، وشريعتها والدليل على ذلك هو أن علماء المعارضة العلمانية لحاكمية الشريعة الإسلامية لا تجد قيد أنملة فى المجتمعات التى ليست بها أقليات دينية غير إسلامية.. مثل الجزائر.. وليبيا.. وتونس.. والمغرب.. وباكستان.. وعشرات من البلاد الإسلامية التى تكاد نسبة المسلمين بين سكانها أن تكون مائة فى المائة؟!

والدليل الثانى على كذب العلمانى، فى استخدام «ورقة الأقلية الدينية» هو أن العلمانيين جميعاً يزعمون أنهم من أنصار حقوق الإنسان، والاتفاقات، والمعاهدات، التى تقنن مبادئ حقوق الإنسان..

وإذا كان من حق الإنسان المسيحى أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ـ وهذا ما يصونه له النظام الإسلامى ـ كفريضة على الأمة الإسلامية ـ أفلا يكون من حق الإنسان المسلم أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ومنها فريضة: إسلامية السياسة والدولة والعمران؟! أليس من حقوق الإنسان أن يحكم بالقانون الذى يريد؟! وأن يؤدى ما فرضه الله عليه من إقامة شريعته؟؟!.

والدليل الثالث على كذب العلمانى، فى هذه القضية، هو أن تطبيق شريعته الإسلامية فى المجتمعات ذات الأغلبيات المسلمة.. هو ـ أيضاً ـ تطبيق وعمل مبدأ يزعم العلمانيون أنهم من أشد أنصاره حماساً وهو «الديمقراطية النيابية» وإذا كانت «الديمقراطية» هى حكم الشعب بالشعب للشعب فإن إرادة الأغلبية أن تحكم بلادها بشريعتها الإسلامية معناها الإعمال لمبدأ تنفيذ إرادة الأغلبية فى النظام الديمقراطى.. فهل يرى العلمانيون أن الديمقراطية تعنى حق الأقلية فى تعطيل وإلغاء إرادة الأغلبية؟؟!! . وهل هذه «ديمقراطية جديدة» ابتدعوها لمواجهة الإسلام والمسلمين؟! . أم أن القضية، برمتها، لا تعدو نفاق العلمانيين. الذين مردوا على النفاق؟!..

والدليل الرابع على تهافت «قص» العلمانيين، وتهاوى «حججهم» فى هذه القضية هو أن احتكام المجتمع ذى الأغلبية الإسلامية إلى المنهج الإسلامى فى شئونه الحياتية فضلاً عن أنه يعتبر «حقوق الإنسان» و«مبادئ الديمقراطية» ـ فإنه ليس

على حساب الأقليات غير المسلمة، وليس فيه استبعاد ولا انتقاص لعقائدها وشرائعها الدينية. إن الذي يوجد في مجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، هي أقليات نصرانية - والنصرانية ليس فيها شريعة للدولة، ولا قانون مدني، لأنها رسالة روحية لخلاص الروح، وهمها هو مملكة السماء، ودعوتها أن دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله. وكل العلمانيين - في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب - يدينون بالكنيسة الغربية، ويلعبونها عندما خرجت عن هذه القاعدة، وهذا المنهاج، فحكمت الدولة، وتدخلت في شئون الاجتماع. بل إنهم يريدون أن يجعلوا الإسلام مسيحية، ليدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله، فإذا ثبت لهم أن الإسلام دين ودولة، عقيدة وشريعة، وأن إسلامية السياسة والعمران فريضة من فرائضه الإلهية، ذهب بهم النفاق إلى تصوير حاكمية الشريعة الإسلامية وكأنها عدوان على النصرانية التي يعلمون ويعلنون، بل ويفاخرون بأنها دين لا دولة، ويريدون من الإسلام الاقتداء بها في هذا، حتى ولو على حساب طبيعته!!..

إن «دولة» الإسلام ليست بديلاً لـ«دولة» النصرانية. والقانون الإسلامي ليس بديلاً لـ«قانون» نصراني... وإنما هما البديل للعلمانية. والعلمانية التي نريد اقتلاعها من بلادنا، ليست عقيدة نصرانية، من عقائد كنائسنا الشرقية، حتى يكون في هذا الاقتلاع عدوان على الأقليات غير المسلمة في بلادنا، وانتقاص من حقوقها في الاحتكام إلى عقيدتها وشريعتها.. فالعلمانية وافد غربي، في ركاب الغزوة الاستعمارية - التي جاءت لقهرنا جميعاً.. أقلية وأغلبية - فهي أثر من آثار الاستعمار - واقتلاعها، وتحرير مؤسساتنا الحقوقية، والقانونية، والتشريعية، والقضائية منها، هو مهمة من مهام ثورتنا الوطنية، وواجب من واجبات حركة تحررنا الوطني. أي أنه واجب وطني على الجميع، الأقلية والأغلبية على حد سواء!

بل إن هذه العلمانية - التي هي الخصم لإسلامية القانون - ليست فقط عدواناً استعمارياً على وطنية الأقليات المسيحية في بلادنا.. وإنما هي، أيضاً، خصم تاريخي للمسيحية العربية؟! فهل في اقتلاعها، وإحلال شريعة الشرق، الممثلة لعقيدة الأغلبية، والممثلة لعادات وأعراف وتقاليد ومثل وقيم الأمة كلها - أقليتها وأغلبيتها، هل في ذلك أي انتقاص من حقوق الأقلية؟! وهل تمثل «التحرر - الفكري» عدواناً

على «الوطن المسيحي»؟! أم أنه نفاق العلمانيين الذين مردوا على النفاق؟!

أنا أسأل الإنسان المسيحي المصري:

أي القوانين أليق بأن تحكم بها وتحتكم إليها ـ وليست في مسيحيتك قوانين للدولة ـ ولابد لك من أن تختار للاجتماع قانونًا ـ أي القوانين أليق بك وبوطنك

قانون «الأغلبية من مواطنيك؟.. أم قانون «نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١م) المستعمر الذي جاء ليقهر ويذل الأغلبية و«الأقلية جميعًا؟؟!..

فقه الإمام الشافعي [١٥٠ ـ ٢٠٤هـ ٧٦٧ ـ ٨٢٠م] ـ المصري مثلك ـ؟! وفقه الليث بن سعد [٩٤ ـ ١٧٥هـ ٧١٣ ـ ٧٩١م] ـ إمام الوحدة الوطنية ـ الذي أفتى بأن «بناء الكنائس هو آية من آيات عمران البلاد»؟!.. أم فقه الرومان الذين أذلوا أجدادنا الأقباط . واستعمروا مصر وأجبروا أهلها على الفرار بدينهم إلى الصحراء.. حتى لو أرخ بعصر شهدائنا الذين ذهبوا ضحايا قهرهم، وإذلالهم لبلادنا؟!.

فقه الإمام الشافعي.. والليث بن سعد؟! أم فقه الرومان . قتلة الشهداء الأقباط؟؟!..

كما أسأل العلمانيين

إذا كان فرض «الأقلية رأيها على الأغلبية، هو ـ بمنطق الديمقراطية التي ترفعون رايتها ـ قمة العدوان على الديمقراطية . بل هو ـ في الأخلاق ـ لون من «الوقاحة»!!.. فماذا تسمون فرض الأقلية لرأي غيرها ـ كالعلمانية ـ التي هي غريبة ـ وليست من عقائد المسيحية ـ.. فرض الأقلية لرأي غيرها على أغلبية وطنها ومواطنيها.. بماذا تسمون هذا؟!

أجيبوا.. إن لم تكونوا من الذين مردوا على النفاق!..

ثم.. تعالوا نحتكم إلى التاريخ..

عندما جاء الفتح الإسلامي إلى المجتمعات المسيحية الشرقية، لم تكن جيوشه محاربة للمسيحيين الشرقيين.. وإنما كانت محاربة للروم البيزنطيين.. لقد كانت حرب تحرير للشرق من السيطرة الغربية التي بدأها الإسكندر الأكبر [٣٥٦ ـ

٣٢٣ق م] قبل سلاد ... وبذلك وقعت الشعوب المسيحية مع الفتح الإسلامي ضد بروما البيزنطي ... فـ«الدولة»، في هذه المجتمعات التي فتحها الإسلام، لم تكن مسيحية شرقية وطنية. . ومصر، على سبيل المثال، لم يحكمها قبطي في يوم من الأيام؟! . فمنذ أن تدين أهلها بالنصرانية، والنصرانية فيها ديانة مضطهدة، حتى جاء الإسلام فأمّن أقباطها، وأعاد لهم كنائسهم التي كان قد اغتصبها منهم البيزنطيون . «فالدولة الإسلامية» لم تقم، بعد الفتح، كبديل للدولة القبطية، أو الدولة المسيحية الوطنية . وإنما قامت الدولة الإسلامية بديلا للدولة البيزنطية، الاستعمارية. والشريعة الإسلامية لم تقم في مصر بديلا لشريعة مسيحية، وإنما قامت ـ منذ الفتح الإسلامي ـ بديلا عن القانون الروماني. . فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية ـ التي يتعامى عنها الكثيرون! ـ أن المسيحية لا تجعل الدولة شأنًا من شئونها الاعتقادية، ومن ثم فلم تجعلها بندًا في جدول أعمال كنيستها على مر تاريخها الشرقي ... فأين هو لتناقض ـ الذي تزعمون وتتوهمون ـ بين «دولة» الإسلام وبين «المسيحية الشرقية»؟ . .

لقد كانت «إسلامية الدولة» قديمًا معركة بين الفتح الإسلامي ـ ومعه المسيحيون الشرقيون ـ وبين «الدولة الغربية ـ البيزنطية ـ الغازية». كما أن معركة «الدولة الإسلامية» اليوم هي ضد «العلمانية ـ الغربية ـ الوافدة». . فهل يقف المسيحيون الوطنيون اليوم مع الإسلام في صراعه مع الغرب، كما وقف أسلافهم القدماء؟! . . أم يصطفهم العلمانيون ـ وهم امتداد سرطاني غربي ـ فيخونون أسلافهم وشهداءهم، تسامحهم للعرب ـ وامتدادته العلمانية ـ أن يجعل منهم ورقة ضغط واعتراض ـ قيتو ـ على توجه الأغلبية ومشروعها، الذي هو في الحقيقة «هوية» الأمة ـ بأقلياتها وأغلبيتها ـ؟! . .

هذا يذكر ويُذكر بكلمات عبد الرحمن الكواكبي [١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م] التي وجهها إلى الأوربة وكان العرب بغربهم وبعدهم عن الإسلام ـ «أي قوم» وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين . أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتدبير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربي أحق استحقارًا لأخيه من العربي؟ هذا العربي قد صار ماديًا، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعة وكذبًا. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون

على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق، إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك؟!..»[1].

ثم يقول: تُرى لو عمل أمير به بنصيحة لكوكبي، فتناسى حقوقهم مشروعة بل والمقدسة في كل مساوماته في مواضيع مشروع لأعلبيه، بدلاً من برهنة على تمسكهم في حدوده الأحنى، بتحويلهم تمسكهم بي ورقة تضعف بها تعرب ضد مشروع مهضة تتسبر عن مشروع لعربي. تُرى لو عملوا ذلك، ألم يكن قد تعثر المسار.. واجتث الجميع المأساة؟!..

إن الإسلام ليست له أية مشكلة مع الشرائع السماوية التي سبقت شريعة محمد ﷺ فهو دين سماوي لا يكتمل الإيمان به إلا بالإيمان بهذه الشرائع ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ [البقرة: ١٣٦]..

وموقف الإسلام هذا من الشرائع السابقة نجده في موقف المسلمين من أتباع تلك الشرائع [أهل الكتاب]. وهو موقف محور الإيمان «النصرى» بالنسبة لديمقراطية في المجتمع الإسلامي، إلى حيث قيس هذه «التعددية» منذ أول دستور لأول دولة إسلامية «الصحيفة» ـ الكتاب ـ دستور دولة المدينة ـ الذي نص على أن «اليهود ـ [من عرب المدينة] ـ أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.. وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم»[2]. ثم نجد هذا المبدأ العربي، والفكر الدستوري في «التعددية الدينية» التي عرفها المجتمع المسلم، يتحكم في الشريعة الإسلامية، على امتداد تاريخها الطويل. على حين كانت الحروب الدينية في الغرب، قائمة على قدم وساق، ليس فقط ضد «التعددية في الدين»، بل وضد «التعددية في المذهب» داخل الدين المسيحي الواحد!؟

(١) [الأعمال الكاملة] ص٢٠٧، ٢٠٨ دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٥م

(٢) [مجموعة الوثائق السياسية بالعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص١٩، ٢٠

فليست للإسلام مشكلة مع الشرائع التي سبقت شريعته . وليست للمسلمين مشكلة مع أهل الكتاب . . وإنما المشكلة هي بين المشروع الإسلامي ـ الذي هو مشروع الأمة ـ وبين الغرب الذي يريد أن يُحلّ نموذجه الحضاري محل حضارة الإسلام . إن الصراع القائم هو بين «المدنية الإسلامية» وبين «المدنية الغربية» . و«المدنية الإسلامية» هي مدنية الشرق، بكل ملله الدينية . بينما «المدنية الغربية» علمانية . . أي أنها ليست مسيحية . . فهل يترك نصارى الشرق مدنيتهم الشرقية، التي هي ميراثهم الحلال، ليحلوا محلها «المدنية الغربية»، غير المسيحية، والمرفوضة عقديًا وحضاريًا من الأغلبية الساحقة لأمتهم؟! . هل يتركون ميراثهم الحلال، في سبيل ميراث مفروض من الأعداء؟

إنا هنا، نذكر ـ ونُذكِّر ـ بكلمات القانوني الفذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا، التي يقول فيها: «إن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود، من المقيمين في الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، ولكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية . . أما المسيحيون الغربيون فإنهم لم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل!»[1].

فهل يترك المسيحي الشرقي «ميراثه الحلال» في سبيل ميراث غيره، المفروض على الجميع؟! وإذا افترضنا، جدلاً، أن المغايرة قائمة بين المسيحي الشرقي، وبين كلا المدنيتين ـ وهذا فرض جدلي غير صادق ـ فأيهما أولى باختياره وتبنيه: مدنية مؤمنة تدعو إليها أغلبية أمته ومواطنيه؟ أم مدنية علمانية جاءت بلاده في ركاب الغزاة، وهي مرفوضة من أغلبية أمته ومواطنيه؟؟

ثم نعالج الفكر بالمنطق الذي يثمر أكثر الحلول جدوى لمشاكل الأقليات . .

إن تعداد الأقليات القومية ـ المسلمة . . غير العربية ـ في وطننا العربي أكثر من تعداد الأقليات الدينية ـ غير المسلمة ـ فالأولى وفق إحصاءات منتصف الثمانينات من القرن العشرين ٢١,٠٠٠,٠٠٠ ـ واحد وعشرون مليونًا ـ بينما الثانية ١٢,٥٠٠,٠٠٠[2] أي أن المسلمين غير العرب يقتربون من ضعف العرب غير

(١) [عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الخاصة] ص١١٨، ١٤٢

(٢) محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص٢٥ طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م ـ وهو ينقل الأرقام عن الدكتور سعد الدين إبراهيم في كتابه [المجتمع والدولة في الوطن العربي] طبعة بيروت سنة ١٩٨٨م

المسلمين.. وبالإسلام يكون حل مشكلة الأقليات القومية المسلمة.. في الوقت الذي لا توجد فيه - كما ثبت لنا - مشكلة بين الإسلام وبين الأقليات غير المسلمة.. فلم العدول عن إسلامية السياسة والدولة والعمران إلى علمنتها؟! طالما أن في الإسلامية الحل لمشكلة الأقليات!..

وإذا تميز المشروع الإسلامي - الذي هو ميراث حلال لكل الشرقيين - بأنه «مشروع مؤمن» ألا تركته إيمانه لدى كل أهل الديانات السماوية، على النحو الذي يرجح كفته لدى أقلياتهم وأغلبيتهم على حد سواء؟! ألا تمثل، من هذه الزاوية، المشروع الذي يحقق صلاح الدنيا والآخرة معاً؟! وبذلك يمتاز على المشروع العلماني الذي يجرد السياسة والدولة والعمران من ضوابط الإيمان وأخلاقيات الأديان؟

أيهما أليق بالمسيحي المؤمن، أن ينشأ أبناؤه على معارف وتطبيقات تعلمهم أن لعالمهم خالقاً، ولعمرانهم معايير إيمانية؟؟.. أم أن تكون نشأتهم في ظل معارف وتطبيقات، إن لم تعلمهم الإلحاد، فهي لا تذكرهم بالإيمان، ولا تضبط سلوكهم الحياتي بأخلاقياته؟؟!

أليس في هذا البعد - المشترك بين كل المؤمنين بكل الديانات - عامل آخر يرجح الاختيار لإسلامية السياسة والدولة والمدنية والعمران؟؟!..

وإذا كانت «الدولة الإسلامية» لم تقم على حساب «دولة مسيحية شرقية» وإنما قامت بديلاً «للدولة الاستعمارية الغربية» وإسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بديلاً لعقيدة مسيحية وإنما هي بديل للعلمانية الغربية اللادينية والمدنية الإسلامية هي الميراث الحلال لكل الشرقيين، على اختلاف دياناتهم إذا كان الأمر كذلك فإننا نفهم في ضوء هذه الحقيقة حكمة وصواب وعمق الكلمات التي عبرت، وتعبر عن الموقف المسيحي، الذي لم تخدعه العلمانية من مثل كلمات:

- وليم مكرم عبيد باشا [١٣٠٧ - ١٣٨٠هـ ١٨٨٩ - ١٩٦١م]: «نحن مسيحيون في الدين مسلمون في الوطن».

- وميشيل عفلق [١٣٢٨ - ١٤٠٩هـ ١٩١٠ - ١٩٨٩م]. «لا يوجد عربي غير مسلم! فالإسلام تاريخنا، وهو بطولاتنا، وهو لغتنا، وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون..

إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم. وبهذا المعنى لا يوجد عربي غير مسلم، إذا كان هذا العربي صادق العروبة، وإذا كان متجرداً من الأهواء، ومتجرداً من المصالح الذاتية..

وإن المسيحيين العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم، سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية، يجب أن يتشبعوا بها، ويحبوها، ويحرصوا عليها حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم.. ولئن كان عجبي شديداً للمسلم الذي لا يحب العرب، فعجبي أشد للعربي الذي لا يحب الإسلام»؟!

● والبابا شنودة [illegible] في موقفه المعلن «إن الأقباط، في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً، ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا. ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!»[2]

لقد عبر البابا شنودة - في موقفه المعلن هذا - عن كل الذي نريد أن نقوله

إن الشريعة الإسلامية هي قانون المساواة بين الجميع: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

وهي ليست بديلاً لقانون مسيحي «فليس لدى المسيحيين ما في الإسلام من قوانين مفصلة».

«وكيف يرضى المسيحيون بالقوانين المجلوبة من الخارج.. ولا يرضون بقوانين الإسلام»؟!.

نعم.. لقد عبر البابا شنودة في هذا الموقف المعلن عن كل ما نريد أن نقوله، نقضاً لكل شبهات العلمانيين في قضية الأقليات!

---

(١) في سبيل البعث [الكتابات السياسية الكاملة] جـ٣ ص ٣٣ - ٢٩٩ جـ٥ ص ٦٨ طبعة بعد ثامنة ١٩٨٧، ١٩٨٨م

(٢) صحيفة [الأهرام] في ٦ مارس سنة ١٩٨٥م

• والأنبا يوحنا قلته ـ وهو كاثوليكي ـ مصري ـ: «أو فق تمامًا على أن أكون مصريًا . . ومسيحيًا، تحت حضارة إسلامية . . بل أنا مسلم ثقافة مائة في المائة . . أنا عضو في الحضارة الإسلامية كما تعلمتها في الجامعة المصرية . . تعلمت أن النبي، عليه الصلاة والسلام، سمح لمسيحي اليمن أن يصلوا صلاة الفصح في مسجد المدينة . . فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة . . التي تجعل الدولة الإسلامية تحارب لتحرير الأسير المسيحي . . والتي تعلي من قيمة الإنسان كخليفة عن الله في الأرض . . فكنا مسلمون حضارة وثقافة . . وإنه ليشرفني، وأفخر أنني مسيحي عربي، أعيش في حضارة إسلامية . . وفي بلد إسلامي . . وأساهم وأبني، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة ! . . »[1]

في ضوء الحقائق التي قدمناها . . نفهم معنى ومغزى هذه الكلمات، الصادرة عن «عقل ـ وعقلاء» من إخواننا المسيحيين . .

وهي حقائق . . وكلمات لا قيام معها ولا بعدها، لشبهات المتعلمانيين !

* * *

٤ ـ شبهة غموض المشروع الإسلامي وغيبة برنامجه

والشبهة الرابعة، من شبهات المتعلمانيين، هي :

أن الإسلام «الدين» ـ إسلام العقائد، والشعائر، وعلاقات المسلم بخالقه ـ واضح كل الوضوح . . لا غموض فيه ولا إبهام . .

وليس كذلك إسلام «الدولة» ـ إسلام السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ومختلف شئون العمران ـ . .

وفي عالم العلم والمعلومات، فإن الناس لا يقبلون أن يقادوا إلى المجهول الغامض، أو الغموض المجهول . . فأين هي «البرامج» التي يقدمها الإسلاميون للناس، ليستجيب من يستجيب عن بينة، ويرفض من يرفض عن بينة ؟!

[1] من حوار أجرته معه مجلة ـ في جمهورية المسيحية ـ المصرية المختصة بشئون الكنيسة ـ ونشرته إحدى «اللجنة المصرية للعدالة والسلام» ـ بعنوان «أثر البعد الديني في الاستراك في العمل العام» بصدق الحرية ـ مصر الجديدة ـ بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٩١ م

ومن أسس [illegible] هذه الشبهات العلمانيين - وهي من أشهر الشبهات عندهم، وأكثرها دَوَرَانًا بين الإسلاميين، عندما يدعون الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران، بتحكيم شريعة الله في شئون الإنسان - أنهم بذلك يدعون الناس إلى أمر «مجهول» لديهم لا يعلمون الناس إلى أمر «جديد»، حتى يصح أن يكون «مجهولاً»؟!..

إن الدعوة إلى إسلامية حياة الناس كلها، لتكون هي مصدر الحياة الآخرة التي هي خير وأبقى من الدنيا، لهي الحقيقة بالوصف بأنها ﴿وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون﴾ [العنكبوت ٦٤]! إن الدعوة الناس إلى «العودة إلى المألوف» الذي ألفته الأمة، الذي تحقق به وحدتها كأمة، وأثمر بها دولها العظيمة، التي فتحت في ثمانين عامًا أكثر مما فتح الرومان - أمة تصح العربية - في ثمانية قرون، وشتان بين فتح "الإحياء" وفتح "المسخ والنسخ والتشويه"؟!.

الدعوة الناس إلى «العودة إلى المألوف» الذي أثمرت حكمته - عندما تمسكت بها الأمة - حضارة تُعجز الدهور، الذي تحقق الإنسان في ظلها دون سواها، في كل أطوار تاريخه المعروف.

الدعوة الناس إلى «العودة إلى المألوف» الذي عاشوه وتمرسوه وتنفسوه ثلاثة عشر قرنًا، كانوا في عشرة منها - قبل تراجعهم الحضاري العارض - العالم الأول، والمنارة الوحيدة المضيئة على هذا الكوكب الذي عليه نعيش..

فالعودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بالأمر الجديد على أمتنا، حتى تكون أمرًا «مجهولاً»!.

ونحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين:

أ - منهج الإسلام وشريعته، وأحكام الله وسنة رسوله ﷺ في شئون المجتمع الإنساني، وسياسته وعمرانه بشتى [illegible] وهو واضح بكل عقل [illegible] ومستقيم عن تقديره في الحضارات الأخرى [illegible] وهو ثابت - لأنه وضع إلهي - شواهد حيه - وربما تحكمت الأمة، قبل الاحتراق العلماني، الذي لم يتعد تاريخه قرنين لا قرنًا

... و معالم أساسية في تراث الفكري والحضاري ... وهي التي تحدد هذا المنهج الإسلامي في مختلف علوم حضارته، الشرعية منها والمدنية - مثل فلسفة العقيدة، أو علم التوحيد ... وفلسفة التربية في علم أصول الفقه ... وتراث وكتب فقه المعاملات ... والصنعة الإسلامية في علوم الإنسانية ... والفلسفة الإسلامية لعلوم الطبيعية - سنن الله في الأنفس والآفاق - ..

فهذه المعالم، هي الأخرى واضحة لكل الذين يشتغلون بمصطلح «أهل الذكر والعلم» لهذه العلوم والفنون ... وهذه التراث الحضاري، التي حددت منهج الإسلام ... لا تحديد في دعوته إليها حتى يتوهم فيها غموض ... وبالتالي، فنحن ندعو المتخصصين في الحضارة إلى هذه المعالم الواضحة، في مشروع ودعوة الإسلاميين التي إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران ... وبين مستجدات واقعنا المعاصر، ومعالم مستقبل تنتظر منه ... **ففي هذه المستجدات .. وفي معالم المستقبل، مناطق كثيرة، وحقول عدة ما زالت تحتاج من العقل المسلم - المؤمن بالمنهاج الإسلامي، في إسلامية الحياة الدنيا - والمنحاز إلى تطبيق وإعمال هذا المنهاج - إلى مزيد ومزيد ومزيد من الاجتهاد والتجديد، والخلق والإضافة والإبداع!**

ح - لقد قطع الفكر الإسلامي المعاصر شوطاً مبروكاً في سيره «المعالم العامة» لـ «المشروع الحضاري الإسلامي»، مرشح ليكون «الدليل العملي» للعمل الإسلامي المعاصر، بقدر ما يضيء على «الصورة الإسلامية» المنشودة ... ففي عشرات الكتب التي تدعو أهل الاجتهاد والتجديد، في العقود الأخيرة - بل وهذه السنوات القليلة الإسلامي الحديث، بزيادة حماس الذين الأفعالي - تحدد الكثير من معالم هذا المشروع.

وبقي أن يتلخص «أهل الفكر» لصياغة هذه المعالم لهذا المشروع الحضاري - المنشود في عديد من الكتب في أعمال فكرية محددة، بنفس النفس الذي يتنفسه كل مفكر، في فنون الإبداع والتأليف ..

ولكن قطع الإسلاميون - من «أهل الفكر» و «أهل الحركة» الخطوات المبروكة في «تحديد السياسات»، التي تنشر، في الوضوح الفكري، والتفصيل العملي، لقضية الجمهور الأمة، مرحلة حاسمة تقترب لتعلم المشروع الحضاري - العامة من ميدان

الممارسة والتطبيق.. بل لقد تقدمت العديد من الحركات، والتيارات الإسلامية، إلى الأمة بوثائق هذه «السياسات»، فلقيت القبول، ونالت بها هذه الحركات والتيارات ثقة جماهير عريضة، في العديد من عمليات الاقتراع الجماهيري.. سواء على مستوى الأمة، لاختيار المؤسسات النيابية.. أو على مستوى النخبة، لاختيار مجالس النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية..

فبقدر ما يتاح للمنهج الإسلامي من فرص الذيوع.. وبقدر ما يتاح للإسلاميين من حرية العمل.. بقدر ما يتجسد «المنهج» في «سياسات» تزيد مساحة الوضوح للمشروع الإسلامي، إزاء مستجدات الواقع المعاصر، ومعالم المستقبل المنشود.

إن علاقة الدين بالدولة.. والصورة المقترحة للشورى المعاصرة.. وفلسفة الإسلام في الاقتصاد والثروات والأموال.. وعلاقة الرجل بالمرأة.. ومكانة المرأة في الدولة الإسلامية العصرية.. والمعالم المثمرة لحقوق الإنسان في الإسلام.. وأسلوب المنهج الإسلامي في التغيير.. وتقنين تراثنا الإسلامي في فقه المعاملات وتحديد المساحات التي لا تزال بحاجة إلى اجتهاد جديد.. وصورة العلاقة بين أقطار دار الإسلام.. والعلاقة بين عالم الإسلام وبقية العالم.. إلخ.. إلخ

وكذلك علاقة الإسلام بالمعارف والعلوم الإنسانية.. وضوابط الأخلاقية لتطبيقات وفلسفات العلوم الطبيعية.. إلخ.. إلخ.. إلخ..

كل هذه المشكلات والقضايا، قد وضحت الكثير من معالمها لدى التيار الغالب لتيار الوسطية الإسلامية بين الإسلاميين المعاصرين.. وإذا كانت الحياة الفكرية الإسلامية قد عرفت في العقود الأخيرة، عدداً من مواثيق «الدساتير الإسلامية» و«حقوق الإنسان».. فإن مزيداً من هذه الجهود، وأمثالها، كفيل بتحقيق المزيد من تجسيد «المنهج الإسلامي الواضح» و«ثوابت الفكر والحضارة» في «سياسات» أكثر تحديداً.. وأكثر قدرة على الاقتراب من حقول الممارسة والتطبيق..

هذا أما «البرامج التفصيلية»، التي تفصّل «السياسات» إلى «خطط تنفيذية».. فإننا نقول للعلمانيين الذين يصيحون باحثين عنها ومفتقدين إياها في أدبيات الإسلاميين.. نقول لهم: إن «البرامج التفصيلية» يستحيل أن تأتي في الصورة الطبيعية والحقيقية

مهمتها - برنامج تغيير الواقع - إلا إذا قبض واضعوها على زمام الواقع؟! ولم يحدث في تاريخ الدعوات ولا الثورات - سماوية كانت أو وضعية - أن وضعت دعوة إصلاح أو ثورة انقلابية، «البرامج التفصيلية» - «تغيير الواقع» قبل أن تقبض على هذا الواقع، لتحيط بتفاصيله خبراً؟! فالصياح العلماني أين «البرامج التفصيلية للإسلاميين» التي تبدد «الغموض» في الطرح الإسلامي هو صياح أناس يهرفون بما لا يعرفون!..

إننا لا ندعو الأمة إلى «اختراع جديد»، حتى يكون «غامضاً» أو «مجهولاً».. وإنما نحن ندعوها إلى «العودة إلى ذاتها» وإلى «هويتها» وإلى «مألوفها» الذي آمنت به، ولا تزال، والذي احتكمت إليه. وتسعى الآن للعودة إلى تحكيمه. والذي أثمر دولتها. ووحدتها كأمة - وصبغ حضارتها بصبغة الله ﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾ [البقرة: ١٣٨] ندعوها إلى «العودة للمنهاج» الذي جعل منها العالم الأول، في هذا الكوكب، لأكثر من عشرة قرون. والذي اقترن تطبيقه بتقدمها، في علوم الدين والدنيا. فهي تعرفه جيداً.. بالعقل، وبالنقل، وبالوجدان!. كما تعرف أن تخلفها الذاتي، واستضعاف الأجنبي لها قد ارتبطا بتراجعها عن تحكيم هذا المنهاج..

فالغريب هو العلمانية؟!. وليس طريق الإصلاح لدنيانا بدين الإسلام؟!..

ومرة أخرى نذكر العلمانيين بكلمات الإمام محمد عبده:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً.

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!»[1].

---

(١) [الأعمال الكاملة] ج ٣ ص ٢٣١

فالغريب والمجهول والغامض، ليس السبيل الإسلامي في النهضة، والتغيير والإصلاح!.

وإذا كان محمد عبده قد كتب هذا في بداية تلمس أمتنا لمعالم الطريق بنهضتها الحديثة، وعندما كانت «الخيارات غير الإسلامية» للنهضة مدهشة تخطف أبصار الكثيرين.. ألا يليق بغير الإسلاميين أن يزداد تأملهم لهذه الكلمات، بعد أن سقطت تلك «الخيارات» على النحو الذي أصاب حتى أعداءها بالذهول؟!

* * *

وحتى هذه المساحات من الاجتهادات لفقه المستجدات والمستحدثات المعاصرة والتي لم تتضح معالمها في الفكر الإسلامي المعاصر.. فإنها لا تبرر اتهام التوجه الإسلامي والطريق الإسلامي بالغموض.. فليس بين عقلاء الإسلاميين.. وتيارهم الوسطي العريض.. من يتصور تطبيق إسلامية السياسة والدولة والعمران بين عشية وضحاها.. فالتغيير الإسلامي هو نهضة إصلاحية عظمى، تقيم جدلاً وحواراً بين «الفكر» وبين «الواقع».. ومن خلال هذا الحوار والجدل، يقترب «الفكر» من الواقع فيكشف له «الحكم» الإسلامي الأنسب لحكم حركته.. ويقترب «الواقع» من حركة الفكر، فيرشح لها الاجتهاد المعاصر والملائم..

فهي عملية كبرى.. ومتدرجة.. ومتنامية.. إلى أن تكتمل إسلامية العمران الإنساني في مجتمعات الإسلام..

وإذا كانت تطبيقات عصر البعثة النبوية قد تدرجت حتى اكتملت ـ عبر ثلاثة وعشرين عاماً ـ هي عمر توالي الوحي على رسول الله ﷺ.. فإن هذا التدرج لم يكن، فقط، بسبب تدرج التشريع.. وإنما اقتضاه، أيضاً، التدرج في «تهيئة الواقع» لتطبيق «الأحكام».. فتنزيل «الحكم» على «الواقع»، وعقد القران بينهما، لا يتوقف، فقط، على وجود «الحكم ـ الحق».. وإنما يتوقف، أيضاً، على «تهيئة الواقع» لأن تُحكم حركته بهذا «الحكم ـ الحق»..

وبصدد نهضتنا الإسلامية المنشودة.. فالشريعة كاملة.. لكن الاجتهاد لمستحدثات العصر أمامه مساحات هي مهام في جدول أعمال المجتهدين والمجددين.. وأيضاً

فـ«الواقع» الذى شوه التغريب إسلاميته، ومسخت العلمانية هويته، فى حاجة إلى التغيير الذى يهيئه لتقبل الإسلامية. فالتدرج، فى العودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران حتمية يدركها أهل الذكر من الإسلاميين.. ولعل فى كلمات الإمام أبى الأعلى المودودى [١٣٢١ - ١٣٩٩هـ/١٩٠٣ - ١٩٧٩م] فى هذه القضية يقول الفصل فى هذا الموضوع..

لقد تحدث الرجل عن «التدرج» الذى اقتضاه «التغريب» فكرياً وواقعياً.. وعن «التدرج» الذى يقتضيه «إسلامية» هذا الفكر وهذا الواقع من جديد!

«فالإنكليز - [فى الهند] - صرفوا مدة قرن كامل تقريباً فى تبديل نظام البلاد القانونى وبدلوا نظام حياتها أولاً شيئاً فشيئاً، وأعدوا رجالاً لا يتفكرون، ولا يعملون، إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم، وعملوا عملاً متواصلاً على تغيير أذهان الناس، وأخلاقهم، ونظامهم الاقتصادى، بنشر الأفكار، وبتأثير السلطة والاستيلاء، أى ظلوا يلغون القوانين القديمة وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة، على قدر ما ظلت تأثيراتهم المختلفة تغير من نظام هذه البلاد الاجتماعى..».

ثم تحدث عن ضرورة سلوك طريق «التدرج» لأسلمة «الفكر» و«الواقع» اللذين تغربا.. فقال:

«ونحن، إن كنا نريد الآن إحياء القانون الإسلامى وتنفيذه من جديد فى دولتنا الفتية - [باكستان] - فإنه من المستحيل قطعاً أن نمحو آثار الحكم الإنكليزى، ونثبت مكانها آثارنا الجديدة من عندنا بهرة واحدة من القلم.. إن تغيير نظام البلاد القانونى دفعة واحدة - إن أمكن، على فرض المحال - لا يكاد يجدى بشىء؛ لأن نظام الحياة ونظام القانون لابد أن يكونا فيها على غير ما علاقة، بل متضاربين بينهما، ولابد أن يبوء هذا التغيير بمثل الفشل الذى يبوء به غرس شجرة فى أرض وطقس لا يلائمان طبيعتها. فمن المحتوم - إذن - ألا يتم هذا الإصلاح والتغيير المنشود إلا على مبدأ التدرج، وأن لا يتغير نظامنا القانونى إلا بطريق متزن يساير التغيرات الخلقية والثقافية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية فى البلاد..».

فالمطلوب تهيئة «الواقع» ليكون «إسلامياً»، وفى ذات الوقت: صياغة «الحكم»

الإسلامي، الذي يحكم حياة وحركة هذا الواقع الإسلامي... وفي خلال هذه العملية من التفاعل والحوار، والجدل بين «الفكر» وبين «الواقع» يكتمل الفكر... وتكمل مساحات الفراغ فيه!..

ثم تحدث المودودي عن أن سنة التدرج في التغيير هي سنة الإسلام ومنهاج رسول الله ﷺ: «فنحن إذا درسنا القرآن والسنة دراسة عميقة، علمنا، بدون التباس ولا ارتياب، كيف وبأي تدرج وانسجام تم الانقلاب الإسلامي في بلاد العرب على يد النبي ﷺ، فقد نفذ قانون الوراثة في سنة ثلاث من الهجرة، وتمت قوانين النكاح والطلاق - شيئًا فشيئًا - إلى سنة سبع، وما زالت القوانين الجنائية تنفذ مادة مادة إلى أن اكتملت في سنة ثمان، وما زال يعمل بصفة غير منقطعة إلى عدة سنوات لتمهيد الأرض وتوطيد الجو لتحريم الخمر، إلى أن أعلن تحريمها النهائي بصفة قطعية في سنة ثمان، والربا، وإن كان قد نعى على المتعاملين به بكل صراحة، لم يُلغ على الفور مع قيام الدولة الإسلامية في المدينة، ولكن لما تم العمل لإفراغ نظام الاقتصاد كله في القوالب الجديدة، أعلن تحريمه وإلغاؤه بصفة نهائية قطعية في سنة تسع.

فكأنه ﷺ كان في كل ذلك كمهندس جمع حوله البنائين والفاعلين، لرفع بناء كان قد خطّ له رسمًا في ذهنه، واستجمع له الوسائل والأسباب، ومهد له الأرض، وحفر له الأساس، ثم ما زال يرفعه من كل جهة، واضعًا لبنة فوق لبنة، حتى أكمله أخيرًا، بعد بذل الجهود لعدة سنوات متواصلة..»[1].

فنحن لا ندعو الناس إلى «غامض» أو «مجهول»... ولا نقفز على ما لا يزال في «واقعنا» أو «فكرنا» غامضًا أو مجهولاً، فالجدار الحضاري واضح... والجدل مستمر مع «العقبات»!..

* * *

---

[1] في تفصيل رأي المودودي حول هذه القضية، انظر كتابه [القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان] ص١٨٩ - ٩٧، ترجمة محمد عاصم الحداد، طبعة بيروت، ضمن مجموعة عنوانها «نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون» سنة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م. وانظر كذلك كتابنا [أثر الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية] ص٢١٠ - ٢١٨، طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥ ـ شبهة اقتران المشروع الإسلامي بالعنف

و شبهة خامسة ـ و لأخيرة ـ من شبهات العلمانيين، هي قولهم

إن التوجه الإسلامي مقترن بالعنف والدموية والإرهاب.. وإذا كان هذا هو حاله، وهو بعيد عن السلطة والسلطان، فأي عنف وأية دموية سيشيعهما في المجتمع إن هو قبض على السلطان؟!.

ونحن في رد هذه الشبهة من شبهات العلمانيين، لا ننكر أن في تيار اليقظة الإسلامية المعاصر فصيلا عاصفا محتجا يستند إلى مقاصد من العنف والجهاد بمعنى القتال ـ وبعض أطراف هذا الفصيل من ورائهم أصحابها محقون عنيفا!

لا ننكر وجود هذا الفصيل بين فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر لكنا ننكر، ونستنكر ذلك المكر العلماني ـ الغربي والمحلي ـ الذي لا يرى في تيار اليقظة الإسلامية إلا فصيل العنف والعصب.. حتى لكأنه لا يرى في «الإنسان» إلا «أنيابه وأظافره»؟!.. والذي يتجاهل أن عنفه العلماني ـ عنف الدول العلمانية ـ التي أدخلت التيار الإسلامي إلى أتون المحنة، عقودا متتالية ـ هو الأب الشرعي لعنف هذا الفصيل المحدود العدد، والتأثير والعالي الصوت، بكل أصوات العصب والاحتجاج!

نحن نعترف بوجود هذا الفصيل العاصف والعنيف. ولكنا نستنكر المكر العلماني الذي يختزل كل التيار الإسلامي فيه ـ وندعو إلى رؤية موضوعية لنشأة وتطور تيار اليقظة الإسلامية، الحديث المعاصر، حتى يكون التعامل معه ـ كأعظم ظواهر العصر الذي نعيش فيه ـ على بينة.. وبموضوعية.. لا بد منهما لكل الأطراف.. المناصرين له والذين يرتدون فيه.. والذين يناصبونه العداء!

يقول «ظاهرة عكرية»، في علاقة وثيقة بملاحظات وعوامل داخلية وخارجية فرتبت، وعملت على تشكيلها على هذا النحو الذي هي عليه الآن. وفي مقدمة «التحديات» التي تتعرض لها اليقظة الإسلامية لمواجهة شر التحديات

● تخلف موروث عن عصور تراجع حضاري ... منذ الاختراق الغربي الحديث لمنطقة الشرق الأوسط، في العصر المملوكي...

● وتغرب الذي اخترق المجتمعات فكرًا وواقعًا، مع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة...

فمنذ عصر النهضة الحديث ـ والاختراق العلماني الغربي ـ كانت دعوات التجديد والاجتهاد ـ بمفرده ـ دائمة ودائبة، في محاولاتها لإيقاظ الأمة، وتجديد حضارتها، وتحريرها من حالة التراجع، ومعالجة هذا «التخلف الموروث» الذي خلق تفكرها وواقعها... فمنذ جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التي بدأت بعد سقوط الأندلس ـ بالكشف حول العالم الإسلامي، وقطع أوصاله من أطرافه... ثم بدأت الغزوة العسكرية بحملة نابليون، على مصر [١٢١٣هـ/١٧٩٨م] ... حدث وأضاف هذه الغزوة المسلحة «التكرار» لعصر النهضة الأوروبية ـ مع «قوة» الثورة الصناعية الغربية ـ أضافت إلى تحدي «التخلف الموروث» تحدي «الهيمنة الغربية العلمانية». فكانت بداية يقظة إسلامية حديثة، على يد جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م] ... منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري حتى مطلع القرن الحالي على طريق التجديد الإسلامي، بوجوهه الاجتهاد الإسلامي الحديث حتى التحدي الحضاري: «التخلف الموروث» و«الهيمنة الغربية العلمانية».

وقد كان طبيعيًا، وفق سنة النشأة والمسيرة والتطور... أن تظهر الفكرة ـ أو الفكر ـ هذه الرحلة المتميزة في جهاد الأمة بنهوض حضاري... بتنوير «العقل» بهذا التيار...

ونحن عندما نتأمل تيار «الحركة الإسلامية»، الذي تبلور من حول جمال الدين الأفغاني ـ على امتداد قطر دار الإسلام ... فإننا نجده حركة «صفوة»، «نخبة» و«جماعة» و«قادة»...

وحتى عندما تجسد هذا التيار في «تنظيمات» ـ علنية... أو سرية ـ نجده قد وقف عند هذه الأطر وتلك الحدود... أطر وحدود «الصفوة» و«النخبة» و«الجماعة» و«القادة» ولم يتجاوزها إلى تنظيمات «العامة» و«الجماهير»...

و«الحرب بوصفي أخرى» ـ الذي كونه (أفغاني عصر) ـ في سعينيات القرن التاسع عشر الميلادي... ومن بعده التنظيم الأممي الإسلامي.. تنظيم «الجمعية الخيرية الوثقى» ـ التي تكونت في ثمانينات ذلك القرن ـ «بعقودها» المنتشرة في عدد من بلاد الإسلامية و«جمعية أم القرى» ـ التي كونها تلك الكوكبة ـ إلخ كلها كانت «تتصدى» «لنخبة.. وقادة ـ وعلماء»..

فمن تلك حركة «العقل» عقل يقظة الإسلامية ـ أكثف ـ وخلاصه من خلال فكر الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] ومدرسته «المنار» التي حمل لواءها الشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م] قرابة الأربعين عامًا..

وما حدث وعمت بلوى احتلال غرب الأرض الإسلامية ـ خلال الحرب الاستعمارية بعامة الأولى، وفي أعقابها ـ وتحقيق استغراب وتغرب فكري «النخبة» و«الصفوة» من أبناء الأمة، من وقت أخر منها يرى في تقدم الغرب، وانتهائم كنموذج حضاري، حتمي لكي تتحرر سياسي من سيطرته العسكري عندما عمت هذه البلوى الجزيرة كل أرض عالم الإسلام، وتهددت «الهوية الأمة»، استدعى تعاظم التحديات إشراك «الأمة» في المواجهة ـ وليس فقط «العقل.. والصفوة» فكانت ثمرت الزلزال الذي مثله سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢هـ ١٩٢٤م] وما أعقبه من كبت تعسفي لإسلام، بقيل المسلمون لنموذج غربي وتشكك في صدق القرآن الكريم، تتكرس جهريه الحسية كانت ثمرت هذا الزلزال، وتصاعد حدة مخاطر التحديات استدعاء «النخبة» «للأمة» كي تدخل ميدان المواجهة فشهدت القاهرة [١٣٤٥هـ ١٩٢٧م] ـ بعد فشل مؤتمر الخلافة ـ بعقد مؤتمر الصفوة، الذي كون «جمعية الشبان المسلمين» كما شهدت مصر [١٣٤٦هـ ١٩٢٨م] قيام «جماعة الإخوان المسلمين»، أولى التنظيمات الحركية الجماهيرية لليقظة الإسلامية في عصرنا الحديث، فكان قيامها بدءًا بتحلق «جسم» لـ«عقل» اليقظة الإسلامية، الذي سوف في تمام جماعة الإسلامية على يد الشيخ حسن البنا الأفغاني.. وبيدانًا تتطور نوعي في مسيرة ظاهرة التيار الإسلامي الحديث..

ومنذ ذلك التاريخ ـ تاريخ نشأة الإخوان بإمامة مرشدها الشيخ حسن البنا [١٣٢٤ ـ ١٣٦٨هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٤٩م] ـ تجاوزت اليقظة حدود «الصفوة» إلى نطاق «الجمهور»، لا في مصر وحدها، بل وعلى امتداد عالم الإسلام ـ سواء أكان ذلك في إطار «الإخوان» ـ كوعاء تنظيمي ـ أو في إطار أوعية تنظيمية مشابهة ـ كالجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية وغيرها من الجماعات.

وبعد كان طبيعياً أن تتطور مناهج الفكر في هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التي سادت في مرحلة الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم من أعلام تيار «الصفوة.. والنخبة» فتعدد الحركات، بتعدد الأوطان، يبرز القسمات المحلية أكثر من ذي قبل.. وجماهيرية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة، والتوفيقية، وتبتعد عن الجرعات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية أكثر من ذي قبل. كما تضيف هذه الجماهيرية والعلنية خبرات في الممارسات الإسلامية بميادين حياتية ـ اقتصادية.. واجتماعية.. وتربوية.. وثقافية.. وشبه عسكرية ـ إلخ.. إلخ لم تكن متاحة للتيار في مرحلة «الصفوة.. والنخبة»..

وإذا كان تألق عقلانية الأفغاني، ومحمد عبده، لم يَخْبُ فيما سطره حسن البنا من كتابات، فإن هذا التألق في فكر المرشد لم يجد ما يماثله في مستوى يعقوب جمهور «التنظيم»!.

فلما حدث ودخلت جماعة الإخوان محنتها الأولى [١٣٦٨هـ ١٩٤٨م] ومحنتها الثانية [١٣٧٤هـ ١٩٥٤م] بدأت تتحلق في صفوف بعض شرائحها ـ وخاصة الشريحة الشبابية ـ أمام قسوة المحنة، وبشاعة الامتحان «أنياب.. وأظافر» لـ «الجسم» الإسلامي، اتخذت شكل فصيل «الغضب.. والرفض ـ والاحتجاج»، ذلك الذي بدأ «بمعالم الطريق»، للشهيد سيد قطب [١٣٢٤ ـ ١٣٨٦هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦م].. ثم جماعات اعتزال الواقع، وتعييره بالعنف المسلح.. والتي جمعها ويجمعها الحكم على المجتمعات الإسلامية ونظمها وحكوماتها بـ «الكفر» و «الجاهلية».

ومع فصيل الرفض والغضب والاحتجاج هذا وقف ـ موضوعياً ـ وإن لم يلجأ

بمعنى مسيح ـ فصيل « تجديد»، الذى عمل مميزاً، تاريخاً، على تيار الجماعة الإسلامية. وهو الفصل الذى ربط بصاعد رفضه وهبوطه بمقدار ما وجب عليه من «تغريب» أو «تجديد»؟!.

وهكذا.. عرفنا من بواعث من مسببات تقرر منذ مطلع عشر الميلادى فى ستينات القرن العشرين ـ سور ثقافة الإسلامية «العقل».. و«الجسم».. و«الأسد والأصفر» فعلى أثر هو العصر المفكرة، التى يحسب حسابها كل دارس، أو محطط للفكر والواقع فى عالم الإسلام.

وهكذا أيضاً.. عرفت منهج مفكر فى هذا التيار:

(أ) منهج الإحياء والتجديد والاجتهاد، الذى توجه به «عقل» الجماعة الإسلامية إلى «النخبة».. والصفوة».. وهو الذى تمثل فى تراث الأفغانى، ومحمد عبده، بالمرحلة الأولى وكان تركيز هذا المنهج على تجديد تراث عصر مرجع حضارى يدعوه إلى العودة بالمجتمع إلى جوهرية نقية للإسلام بكتاب وسنة صحيحة مع إعلاء مقام العقل فى تفسير النقل وتشبهه ثوب تراث كجملة وسطة بين المنهج ومن الاجتهاد لتوقع إسلامى جديد مع عدم تسمه مع غربى، وتحرير من أن يكون هو أسير لتجميد موروث! وإن دراسة متأنية تراث أعلام جماعة الإسلامية، فى مرحلة «صفوة» و«نخبة» تستطيع أن تضع يدنا وتكشف لنا عن كثير من معالم مشروع حضارى، يدين تجهد هؤلاء لأئمة طليعته، كى تهتدى به الأمة فى توجهها لتجاوز موروث، وتتعرف بغربى على حد سواء.

(ب) ومنهج الإحياء والتجديد، الذى توجهت به «الحركات» الجماهيرية إلى «الأمة» وهو الذى حفظ، إلى حد كبير، وأحياناً إلى حد ما، على روح الإحياء والتجديد والاجتهاد، التى ورثت عن أعلام «الصفوة والنخبة»، مع مراعاة تصنيع ملائمة مستوى «الجماهير» ومع الإبداع فى تجاوز الجماعة الإسلامية والشعبية التى لم تعرفها تنظيمات حقة «الصفوة.. والنخبة»..

(جـ) ومنهج الرفض والغضب والاحتجاج ـ بقصيته السميرين ـ والذى تسبح

أحدهما بالجهاد المسلح، وتحصن الآخر بظواهر النصوص، بعد أن تلقى، بشكل عام وتقريبي، على تكفير الواقع وجاهليته. لقد اجتمع هذا الفصيل بجناحيه على الرفض للواقع، والغضب منه، والاحتجاج عليه، مع تميز الجناح التقليدي بالتترس بالماضي وظواهر نصوصه، وتميز الجناح الجهادي بالتقليد في المقاصد وفي التعامل مع النصوص، مع الاجتهاد في الوسائل والأدوات الانقلابية التي رآها سبيلا للتغيير المنشود!

فأهل العنف: فصيل من فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر ـ وفصيل محدود العدد والتأثير ـ وهو «رد فعل للعنف العلماني»، وليس هو «الفعل» فضلا عن أن يكون هو كل تيار اليقظة الإسلامي المعاصر!..

وإذا لم يكن «العنف» ـ كما يشهد بذلك واقعنا المعاصر ـ خصيصة إسلامية.. بل إنه ظاهرة تخلقت في الكثير من الأنساق الفكرية الوضعية.. والدينية غير الإسلامية، لعوامل وملابسات معروفة ومدروسة.. فإننا ندعوا العلمانيين إلى كلمة سواء:

● لنرفض مطلق «العنف» في سبل ووسائل التغيير الداخلي:

● ولنفتح كل القنوات السلمية للتغيير أمام كل تيارات الفكر في بلادنا.. قنوات التفكير.. والتعبير.. والتنظيم..

● ولنتفق على أن معيار التدافع ـ ولا نقول الصراع ـ بين هذه التيارات، وطريق تبادل الواقع ـ في «الدولة» و«الأمة» ـ وفق الآليات التي تعارفت عليها الإنسانية المعاصرة: الاقتراع الحر النزيه!..

● والخارجون على هذه الكلمة السواء.. لنتفق على معاملتهم معاملة «المجرمين» ـ لا أهل الرأي والفكر ـ بصرف النظر عن الفكر الذي يعتنقون.

فهل يستجيب العلمانيون لدعوتنا إلى هذه الكلمة السواء؟!..

* * *

بصرف النظر عن الجواب ـ والذي نرجو أن يكون بالإيجاب ـ فلقد سقطت كل

شبهات العلمانيين، التي يتصايحون بإثارتها في وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران! وبذلك تنفي الشبهات عن هذه الإسلامية التي هي السبيل إلى صياغة النموذج الإسلامي للإنسان الإنسان الخليفة عن الله، سبحانه وتعالى والتي تتجاوز كونها الخيار الحضاري المحقق لتوازن الإنسان - في المعرفة والممارسة - ولسعادته في هذه الحياة الدنيا إلى حيث تكون السبيل إلى إقامة الواجب الإلهي والتكليف الديني.. والشرط لسعادة الإنسان في دار الخلود..

***

أسئلة... إلى العلمانيين

والآن ....

وبعد أن قام برهان العقل والنقل على أن إسلامية السياسة والدولة والعمران، في الفكر والمعرفة، وفي الممارسة والتطبيق، فضلاً عن أنها هي المحققة لسعادة الإنسان في حياته الدنيا، بإقامتها مقومات توازنه المعرفي على كتابي «الوحي» - المقروء - و«الوجود» - المنظور - الجامعين لمعارف عالمي «الغيب» و«الشهادة» ومقومات توازنه الحياتي، بتلبية احتياجاته الروحية والمادية...

وفضلاً عن تحقيق هذه الإسلامية لسعادة الإنسان الدنيوية - فإنها - بشهادة برهان العقل والنقل - هي - أيضاً - المحققة لسعادته الأخروية، بقيام الثانية على الأولى، وذلك للعروة الوثقى القائمة بين صلاح الدارين، والسعادة فيهما - الأمر الذي جعل من هذه الإسلامية للسياسة والدولة والاجتماع والعمران قيامًا بفريضة إلهية - وليس، فقط، تحقيقًا لمصلحة ومنفعة دنيوية، وإقامة لبنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان في عمارة الأرض - أي أن هذه الإسلامية هي الإقامة والأداء للأمانة التي حملها الإنسان، عندما أبت حملها الموجودات غير المختارة، من السموات والأرض والجبال!

الآن - بعد أن قام البرهان على مذهب الإسلام في هذه القضية - وبعد أن عرضت هذه الدراسة لتاريخنا الحضاري، الذي جسد هذه المذهبية الإسلامية - فلم تقف، في تاريخنا، عند حدود الفكر النظري - وبعد أن عرضنا لمواكبة الاختراق لسياج هذه الإسلامية - ثم لعموم بلوائها - وموقف الأمة من هذا الاختراق - ثم رددنا شبهات العلمانيين، على النحو الذي بددها، ورد كيدهم إلى نحورهم

الآن ... وفي ختام هذه الدراسة ... فإننا نتوجه بعدة أسئلة إلى العلمانيين، في محيطنا العربي والإسلامي ... طالبين منهم التفكر فيها ... والإجابة عليها ... وتأمل مكانهم وموقعهم - على ضوء إجابتهم - من دنيا المسلمين ومن دين الإسلام!

* * *

١ - والسؤال الأول، الذي نسأله للعلمانيين، هو عن:

● «الأيديولوجية» - الفكرية - الأقدر على تحريك أمتنا للنهضة، في مواجهة التحديات الراهنة؟؟..

أهي الإسلام؟... أم الليبرالية الرأسمالية؟؟..

لقد سقطت الأيديولوجية الوضعية الماركسية ... والتي كان قيامها يتيح للعلمانيين أن يقولوا لنا، عندما نتحدث عن مأزق الحضارة الغربية: إن الغرب ليس فقط الرأسمالية، التي تنتج لذات الإنتاج، وتستهلك لذات الاستهلاك، وتحقق الوفرة المادية، والقوة المتحيزة لذات القوة المتحيزة، وتعني الفاحش لذات تعني الفاحش ... حتى لقد حققت أعلى معدلات الوفرة المادية والقوة المتغطرسة، في ذات الوقت الذي حققت فيه لإنسانها أعلى معدلات القلق والتشيؤ والانتحار والتحلل ... فكأنها «مارد مادي» منتحر؟!

كان العلمانيون يقولون - قبل سقوط النموذج الماركسي - إن للغرب وجهًا آخر ونموذجًا آخر، غير هذا النموذج المادي المنتحر..

والآن ... وبعد «انتحار الماركسية» على النحو المأساوي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ «انهيار» الحضارات..

ما هي الأيديولوجية التي تبشرون بها أمتكم، التي تعاني من «تخلف موروث» ومن «هيمنة غربية»؟؟..

وهل هناك أقدر من الخيار الحضاري الإسلامي على تحريك موات أمتنا، بطاقات الاعتقاد المقدس، لتعوض بهذه الطاقات بعضًا من المسافات التي تفصل بين ضعفنا وبين قوة الآخرين؟؟.. فضلا عن ضمان هذا الخيار الإسلامي توازن نهضتنا، فلا تدخل بنا في طريق الانتحار، الذي دخله الماركسيون.. والذي يسير على دربه الليبراليون الرأسماليون؟؟..

أيهما خير نهضتنا المنشودة ... وأقدر على تحريك أمتنا لمواجهة التحديات التي تشدها للتخلف وللتبعية: الإسلام؟؟ ... أم الليبرالية الرأسمالية؟؟

إننا ندعوكم إلى تأمل أبعاد كلمات هذا الحوار، الذي دار قبل قرن من الزمان - في ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٣م - بين الفيلسوف الإنجليزي سبنسر Spencer [١٨٢٠ - ١٩٠٣م] وبين الإمام محمد عبده ... عن حضارة الغرب، السائرة إلى الانتحار عن طريق «الأفكار المادية» التي جعلت «الحق للقوة»؟! ... وعن خطر تقليد الشرقيين «لمظاهر هذه القوة فيما لا يفيد من غير تدقيق في معرفة منابعها»

ندعوكم إلى تأمل دلالات هذا الحوار، الذي صدَّقت عليه حروب وكوارث القرن العشرين

«سبنسر: إن الإنجليز يرجعون القهقرى، فهم الآن دون ما كانوا عليه منذ عشرين سنة

الإمام: فيم هذه القهقرى، وما سببها؟

سبنسر: يرجعون القهقرى في الأخلاق والفضيلة، وسببه تقدم الأفكار المادية التي أفسدت أخلاق اللاتين من قبلنا، ثم سرت إلينا عدواها، فهي تفسد أخلاق قومنا، وهكذا سائر شعوب أوربة.

الإمام: نرجو في حكمة أمثالكم من الحكماء واجتهادهم، أن ينصروا الحق والفضيلة على الأفكار المادية

سبنسر: إنه لا أمل في ذلك الآن، هذا التيار المادي لابد أن يأخذ مَدُّه غاية حَدِّه في أوربة، إن الحق عند أهل أوربة الآن للقوة.

الإمام: هكذا يعتقد الشرقيون: مظاهر القوة هي التي حملت الشرقيين على تقليد الأوروبيين فيما لا يفيد، من غير تدقيق في معرفة منابعها.

سبنسر: مُحِيَ الحق من عقول أهل أوربة بالمرة، وسترى الأمم يختبط بعضها ببعض، ليتبين أيها الأقوى ليسود العالم، أو ليكون سلطان العالم»[1]

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ٣ ص٤٩٢، ٤٩٣

ألم تصدق نبوءة سبنسر - قبل قرن من الزمان - عن نموذج حضارة مادية، التي جعلت الحق للقوة.. فاختلطت الأمم بعضها ببعض، ليتبين أيها الأقوى، ليكون سلطان العالم؟!..

هل تريدون هذا النموذج - الذي أفسد أخلاق اللاتين.. ثم أخلاق الأوروبيين - وعموم الغرب - خياراً لنهضة أمتنا؟!

ثم ندعوكم إلى تأمل كلمات الإمام محمد عبده، عن الخيار الحضاري الإسلامي، سبيلاً لنهضة أمتنا.. والتي يقول فيها:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً؟!

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!..»[1].

فهل نعدل عن الخيار الحضاري الإسلامي إلى غيره؟!..

هذا هو السؤال الأول:

أيهما أقدر على إنهاض الأمة:

أيديولوجية الإسلام الإيمانية؟..

أم أيديولوجية الغرب العلمانية؟!..

***

٢ - أما السؤال الثاني، فهو عن «رسالة» الوطن، الذي تريدون علمنته، إلى العالم من حوله؟؟ ما هي هذه الرسالة؟؟..

---

(١) المصدر السابق، جـ٣ ص٢٣١

إن بلداً، كمصر مثلاً، رغم أنها الأكثر تقدماً.. وقوة.. والأثقل وزناً في المحيط العربي.. إلا أن هذا البلد إذا كانت رسالته، وصيغة نهضته هي العلمانية.. فإن ذلك سيقطع أواصره مع المحيط خارج الحدود...

إن العروبة ـ وهي مادة الإسلام.. ولغته ـ تحقق انتماء مصر إلى قوم يبلغ تعدادهم ٣٠٠ مليوناً.. وإلى وطن يمتد من المحيط إلى الخليج...

أما الإسلام، فإنه يحقق لمصر الانتماء إلى أمة يبلغ تعدادها ملياراً ونصف المليار من البشر.. وإلى وطن يمتد من غانة إلى فرغانة ـ غرباً وشرقاً ـ ومن حوض نهر الفولجا إلى ما دون خط الاستواء ـ شمالاً وجنوباً ـ.. فأيهما نحتاج، في عالم الكيانات العملاقة.. الأيديولوجية العلمانية، التي تجردنا من الانتماء إلا إلى داخل حدود القطر والإقليم؟..

أم الأيديولوجية الإسلامية، التي تجعل للإقليم والقطر «رسالة» في المحيط الإسلامي العملاق؟؟..

تلك كانت رسالة مصر، عبر تاريخ الإسلام.. فهي التي حمت دار الإسلام وحضارته عندما هددت التحديات الخارجية وجودهما.. أمام التتار.. والصليبيين.. والعروة العربية الحديثة.. وهي التي حرست علوم الشريعة، وعلوم العربية، عبر هذا التاريخ لهذا الصراع..

بل لقد كان حملها لهذه «الرسالة الشريفة» تحقيقاً لنبوءة نبوية، تنبأ فيها رسول الله ﷺ بفتح أرضها وقلبها للإسلام.. وبحملها لرسالته إلى يوم الدين.. عندما حدث صحابته فقال: «ستُفتح عليكم مصر، فاستوصوا بأهلها خيراً، فإن لكم فيها صهراً ونسباً.. واتخذوا من أبنائها جنداً، فإنهم خير أجناد الأرض، وهم في رباط إلى يوم القيامة»!.

تأملوا عبارته ﷺ: «ستُفتح عليكم مصر» ـ ولم يقل: «ستَفْتحون مصر».. إنها هي التي اختارت الفتح الإسلامي المبين، ليحمل أبناؤها رسالة الرباط في سبيل الإسلام إلى يوم القيامة، كخير أجناد الأرض!.. ـ وهي «نبوءة» صادق على صدقها التاريخ؟! ـ..

فهل تريدون، بالعلمانية، تجريدها من «الرسالة ـ الشريفة» التي حَمَّلها إياها رسول الله ﷺ؟!..

وبم يذهب المصري إلى شعوب أمة الإسلام؟.. بالعلمانية؟؟.. أم بالإسلام؟؟

إن العلمانية بضاعة غربية.. يأخذها من شاء من «بلاد المنبع».. أما الإسلام، فهو رسالتنا إلى العالمين!..

فبالإجابة على هذين السؤالين، تحددون مكانكم في «دنيا» المسلمين.. أما الأسئلة التي تتحدد بإجابتكم عليها مكانتكم من «دين» الإسلام.. فهي:

٣ ـ هل الإسلام «عقيدة» و«شريعة».. فيكون «دينا» و«دولة»؟.. أم هو عقيدة وعبادات فقط؟؟.. يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله..؟؟

* * *

٤ ـ وهل الحلال والحرام الدينيّ ـ الذي يزخر به الكتاب الكريم والسنة الشريفة ـ ملزم في قوانين الدولة والمجتمع والعمران؟؟

أم هو غير ملزم فيها؟؟..

* * *

٥ ـ وإذا قلتم بأن الإسلام «عقيدة» و«شريعة» ـ تصديقاً للقرآن الكريم: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

.. فهل «يصح» الإيمان الديني مع «إنكار» الشريعة؟؟..

وهل «يكتمل» إسلام الدولة والمجتمع والعمران مع «تعطيل» الشريعة؟؟

* * *

٦ ـ وهل «ثوابت» الشريعة الإسلامية خالدة، وصالحة لكل زمان ومكان؟؟.. أم أنها «فكر ـ تاريخي».. نسجه تطور التاريخ؟؟.

* * *

٧ ـ وهل أنتم ـ في بلد كمصر، مثلاً ـ مع بقاء مواد الدستور التي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام؟

وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؟؟

أم تطلبون إلغاء هذه المواد من الدستور؟؟

* * *

٨ ـ وإذا كنتم مع بقاء هذه المواد في الدستور، التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع

فهل أنتم مع إعمال هذه المادة وتطبيقها؟؟.

أم أنتم مع وقفها وتعطيلها؟؟!

* * *

تلك هي الأسئلة التي ندعوكم، معشر المفكرين، إلى التفكير فيها، والإجابة عليها، ثم النظر على ضوء إجابتكم عليها ـ إلى مكان الذي تضعكم فيه الإجابة من «دنيا» المسلمين.. ومن «دين» الإسلام!

* * *

وأخيرًا .....

فإننا ندعوكم ـ كفصيل من فصائل الحركة الفكرية في بلادنا ـ إلى أن تتطوا إلى إسلامنا باعتباره الدين الذي يقول قرآنه الكريم ـ بصيغة التكليف الواجب: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ [النساء: ٥٩].

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ [النساء: ٦٥]

﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ [الجاثية ١٨]

﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ [النساء ١٠٥]

وذلك بدلاً من نظركم إليه باعتباره مسيحيه، مهمتها فقط خلاص الروح ومملكة السماء ولديك فهي تدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله!

كذلك ندعوكم إلى النظر لرسالة نبيه محمد ﷺ لا في ضوء البلاغ الذي بلّغه ﷺ للأمة، فقط.. وإنما أيضًا، في ضوء تجسيده هذا البلاغ الإلهي: دولة وأمة.. وعمرانًا حضاريًا...

وأن تروا حضارتنا بعيون إسلامية؛ لتكتشفوا تميز مسيرتها عن مسيرة الحضارة الغربية - التي اقترن تدين دولتها بالرجعية والجمود والانحطاط.. بينما اقترنت نهضتها بالعلمانية اللادينية.. على حين اقترن ازدهارنا الحضاري بحاكمية شريعتنا الإلهية.. كما اقترن تخلفنا بالاختراق الذي حدث لحاكمية الدين في الدولة الإسلامية!

راجين أن نصل جميعًا إلى كلمة سواء.. فنتفق على الإسلام خيارًا حضاريًا لنهضتنا المنشودة ثم لمجتهد، ما شاء لنا الاجتهاد، انطلاقًا من ثوابت الإسلام، وفي إطار شريعة الإسلام....

رمضان سنة ١٤١٢هـ،

مدريد سنة ١٩٩٢م

المصادر

• **القرآن الكريم**

• **كتب السنة:**

١ ـ [صحيح البخاري] طبعة دار الشعب القاهرة.
٢ ـ [صحيح مسلم] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥م
٣ ـ [سنن الترمذي] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٧م
٤ ـ [سنن النسائي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤م
٥ ـ [سنن أبي داود] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢م
٦ ـ [سنن ابن ماجه] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢م
٧ ـ [سنن الدارمي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.
٨ ـ [مسند الإمام أحمد] طبعة القاهرة سنة ١٣١٣م.
٩ ـ [الموطأ] للإمام مالك ـ طبعة دار الشعب القاهرة.

• **الكتب والدوريات:**

ـ **ابن أبي الحديد** [شرح نهج البلاغة] تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م

ـ **ابن تيمية** ـ [السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية] تحقيق محمد إبراهيم سليم محمد أحمد عاشور ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م

ـ **ابن خلدون** ـ [المقدمة] طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢م

ـ **ابن القيم** ـ [إعلام الموقعين] طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م

[الطرق الحكمية في السياسة الشرعية] تحقيق د. محمد جميل غازي ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م

ـ **أبو البقاء** ـ [الكليات] طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م

- أمين سامي باشا - [تقويم النيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦م
- الباقلاني - [التمهيد] تحقيق محمود محمد الخضيري، د. محمد عبدالهادي أبو ريده طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.
- الجبرتي - [عجائب الآثار] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.
- الجرجاني - [التعريفات] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.
- روبرت م. أغروس، جورج ن. ستانسيو [العلم في منظوره الجديد] ترجمة كمال حلايلي. طبعة الكويت - عالم المعرفة - سنة ١٩٨٩م
- سانتيلانا - [القيم والمجتمع] ترجمة جرجيس فتح الله - منشورات دار الثقافة الإسلامية طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م
- سلامة موسى - [اليوم والغد] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧م.
- د. السيد أحمد محمد فرج - [علمانية وعلمانية بأصل معجمي] - مجلة «حورس» سنة ١٩٨٦م.
- شنودة (البابا) - [الأهرام] - القاهرة - عدد ٦ مارس سنة ١٩٨٥م.
- د. طه حسين - [في الشعر الجاهلي] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦م
[مستقبل الثقافة في مصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م
- [مشروع الدستور سنة ١٩٥٣م] مطبعة القاهرة مطابع وزارة الإرشاد القومي
- الطهطاوي (رفاعة رافع) [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م، ١٩٧٧م
- عبدالرحمن الرافعي - [عصر إسماعيل] طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨م
- [تاريخ الحركة القومية] طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م
- [مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م
- د. عبدالرزاق السنهوري باشا - [فقه الخلافة وتطورها] ترجمة د. نادية السنهوري مراجعة وتعليقات: د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م
- [عبدالرزاق السنهوري من خلال أوراقه الخاصة] إعداد: د. نادية السنهوري، د. توفيق الشاوي، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م
- [الدين والدولة في الإسلام] بحث منشور في: المجلة هيئة قضايا الحكومة - عدد خاص - يونيه سنة ١٩٨٩م
- علي بن أبي طالب - [نهج البلاغة] طبعة دار الشعب - القاهرة
- علي عبدالرازق - [الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥م

صحيفة: [السياسة] ـ اليومية ـ عدد ٨٨١ في أول سبتمبر سنة ١٩٢٥م
ـ القرطبي ـ [الجامع لأحكام القرآن] طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة
ـ د. لويس عوض ـ [المنصور] مجلة ـ القاهرة عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣م، ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٤م
ـ مجمع اللغة العربية ـ القاهرة [معجم ألفاظ القرآن الكريم] طبعة القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٧٠م
ـ [معجم العلوم الاجتماعية] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.
ـ محمد إبراهيم الجزيري ـ [سعد زغلول ذكريات ووثائق] طبعة مكتبة اليوم ـ القاهرة
ـ د. محمد أحمد خلف الله [النص والاجتهاد والحكم في الإسلام] مجلة «العربي» الكويت عدد رمضان سنة ١٤٠٤هـ يونيو ١٩٨٤م
ـ د. محمد حسين هيكل باشا ـ [حياة محمد] طبعة القاهرة سنة ١٩٨١م
ـ [في منزل الوحي] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م.
ـ محمد حميد الله ـ [مجموعة الوثائق السياسية بالعهد النبوي والخلافة الراشدة] جمع وتحقيق ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م
ـ محمد السماك ـ [الأقليات بين العروبة والإسلام] طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م
ـ د. محمد عاطف غيث ـ [قاموس علم الاجتماع] ـ تحرير ومراجعة ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م
ـ محمد عبده (الإمام) ـ [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.
ـ د. محمد عمارة ـ [العروبة الفكرة والهم أم حقيقة؟] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م
ـ [العلمانية ونهضتنا الحديثة] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٦م
ـ [تعريف في الفقه الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٩٠م
ـ [معركة الإسلام وأصول الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٨٩م
ـ [الإسلام وفلسفة الحكم] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٩هـ سنة ١٩٨٩م
ـ [إسلامية المعرفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م
[أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧هـ سنة ١٩٨٧م
ـ محمد فؤاد عبدالباقي ـ [المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم] طبعة دار الشعب ـ القاهرة
ـ د. محمد محمد حسين [الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م
ـ محمد مختار باشا المصري ـ [كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٨٠م
ـ المقريزي ـ [الخطط] طبعة دار التحرير ـ القاهرة
ـ المودودي ـ [القانون الإسلامي وطرق تنفيذه في باكستان] ترجمة: محمد عاصم الحداد طبعة بيروت ـ ضمن مجموعة ـ سنة ١٣٨٩هـ سنة ١٩٦٩م.

- مشيل عفلق - [في سبيل البعث الكتابات السياسية الكاملة] طبعة بغداد سنة ١٩٨٧م، سنة ١٩٨٨م
- النويري - [نهاية الأرب في فنون الأدب] طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة
- ويسنك (ا ي) - [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف] طبعة لندن سنة ١٩٣٦م، ١٩٦٩م.
- [مفتاح كنوز السنة] ترجمة محمد فؤاد عبدالباقي - طبعة الهند - لاهور سنة ١٣٩١هـ سنة ١٩٧١م.

• الدكتور محمد عمارة •

١- سيرة ذاتيّة .. في نقاط

* مفكر إسلامي .. ومؤلف .. ومحقق .. وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر الشريف.

* ولد بريف مصر - ببلدة «صروة»، مركز «قلين»، محافظة «كفر الشيخ» في ٢٧ من رجب سنة ١٣٥٠هـ/ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣١م - في أسرة ميسورة الحال - مادياً - تحترف الزراعة وملتزمة دينياً.

* قبل مولده، كان والده قد نذر لله - إذا جاء المولود ذكراً، أن يسميه محمداً، وأن يهبه للعلم الديني - أي يطلب العلم في الأزهر الشريف.

* حفظ القرآن وجوّده بـ «كُتّاب» القرية .. مع تلقي العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية - مرحلة التعليم الإلزامي -.

* في سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م التحق «بمعهد دسوق الديني الابتدائي» - التابع للجامع الأزهر الشريف - ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.

* وفي المرحلة الابتدائية - النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين - بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلاميّة، والأدبيّة والثقافية - فشارك في العمل الوطني قضية استقلال مصر - والقضية الفلسطينيّة - بالخطابة في المساجد - والكتابة - نثراً وشعراً - وكان أول مقال نشرته له صحيفة «مصر الفتاة» - بعنوان «الجهاد» - عن فلسطين - في أبريل سنة ١٩٤٨م - وتطوع للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية .. لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين.

* في سنة ١٩٤٩م، التحق «بمعهد طنطا الأحمدي الديني الثانوي» - التابع للجامع الأزهر الشريف - ومنه حصل على الثانوية الأزهرية سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

* وواصل - في مرحلة الدراسة الثانوية - اهتماماته السياسية والأدبية والثقافية - ونشر شعراً ونثراً في صحف ومجلات «مصر الفتاة»، و«منبر الشرق»، و«المصري»، و«الكاتب» وتطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م في سنة ١٩٥١م.

* في سنة ٣٧٤ هـ ١٩٥٤م التحق بالكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - وفيها تخرج، ونال درجة «التأسيس» في اللغة العربية والعلوم الإسلامية - وقد تأخر تخرجه - بسبب نشاطه السياسي - إلى سنة ١٩٦٥ بدلاً من سنة ١٩٥٨م.

* تواصل - في مرحلة الدراسة الجامعية - نشاطه الوطني والأدبي والثقافي، فشارك في «الدعوة الشعبية»، المنظمة قادة التنوير، إبان مقاومة الغزو الثلاثي لمصر سنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.

* ونشر المقالات في صحيفة «الشعب» المصرية - ومجلة «الأدب» البيروتية - وألف ونشر أول كتبه عن «القومية العربية»، سنة ١٩٥٨م.

* وبعد تخرجه من الجامعة، أعطى كل وقته للعربية، وجمع جهده لمشروعه الفكري، فجمع وحقق ودرس الأعمال الكاملة لأحد أعلام السلفية الإسلامية الحديثة، ورفاعة رافع الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وعلي مبارك، وقاسم أمين، وكتب الكتب ونشر المقالات عن أعلام النهضة الإسلامي مثل الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا، والشيخ محمد الخضر حسين، وعمر مكرم، ومصطفى كامل، وخير الدين التونسي، ورشيد رضا، وعبد الحميد بن باديس، ومحمد الخضر حسين، وأبي الأعلى المودودي، وحسن البنا، وسيد قطب.. والشيخ محمود شلتوت.. إلخ.

* ومن أعلام الصحابة درس كتب عنهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبو الدرداء، وأسماء بنت أبي بكر، كما كتب عن مبادئ الفكر الإسلامي - القديمة والحديثة - وعن أعلام التراث الإسلامي، مثل: علاء الدمشقي، والحسن البصري، وعمرو بن عبيد، والنفس الزكية محمد بن الحسن، وعلي بن محمد الماوردي.. وابن رشد (الحفيد)، والعز بن عبد السلام.. إلخ..

* وتابع كتبه التي تجاوزت المائة والثمانين - بمعالجات المعاصرة للحضارة الإسلامية - ومشروع الحضاري الإسلامي - وموجهه مع الحضارات المعاصرة والمعادية - وتيارات العلمنة والتغريب - وصفحات تعدل الاجتماعي الإسلامي - واعتلائه الإسلامية

* وحاور وناظر العديد من أصحاب التشريع الفكرية الوافدة..

* وحقق عدداً من نصوص التراث الإسلامي - لتقديم متنه والحديث..

* وكجزء من علمه العلمي ومشروعه الفكري، حصل من كلية دار العلوم - في العلوم الإسلامية - تخصص الفلسفة الإسلامية - على الماجستير سنة ١٣٩٠هـ سنة ١٩٧٠م

بأطروحة عن «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية» وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ سنة ١٩٧٥م، بأطروحة عن «الإسلام وفلسفة الحكم»

* أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما، كما أسهم في تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامة، مثل «الموسوعة السياسية»، و«الموسوعة الحضارة العربية»، و«الموسوعة الشروق»، و«الموسوعة المفاهيم الإسلامية»، و«الموسوعة الإسلامية العامة»، و«الموسوعة الأعلام»... إلخ

* نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية، منها «المجلس الأعلى للشئون الإسلامية» بمصر، و«المعهد العالمي للفكر الإسلامي» بواشنطن، و«مركز الدراسات الحضارية» بمصر، و«المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» بمؤسسة آل البيت بالأردن، و«المجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر الشريف..

* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة.. والشهادات التقديرية والدروع، منها «جائزة جمعية أصدقاء الكتاب» بلبنان سنة ١٩٧٢م، وجائزة الدولة التشجيعية بمصر سنة ١٩٧٦م، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى بمصر سنة ١٩٧٦م، وجائزة علي وعثمان حافظ بمفكر العام سنة ١٩٩٣م، وجائزة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية سنة ١٩٩٧م، ووسام التيار القومي الإسلامي - القائد المؤسس سنة ١٩٩٨م، وجائزة مؤسسة أحمد كانو للدراسات الإسلامية بالبحرين سنة ٢٠٠٥م.

* جاوزت أعماله الفكرية تأليفاً وتحقيقاً مائة وثمانين كتاباً، وذلك غير ما نشر له في الصحف والمجلات

* ترجم العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية، مثل التركية، والمالاوية، والفارسية، والأوردية، والإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والألمانية، والألبانية، والتونسية

* الاسم رباعياً: محمد عمارة مصطفى عمارة

* والعنوان: جمهورية مصر العربية - ١٣ ب شارع كورنيش النيل - أغاخان - القاهرة هاتف ٢٢٠٥٥٦٦١ - فاكس ٢٢٠٥٥٦٦٢.

***

٢ـ ثبت بأعماله الفكرية:

أ ـ تأليف:

١ ـ معالم المنهج الإسلامي ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩١م.

٢ ـ الإسلام والمستقبل ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٦م

٣ ـ العلمانية ونهضتنا الحديثة ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٦م

٤ ـ معارك العرب ضد الغزاة ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.

٥ ـ الغارة الجديدة على الإسلام ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م

٦ ـ جمال الدين الأفغاني بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م

٧ ـ الشيخ محمد الغزالي: الموقع الفكري والمعارك الفكرية ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م

٨ ـ الوعي بالتاريخ وصناعة التاريخ ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م

٩ ـ التراث والمستقبل ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م

١٠ ـ الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف في إطار الوحدة (سلسلة هذا هو الإسلام) مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م

١١ ـ الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م

١٢ ـ الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا: إسلامية الدولة والمدنية والقانون ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م

١٣ ـ الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين (سلسلة هذا هو الإسلام) ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٤ ـ الإسلام وفلسفة الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

١٥ ـ معركة الإسلام وأصول الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م

١٦ ـ الإسلام والفنون الجميلة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م

١٧ ـ الإسلام وحقوق الإنسان ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

١٨ ـ الإسلام والثورة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

١٩ ـ الإسلام والعروبة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م

٢٠ ـ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٢١ ـ هل الإسلام هو الحل؟ لماذا؟ وكيف؟ ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٢٢ ـ سقوط العلو العلماني ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٢٣ ـ العرب الفكرى وهم أم حقيقة؟ ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

٢٤ ـ الطريق إلى اليقظة الإسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٠م

٢٥ ـ تيارات الفكر الإسلامي ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٢٦ ـ الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م

٢٧ ـ المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.

٢٨ ـ عندما أصبحت مصر عربية إسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م

٢٩ ـ العرب والتحدى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩١م

٣٠ ـ مسلمون ثوار ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

٣١ ـ التفسير الماركسى للإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٥م

٣٢ ـ الإسلام بين التنوير والتزوير ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٣٣ ـ الخيار القومى الإسلامى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٦م.

٣٤ ـ الإسلام والأمن الاجتماعى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٣٥ ـ الأصولية بين العرب والإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م.

٣٦ ـ الجامعة الإسلامية والفكرة القومية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٤م

٣٧ ـ قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية ـ دار الشروق سنة ١٩٩٣ م

٣٨ ـ عمر بن عبد العزيز ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٣٩ ـ جمال الدين الأفغانى: موقظ الشرق ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤٠ ـ محمد عبده: تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤١ ـ عبد الرحمن الكواكبي ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤٢ ـ أبو الأعلى المودودي ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤٣ ـ رفاعة الطهطاوي ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤٤ ـ علي مبارك ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

٤٥ ـ قاسم أمين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٤٦ ـ التحرير الإسلامي للمرأة ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م.

٤٧ ـ الإسلام في عيون غربية ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٦م

٤٨ ـ الشريعة الإسلامية والعلمانية بمصر ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٢م

٤٩ ـ في فقه الصراع على القدس وفلسطين ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م

٥٠ ـ معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م

٥١ ـ الإسلام وتحديات العصر ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٤م.

٥٢ ـ الإسلام في مواجهة التحديات ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م

٥٣ ـ القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار ـ نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م

٥٤ ـ هذا إسلامنا ـ خلاصات الأفكار ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٠م

٥٥ ـ الصحوة الإسلامية في عيون غربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٥٦ ـ العرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٧ ـ أبو حيان التوحيدي ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٨ ـ ابن رشد بين العرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٥٩ ـ الانتماء الثقافي ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٦٠ ـ التعددية ـ الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٦١ ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٦٢ ـ الدكتور يوسف القرضاوي ـ دراسة فكرية ومشروع فكري ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٣ ـ عندما دخلت مصر في دين الله ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.

٦٤ ـ الحركات الإسلامية: رؤية نقدية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٥ ـ المنهج العقلي في دراسات العربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٦٦ ـ النموذج الثقافي ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٧ ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م

٦٨ ـ الثوابت والمتغيرات في فكر اليقظة الإسلامية الحديثة ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م

٦٩ ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م

٧٠ ـ التقدم والإصلاح والتنوير العربي أم بالتجديد الإسلامي؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧١ ـ الحملة الفرنسية في الميزان ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٧٢ ـ الحضارات العالمية تدافع أم صراع؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م

٧٣ ـ إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م

٧٤ ـ القدس بين اليهودية والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م

٧٥ ـ الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة أم تعصب وحراق؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م

٧٦ ـ السنة النبوية والمعرفة الإنسانية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م

٧٧ ـ خطر العولمة على الهوية الثقافية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م

٧٨ ـ مستقبلنا بين العلمانية الإسلامية والعولمة الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م

٧٩ ـ في التحرير الإسلامي للمرأة ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م

٨٠ ـ المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية ـ نهضة مصر ـ ٢٠٠٣م

٨١ ـ العرب والإسلام افتراءات لها تاريخ ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م

٨٢ ـ السماحة الإسلامية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م.

٨٣ ـ الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانيًا؟ ـ نهضة مصر ـ ٢٠٠٦م

٨٤ـ أزمة الفكر الإسلامي الحديث ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م

٨٥ـ هل المسلمون أمة واحدة؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م

٨٦ ـ الغناء والموسيقى حلال أم حرام؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م

٨٧ ـ شبهات حول القرآن الكريم ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م.

٨٨ ـ تحليل الواقع بمنهاج العلاقات المزمنة ـ نهضة مصر ـ سنه ١٩٩٩م

٨٩ ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.

٩٠ ـ الظاهرة الإسلامية ـ المختار الإسلامي ـ سنة ١٩٩٨م.

٩١ـ الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٦م

٩٢ ـ إسلاميات السنهوري باشا ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٦م

٩٣ ـ النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م

٩٤ ـ أزمة الفكر الإسلامي المعاصر ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

٩٥ ـ العقدية والمثالية في فلسفة ابن رشد ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٨٣م

٩٦ ـ العطاء الحضاري للإسلام ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م

٩٧ ـ إسلامية المعرفة ماذا تعني؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م

٩٨ ـ الإسلام وضرورة التغيير ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م

٩٩ ـ الإسلام والحرب الدينية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م

١٠٠ ـ ثورة الزنج ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٠م.

١٠١ ـ دراسات في الوعي بالتاريخ ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٠م.

١٠٢ ـ الإسلام والوحدة القومية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٩م.

١٠٣ ـ الإسلام والسلطة الدينية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ سنة ١٩٨٠م

١٠٤ ـ الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار ثابت ـ القاهرة سنه ١٩٨٢م

١٠٥ ـ فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م

١٠٦ ـ سلامة موسى: اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٥م

١٠٧ ـ العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م

١٠٨ ـ عالمنا: حضارة أم حضارات؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م.

١٠٩ ـ الجديد في المخطط العربي تجاه المسلمين ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م.

١١٠ ـ العلمانية بين العرب والإسلام ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٦م.

١١١ ـ محمد عبده: سيرته وأعماله ـ دار القدس ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٨م

١١٢ ـ نظرة جديدة إلى التراث ـ دار قتيبة ـ دمشق ـ سنة ١٩٨٨م

١١٣ ـ القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب ـ دار الفكر ـ القاهرة سنة ١٩٥٨م

١١٤ ـ الفكر القائد للثورة الإيرانيّة ـ دار ثابت ـ القاهرة سنة ١٩٨٢م

١١٥ ـ ظاهرة القومية في الحضارة العربية ـ الكويت ـ سنة ١٩٨٣م

١١٦ ـ رحلة في عالم الدكتور محمد عمارة الحوار ـ دار الكتاب الحديث ـ بيروت سنة ١٩٨٩م

١١٧ ـ نظرية الخلافة الإسلامية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة سنة ١٩٨٠م

١١٨ ـ العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م

١١٩ ـ الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م

١٢٠ ـ إسرائيل هل هي سامية؟ ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة سنة ١٩٦٨م

١٢١ ـ الإسلام وأصول الحكم: دراسات ووثائق ـ المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٨٥م.

١٢٢ ـ الدين والدولة ـ الهيئة العامة للكتاب ـ سنة ١٩٩٧م.

١٢٣ ـ الاستقلال الحضاري ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م

١٢٤ ـ الإسلام وقضايا العصر ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م.

١٢٥ ـ الإسلام والعروبة والعلمانية ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨١م

١٢٦ ـ المعركة الحاسمة عرض وحوار وتقييم ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٣م

١٢٧ ـ التراث في ضوء العقل ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م

١٢٨ ـ فجر اليقظة القومية ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.

١٢٩ ـ العروبة في العصر الحديث ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م

١٣٠ ـ الأمة العربية وقضية الوحدة ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.

١٣١ ـ أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة سنة ٢٠١٠م.

١٣٢ ـ في المسألة القبطية الحقائق والوهم ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م

١٣٣ ـ الإسلام والآخر من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٥م

١٣٤ ـ في فقه المواجهة بين العرب والإسلام ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م

١٣٥ ـ الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م

١٣٦ ـ مستقبلنا بين التحديث الإسلامي والحداثة الغربية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م.

١٣٧ ـ العرب والإسلام أين الخطأ؟ وأين الصواب؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م.

١٣٨ ـ مقالات العلو الديني والدنيوي ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٤م

١٣٩ ـ في فقه الحضارة الإسلامية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٣م

١٤٠ ـ الدراما التاريخية وتحديات الواقع المعاصر ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٥م

١٤١ ـ في المشروع الحضاري الإسلامي ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م

١٤٢ ـ شخصيات لها تاريخ ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م

١٤٣ ـ شبهات وإجابات حول القرآن الكريم ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠١م

١٤٤ ـ الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠١م.

١٤٥ ـ شبهات وإجابات حول مكانة المرأة فى الإسلام ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج١، ٢، ٣ ـ سنة ٢٠٠١م.

ب ـ دراسة وتحقيق:

١٤٦ ـ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٣م.

١٤٧ ـ الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٩م.

١٤٨ ـ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٤٩ ـ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥٠ ـ طبائع الاستبداد ـ للكواكبى ـ دار الشروق ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥١ ـ الأعمال الكاملة لقاسم أمين ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٥٢ ـ رسائل العدل والتوحيد ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٧م.

١٥٣ ـ كتاب الأموال ـ لأبى عبيد القاسم بن سلام ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٨٩م.

١٥٤ ـ رسالة التوحيد ـ للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م.

١٥٥ ـ الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٥٦ ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ لابن رشد ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٩٩م.

١٥٧ ـ التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ ـ لمحمد مختار باشا المصرى ـ المؤسسة العربية ـ بيروت سنة ١٩٨٠م.

١٥٨ ـ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

١٥٩ ـ السنة والبدعة ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.

١٦٠ ـ روح الحضارة الإسلامية ـ للشيخ الفاضل ابن عاشور ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٣م.

١٦١ ـ صلة الإسلام بإصلاح المسيحية ـ للشيخ أمين الخولى ـ نهضة مصر سنة ٢٠٠٦م.

١٦٢ ـ إسلاميات السنهورى باشا ـ دار الوفاء ـ سنة ٢٠٠٦م.

جـ ـ مناظرات :

١٦٣ ـ أزمة العقل العربى ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.

١٦٤ ـ المواجهة بين الإسلام والعلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

١٦٥ ـ تهافت العلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

د ـ بالاشتراك مع آخرين :

١٦٦ ـ الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ـ الكويت ـ سنة ١٩٨٩م.

١٦٧ ـ القرآن ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٢م.

١٦٨ ـ محمد ﷺ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٢م.

١٦٩ ـ عمر بن الخطاب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٣م.

١٧٠ ـ على بن أبى طالب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٤م.

١٧١ ـ قاومة سبتمبر ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٢م.

١٧٢ ـ دليل الإمام إلى تجديد الخطاب الدينى ـ وزارة الأوقاف ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م.

١٧٣ ـ السنة والشيعة : وحدة الدين وخلاف السياسة والتاريخ ـ مكتبة النافذة ـ ٢٠٠٧م.

• صدر حديثا :

١٧٤ ـ إحياء الخلافة الإسلامية : حقيقة أم خيال ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٥ ـ حقائق الإسلام فى مواجهة شبهات المشككين ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠٢م.

١٧٦ ـ الشيخ الشهيد أحمد ياسين . . وفقه الجهاد على أرض فلسطين ـ مركز الإعلام العربى ـ القاهرة سنة ٢٠٠٤م.

١٧٧ ـ الإصلاح بالإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٨ ـ الإمام محمد عبده : مشروع حضارى للإصلاح بالإسلام ـ مكتبة الإسكندرية ـ سنة ٢٠٠٥م.

١٧٩ ـ الڤاتيكان والإسلام: أهى حماقة؟ أم عداء له تاريخ؟؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٨٠ ـ مقام العقل فى الإسلام ـ تحت الطبع.

١٨١ ـ الفتوحات الإسلامية: تحرير.. أم تدمير؟؟ ـ تحت الطبع.

١٨٢ ـ فوائد البنوك: حلال أم حرام؟ ـ تحت الطبع.

١٨٣ ـ القرآن يتحدى ـ تحت الطبع.

١٨٤ ـ من أعلام الإحياء الإسلامى ـ مكتبة الشروق الدولية ـ سنة ٢٠٠٦م.

١٨٥ ـ الإصلاح الدينى فى القرن العشرين ـ الشيخ المراغى نموذجًا ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٨٦ ـ رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمة ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعلية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٨٧ ـ الفارق بين الدعوة والتنصير ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعيلية ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٨٨ ـ علمانية المدفع والإنجيل ـ مكتبة البخارى ـ الإسماعيلية ـ سنة ٢٠٠٧م.

• سلسلة (هذا هو الإسلام) ـ مكتبة الشروق الدولية:

١٨٩ ـ الدين والحضارة، عوامل امتياز الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩٠ ـ السماحة الإسلامية، حقيقة الجهاد.. والقتال.. والإرهاب ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩١ ـ احترام المقدسات، خيرية الأمة، عوامل تفوق الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩٢ ـ الموقف من الديانات الأخرى، الدين والدولة ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩٣ ـ الموقف من الحضارات الأخرى، أسباب انتشار الإسلام ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩٤ ـ قراءة النص الدينى بين التأويل الغربى والتأويل الإسلامى ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

١٩٥ ـ الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين ـ طبعة القاهرة ـ سنة ٢٠٠٧م.

١٩٦ ـ الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة ـ طبعة القاهرة ـ سنة ٢٠٠٧م.

* * *

هذا الكتاب

أخطر صراعاتنا الفكرية : الصراع بين العلمانيين والإسلاميين...

وأهم قضايا الصراع : هى العلاقة بين السياسة والإسلام...

- فهل هناك علاقة بين الإسلام والسياسة؟

وهل هناك سياسة شرعية للدولة والعمران؟

وهل الدولة - فى الإسلام - « دينية »؟.. أم « مدنية » مرجعيتها الإسلام؟

- أم أن العلمانية - التى تحرر الدنيا من الدين .. وتجعل مرجعية السياسة للإنسان وحده، بدلاً من الله - هى الحل؟.. وطريق التقدم والنهوض؟
- وهل الحكم الإسلامى خطر على الوحدة الوطنية؟.. وطريقٌ للاستبداد باسم الدين؟.. وفتحٌ لباب العنف والجمود؟..
- وإذا كان الغرب علمانيًا .. فلماذا يعمل لنشر دينه فى بلاد الإسلام؟!

* * *

إن جلاء هذه القضايا الشائكة .. والرد على ما حولها من شبهات .. هو رسالة هذا الكتاب ..

إنه حوار موضوعى، يدعو الفرقاء المتصارعين إلى كلمة سواء!؟